الباب الأول

كتابة البحث العلمي

الخطوات التي يتّبعها الباحث لكتابة بحثه وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مرحلة الإعداد النظري، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول : اختيار تخصّص البحث
المبحث الثاني : اختيار المشرف على البحث
المبحث الثالث : تحديد عنوان البحث
المبحث الرابع : وضع خطّة أولية للبحث
المبحث الخامس : تحديد المصادر الأولية للبحث

الفصل الثاني: مرحلة التنفيذ العملي، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول : القراءة المركّزة والمطالعة الهادفة
المبحث الثاني : التقميش وجمع المعلومات وتوزيعها
المبحث الثالث : كتابة البحث وفق المخطط الأولي، وفيه مسألتان:

- المسألة الأولى: كتابة المتن
- المسألة الثانية: كتابة الهوامش

المبحث الرابع : وضع المقدّمة والخاتمة
المبحث الخامس : وضع الفهارس

الفصل الثالث: المرحلة النهائية، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : طباعة البحث وتصحيحه
المبحث الثاني : تجليده
المبحث الثالث : تقديمه ومناقشته

الفصل الأول

مرحلة الإعداد النظري

يمرّ البحث بثلاثة مراحل: الأولى إعدادية نظرية، والثانية تنفيذية عملية، والثالثة نهائية. وسنتكلّم في هذا الفصل عن المرحلة الأولى، وهي مرحلة الإعداد النظري، وفيها يحدّد الباحث تخصّص بحثه، ويختار مشرفه، ويحدّد عنوان بحثه، ويضع له خطّة أوّلية، ويحدّد مصادره الأولية، وقد قسّمنا الكلام فيه إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول

تحديد تخصّص البحث

تتعدّد مواضيع الأبحاث - كما سبق وقدّمنا في التمهيد ص ١٨ - فعلى الباحث أن يحدّد موضوع البحث الذي سيخوض فيه قبل تحديد عنوانه.

وتقدَّمَ في شروط البحث الجيّد والباحث الناجح في التمهيد أيضاً أن من عوامل نجاح البحث أن يكون الباحث متخصّصاً في العلم الذي سيكتب فيه، لأنه يكون ملمّاً بجميع دقائق هذا العلم وكلّياته، وأن الباحث الذي يكتب في علم غير متخصّص فيه سيواجه صعوبات كبيرة، وسيقع - لا محالة - في أخطاء كثيرة يعرفها أهل الخبرة والتخصّص في هذا العلم.

من هنا وجب على الباحث ألا يكتب بحثاً في علم لم يدرسه، أو لا يعرف تفاصيله، أو ليس من أهله، وألّا يُقحم نفسه فيما لا يعلم، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦].

كما يجب أن يكتب الباحث في موضوع يميل إليه، ويحبّه ويرغب فيه، وينسجم مع تفكيره وشخصيته، لذلك فإن تحديد موضوع البحث يُترك اختياره للطالب، ولا يُمْلَى عليه إملاءً ولا يُفْرَضُ عليه فرضاً، ولا تتدخل إدارة الجامعة، ولا المشرف، ولا أي شخص آخر في هذا الأمر، بل يُترك اختياره للطالب، لأنّ الإنسان يُبْدِع ويعمل بإقبال

وهمّة ونشاط فيما يقتنع به، وعلى العكس من ذلك، لا يفعل ما يُؤمر به، ويُفْرَضُ عليه فرضاً، إلّا بِشِقّ الأَنْفُس.

فإذا كان إنسان مثلًا لا يُحِبّ الأدب واللغة، ولا ينسجم معهما، فمن الخطإ أن يكتب فيهما، أو أن يُجْبِرَه المشرف أو إدارة الجامعة على الكتابة في هذا المجال، إن بحثه لن ينجح، وسيكون مليئاً بالأخطاء التي يعرفها أهل الاختصاص.

المبحث الثاني

اختيار المشرف على البحث

بعد أن يحدّد الطالب موضوع البحث الذي يرغب الكتابة فيه، عليه أن يختار مشرفاً يعمل تحت إشرافه فيستشير أستاذاً متخصصاً في الموضوع الذي اختاره يراه مناسباً ويعرض عليه رغبته في العمل تحت إشرافه، فإن وافق اقترح اسمه على إدارة الجامعة، ليأخذ موافقتها، فإن وافقت إدارة الجامعة كلّفت المشرف بخطاب رسميّ.

ولاختيار المشرف أهمية كبرى في نجاح البحث، لأن الطالب وحده - على حدّ مبلغه من العلم - لا يستطيع أن يُخرج بحثاً ناجحاً متكاملًا مستوفياً لجميع شروط البحث العلمي، إلّا بمواكبة وإشراف أستاذ عالم فاهم خبير، له دُرْبَة سابقة بكتابة الأبحاث، وخبرة كبيرة، وباعٌ طويل في العلم، متخصص ومطّلع على العلم الذي سيكتب في الباحث ومسائله، يُمْسِكُ بيد الطالب كما يمسك الوالد بيد ابنه بحنوّ ورفق، ويدرّبه على المشي في خطواته الأولى لكي يشتدّ عوده، ويكبر، ويستطيع المشي بعد ذلك بمفرده.

ولاختيار المشرف اعتبارات يجب الأخذ بها أهمها:

١ - أن يكون المشرفُ متخصّصاً في الموضوع الذي سيكتب فيه الطالب بحثه، فعلى الطالب الذي اختار بحثاً في فن النحو مثلًا أن يختار مشرفاً متخصصاً في النحو، لأنه لو اختار مشرفاً غير متخصّص في النحو فلن يستطيع السير معه، والاستفادة منه بشيء، لعدم علم المشرف بهذا الفنّ على وجه الإحاطة بجزئياته وفروعه ومسائله ودقائقه، والتخصص فيه، فإن لم يكن الطالب على علم بتخصّص الأستاذ، نبّهته إدارة الجامعة إليه، وساعدته في اختيار المشرف المختصّ، ولو كان من خارج ملاك الجامعة، أو من خارج البلد.

٢ - أن يختار الطالب مُشرفاً يرتاح إليه ويحترمه ويشعر معه بالانسجام التام

والكامل لأنه سيعيش معه فترة طويلة أقلّها سنتان، فإن لم يكن يحترم مشرفه فإن العلاقة بينهما ستكون سيّئة، والأجواء بينهما مُلبّدة مشمولة بالخصومة، والاستفادة معدومة.

فالاحترام المتبادل هو أساس المعاملة، وعلى الطالب أن يَعْلَمَ حدود نفسه أنه طالب، وأن للأستاذ عليه فضل كبير، وفي الإسلام نصوص كثيرة في فضل العلماء ووجوب توقيرهم والتأدّب معهم، وأما الطالب المَغرُور بنفسه، المُعْجَب بعلمه، فإنه سيَتْعَبُ كثيراً في حياته، وسيُتْعِبُ أستاذه، وخَيْرُ الطلّاب المُؤدَّب، والأَدَبُ وُصُولٌ بلا تَعَب، وقديماً قيل: «من عَلَّمني حَرْفاً كنتُ له عَبْداً» فاحترام المشرف والتأدُّب معه وطاعته فيما يأمر وينهى خير طريقة للاستفادة من علمه وخبرته، وإذا ارتاح الأستاذ المُشرفُ للطالب أفاض عليه من علومه بنفس طيّبة سخيّة، وعلى العكس من ذلك إذا انزعج منه قُبِضَتْ نفسه منه وتمنّى التخلص منه.

وأحياناً فإنّ بعض المشرفين لا يحترمون طلّابهم - بحجّة توجيههم الوُجْهَة الحسنة - فيحقّرون مواضيعهم وعلمهم وأفكارهم، ويحطّمون طموحهم وتطلّعاتهم، ويُسَفّهون آراءهم، فيغيّرون لهم عناوين أبحاثهم، أو يطلبون منهم الكتابة في فنّ آخر لا ينسجم وأفكارهم، دون أدنى مراعاة لنفسيّة الطالب، وأفكاره، ويتعاملون معه وكأنّه آلة كاتبة صَمّاء، أو جهاز كمبيوتر يدوسون على أزراره ليستخرجوا منه المعلومات ! وإذا سألتَ المشرف: لماذا فعلت هذا مع الطالب ؟ أجابك: هذا الطالب مغرور أو غير مؤدب، أو جاهل، أو هذا الموضوع سَخيف، أو هزيل، ليس له أهمّيّة...

إنّ توجيه الطالب وإرشاده والإشراف عليه يقتضي الرحمة به والمعرفة بنفسيّته وتنمية مهارته وإبداعه، فلكلّ طالب جانبٌ يَبْرُزُ فيه، ومَيْلٌ لعلم معيّن يحبّه، ويستطيع أن يُبْدِع فيه لو كَتَبَ في مجاله، ومن الخطإ تحطيمه وتسفيهه وتحقير رأيه، وصرفه عن موضوع أحبّه واقترحه، إلى موضوع آخر قد لا يحبّه ولا يرغب فيه، ولا يميل إليه.

إن من أساليب التربية الحديثة تنمية مواهب الطلاب - إن كانت صحيحة - وتفهّمهم، ودفعهم إلى الأمام في المواهب التي تميّزوا فيها على أقرانهم، وبذلك تنمو هذه المواهب عند أصحابها، وتكثر المواهب في المجتمع، وهي مِن أهم عوامل قوّة المجتمع ونجاحه.

لذلك كان أول ما فعله رسول الله ﷺ حينما أسلم خالد بن الوليد رضي الله عنه أن عيّنه قائداً لجيوش المسلمين، وسمّاه «**سيف الله**» رفعاً لمعنوياته، فوجّه مواهبه وخبرته

وميوله الحربية والعسكرية لصالح الدعوة الإسلامية ونُصرة الإسلام، بعد أن كانت تلك المواهب تتفجّر في الجاهلية ضدّ الحق وأهله.

إن العلاقة بين المشرف والطالب يجب أن يسودَها الوئام والمحبة والاحترام المتبادل، وقد أوصى رسولُ الله ﷺ بطلّاب العلم ورحمتهم فقال: «**الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى، ارحموا مَن في الأرض يرحمكم من في السماء**» [أخرجه الحاكم في المستدرك من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص] وقال ﷺ: «**مَن لا يَرْحَم لا يُرْحَم**» وقال: «**إن الملائكة تبسط أجنحتها لطالب العلم رضًى بما يصنع**» و«**من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سَهَّل الله له به طريقاً إلى الجنّة**»...

وهناك صُوَرٌ مشرقة في تاريخنا الإسلامي لعلاقة الودّ والرحمة بين الشيوخ وتلاميذهم، يجدها من يطالع سيرة الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، وسيرة عالم قريش الذي ملأ طِباق الأرض عِلماً، الإمام الشافعي القرشي الهاشمي المطلبي.

المبحث الثالث

تحديد عنوان البحث

بعد تحديد التخصّص - العلم - الذي يريد الباحث الكتابة فيه، واختيار المشرف الذي سيعمل تحت إشرافه، عليه أن يختار عنواناً لبحثه، بمشاورة أستاذه، وهناك أمور يجب على الباحث ٧مراعاتها لتحديد عنوان بحثه، منها:

١ - **الجِدَة والابتكار**: إنّ عنوان البحث هو أوّل ما يصافح القارئ، فينبغي أن يكون جديداً مبتكراً، فهو الذي يعطي الانطباع الأول لقارئه.

٢ - **إيجاز العبارة**: يجب أن يكون العنوان موجزاً بكلمات قليلة جداً (كلمتين أو ثلاث أو أربع) على الدراسة المقصود بها، مِن أجل هذا يجب تخيّر الألفاظ المعبّرة الشفّافة التي تُشْعِر بمعنى الموضوع ومدلولاته لأول نظرة.

٣ - **مطابقة العنوان للمضمون**: يجب أن يكون العنوان لائقاً بالموضوع، مطابقاً للأفكار الواردة في البحث، ويُقال: «**إن الكاتب مَن أجاد المَطْلَعَ والمَقْطَعَ**».

٤ - **المرونة والشمولية**: كما يجب اختيار العنوان بحيث لو استدعت الدراسة التعرّض لبعض الموضوعات ذات الصلة بالبحث، لما اعتُبِرَ هذا خروجاً عن موضوعه، فيجب مراعاة هذه الأمور في العنوان.

٥ - **التحديد الدقيق**: فنحن في عصر التخصُّص، والعلوم تميل لدراسة جزئيات الأمور، ودراستها بصورة مركّزة لبيان كل ما يتعلّق فيها، أما الكلّيّات فلا تفي بها مئات الآلاف من الصفحات، فيجب التركيز على جزئية معينة يحدّدها الباحث، ويكون دقيقاً في تحديدها في العنوان، بحيث تشكل محوراً أساسياً يدور البحث كلّه حولها.

٦ - **الموضوعية والوضوح**: إن الدراسة العلمية المنهجية تقضي بأن يحمل العنوان الطابع العلمي الهادئ الرصين، بعيداً عن العبارات الدِعائية المثيرة التي هي ألصق وأنسب بالإعلانات التجارية منها إلى الأعمال العلمية، فالمطلوب اختيار عنوان موضوعي يدل على مضمون البحث بعبارته الصريحة.

طريقة اختيار عنوان البحث:

إن الطريقة العلمية المُثلى في التوصُّل إلى اختيار عنوان بحث مناسب هي أن يعتمد الطالب على نفسه فيتخيَّر مجموعةً من المصادر والكتب في حقل التخصُّص، متنوّعة بين قديم وحديث، تمثّل مدارس فكرية متنوّعة ومناهج علمية مختلفة، يعكف على تأمّلها ودراسة موضوعاتها بتأنٍّ وروية، ولن تخونه هذه الدراسة في اكتشاف عدد من البحوث والموضوعات التي تحتاج إلى زيادة في الدراسة والبحث، وسَيَجِدُ بعد ذلك أمامَه قائمة طويلة بعناوين كثيرة، يُلْقِي بعدَ ذلك عليها نظرةَ فحص واختبار، ليقع اختياره على أحدها، مما يتوقّع فيه مجالاً واسعاً للبحث والكتابة.

مساعدة الطلاب على اختيار عناوين أبحاثهم:

إنَّ ما ذكرناه هو الأصل في اختيار عناوين الأبحاث لكن بعض الطلاب يعجز عن هذا الأمر، أو يقع في حيرة في اختيار عنوان بحثه، أو يقترح عدّة عناوين على مشرفه، فيردّها المشرف لأسباب يراها، كأن يكون البحث مُعالجاً مِن قبل، أو ليس له أهمية، أو لا يلمس عند الطالب أهلية الكتابة فيه، فيُصاب الطالب في نهاية المطاف بالفشل واليأس والإحباط...

أمام جميع هذه الحالات تلجأ بعض الجامعات لكتابة قوائم عناوين مواضيع مقترحة لطلابها يختار منها الطالبُ عنواناً ينسجم وأفكاره، وقد قدمنا في التمهيد في مواضيع الأبحاث (ألف عنوان) موزعة على العلوم والتخصّصات، وهذا الأمر له حسناته وسيئاته.

إن الأفضل في اختيار موضوع البحث أن يكون نابعاً من الباحث نفسه ورغبته فيه ويتأكّدُ هذا الاختيار، وتقوى الطمأنينةُ له، وتتضاعفُ الثقة به عندما يتمّ على أساس قاعدة واسعة من القراءة والاطلاع. فالقراءة في حدّ ذاتها تولّد المعاني، وتفتّح آفاقاً واسعة من التفكير والتأمُّل.

وعلى العكس من هذا اعتماد الطالب على اختيار غيره له، أو طلب اقتراح عليه في دراسة موضوع من الموضوعات، إذْ إنّ العلاقة بين الباحث والموضوع الذي اختير له حينئذ تكون علاقة أجنبيّ بآخر يجهل حقيقته وأبعادَهُ، ويحتاج إلى زمن حتى يتمّ التعرّف عليه واكتشاف جوانبه. وقد أثبتت التجارب بين طلاب الأبحاث أن الذين يختارون موضوعاتهم بأنفسهم يكونون أكثر تفوّقاً ونجاحاً وسعادة بالعمل من أولئك الذين يُملَى عليهم أو يتّكلون على غيرهم في اختيارها، ويُحذّر كثير من العلماء من اعتماد الطالب على الآخرين في اختيار الموضوعات، يقول الدكتور شوقي ضيف في كتابه «**البحث الأدبي**» ص١٧ : (مِن أخطر الأشياء أن يبدأ الباحث حياته عالَةً على غيره من الباحثين الذين سبقوه، فإن ذلك يصبح خاصّةً من خواصّ بحوثه، ولا يستطيع بعد ذلك أن يتحوّل باحثاً بالمعنى الدقيق لكلمة «**باحث**»، فقد انطبع بطوابع التبعيّة لغيره، ولم يعد يشعر لنفسه بوجود حقيقي، فوجوده دائماً تابع لوجود غيره، كوجود النباتات المتسلّقة على الأشجار الشامخة)

تقديم أكثر من موضوع:

تلجأ بعض الجامعات إلى الزام الطالب بتقديم ثلاثة مواضيع لإدارة الجامعة لاختيار واحد منها مِن قِبَل المجلس العلمي والموافقة عليه، وفي هذا مساعدة كبيرة للطالب على عدم تكرار الجهد، وتضييع الوقت، واختصار المسافة للموافقة على موضوعه.

تحذيرات:

يُستحسن لدى اختيار موضوع تفادي الأمور التالية:

١ - **الموضوعات المعالجة من قبل**: لأن في إعادة الكتابة فيها تكرار وعدم فائدة، وتضييع للجهود، فعلى الطالب أن يحذر العمل في بحث معالج قبله، ولذلك يجب عليه المطالعة الواسعة لمعرفة ما كُتِب سابقاً، وسؤال أهل الخبرة والعلم، والاستشارة

الدائمة، وعدم التقوقع والانعزال والانغلاق على الذات، فيجب متابعة آخر ما يصدر ويستجدّ من أبحاث وذلك بارتياد معارض الكتب المحلية والعالمية، والاطلاع على قوائم دور النشر، ومتابعة صفحات الانترنيت المختصة بذلك، ومجالسة أهل العلم، ومتابعة المجلات والنشرات الثقافية العلمية.

٢ - **الموضوعات التي يشتدّ الخلاف حولها**، حيث إنها بحاجة إلى فحص وتمحيص ومن الصعب للباحث أن يكون موضوعياً في الوقت الذي يكون فيه موضوعه خلافِيّاً، وليس الأمر هو مجرد عرض آراء المخالفين والمؤيّدين فقط.

٣ - **الموضوعات العلمية المعقّدة**، لأن موضوعات كهذه ستكون صعبة على المبتدئ في هذه المرحلة.

٤ - **الموضوعات الخاملة** والتي لا تبدوا ممتعة، فإذا كانت المادة العلمية من الأساس غير مشجّعة فإنه سيصبح مملّا وعائقاً عن التقدّم.

٥ - **الموضوعات التي يصعب العثور على مادّتها العلمية** في مراكز المعلومات المحلّية وبصورة كافية، وليس من الحكمة أن يستمرّ الطالبُ في بحث تَنْدُرُ مصادِرُه.

٦ - **الموضوعات الواسعة جداً**، فإن الباحث سيُعاني كثيراً من المتاعب، وعليه من البداية أن يحاول حصره وتحديده بدلاً من طرحه.

٧ - **الموضوعات الضيّقة جداً**، إذ إن بعض الموضوعات قصيرة وضيّقة، ولا تتحمّل لضيقها تأليف رسالة علمية في حدودها، وسيُصيبُ الباحثَ الكثيرُ من العنتِ في معالجتها.

٨ - **الموضوعات الغامضة**: لأنها سيتبعها غموض الفكرة، فلا يعرف الباحث ما الذي يمكن تصنيفه من المعلومات ممّا يدخل تحتها، والأخرى التي يجب حذفها منه، وينتج عن هذا أن الباحث ربّما قرأ الكثير ممّا ليس له صلة أو علاقة بالموضوع، وحينئذ يصعب أن يخرجَ برُؤيةٍ وتصوُّرٍ واضحٍ للموضوع.

اختبار استعداد الباحث:

إذا تم اختيار البحث على ضوء التعليمات السابقة - وهو الجانب الأول - فإنّ اختبار استعداد الباحث له، هو الجانبُ الآخَر، فلْيَلْتمس في نفسه مدى توفّر العناصر التالية:

١ - **الكفاءة العلمية**: إن دراسة أي بحث من البحوث العلمية يتطلّب مستوى علمياً معيّناً، وسيكون لهذا دوره الكبير في الإحاطة بالموضوع، وتحديد زمن دراسته. والبحث بحاجة إلى زمن قد يطول وقد يقصر، حسب طبيعة الموضوع، فمن الموضوعات ما يحتاج إلى رويَّة وقراءة متأنيّة، ومنها ما يحتاج إلى الكتابة المسهبة، وكلاهما يستلزم الصبر.

٢ - **الرغبة الصادقة في البحث**: إن نتائجها على البحث واضحة، إذ يكون أكثر متعة، والكتابة فيه تكون في مستوى أفضل، وبالتالي يتضاعف التحمّس لإنهائه في أحسن شكل وأسلوب، وعلى العكس من ذلك، فإن الطلّاب الذين يشعرون بالسآمة حالًا حينماً لا يكون الموضوع مُمتِعاً أو مُسْتَهْوِياً لهم، ولهذا تأثيره في سيرهم في البحث بالبطء والإهمال، فمن المستحسن مقدّماً تبيُّن هذه الأحوال وقبل التورّط فيها، وهذا يتطلّب إمعان النظر طويلًا وبشكل دقيق في الموضوع الذي وقع عليه الاختيار، والتأكد من أهميته.

موافقة المشرف على العنوان

وأخيراً فإن موافقة المشرف على موضوع البحث هو حجر الزاوية، فممّا لا شك فيه أن أكثر المشرفين عندما يَعرض عليهم الطالبُ عنوان بحثه ينظرون إلى مدى استعداد الطالب أولًا للقيام بهذه الدراسة، وإلى توفُّر المادة العلمية ومصادر البحث ثانياً، والمُشرف الواعي هو الذي ينظر نظرة متساوية إلى الموضوع الذي وقع عليه اختيار الطالب بأنّه مهمٌّ ومُفيد، كما ينظر إلى جانب هذا المستوى العلمي للطالب، ومدى استعداده لبحثه ومعالجة موضوعاته.

ومن الضروري استشارة الأساتذة الأكفاء لإبداء آرائهم ومقترحاتهم حول عنوان البحث لمناقشة مدلولاته والتعرّف على أبعاده، وهذا يزيد من اطمئنان الباحث في الوقوف على اختلاف وجهات النظر، وستتبدّى له من خلال ذلك بعض الجوانب التي كانت واضحة في نظره في حين أنها غامِضة على غيره، فيجري تعديل العنوان وتحويره قبل اتخاذ إجراءات تسجيله واعتماده من قِبَل إدارة الجامعة.

بعد اختيار موضوع البحث، والمشرف عليه، واختيار عنوانه بمشاركة المشرف وموافقته، يتبقى على الطالب وضع خطة أوّلية لبحثه ورفعها إلى ادارة الجامعة للحصول على موافقة المجلس العلمي على موضوعه، وإصدار قرار رسمي به بالموافقة، أو الرفض، أو التعديل، وتعيين الأستاذ المشرف، وتحديد البدء بالعمل.

المبحث الرابع
وضع خطّة أولية للبحث

كيف توضع خطة البحث:

إن وضع الخطة الأولية للبحث يعني تقسيم أفكار البحث إلى أفكار رئيسية وجزئية، وعادة ما تضمّ الخِطّة المثاليّة ما يلي: مقدمة، وتمهيد، وبضعة أبواب، في كل باب عدَّة فصول، وفي كل فصل عدَّة مباحث، وخاتمة، وفهارس.

أما المقدمة فيجب تضمينها ستة عناوين رئيسة هي:

١ - أسباب اختيار البحث.
٢ - أهمية البحث وأهدافه.
٣ - الكتابات السابقة فيه.
٤ - خِطَّة البحث (الأبواب والفصول).
٥ - منهجية البحث.
٦ - الشكر والتقدير.

فيكتب الباحث كل فقرة من هذه الفقرات في حدود عشرة أسطر، وتكون المقدمة كلها بمجموعها في حدود صفحتين أو خمسة.

وأما التمهيد، فيجب وضع تعريفات كلمات العنوان فيها، وبيان المقدّمات الأساسية للبحث.

وأما الأبواب فتشمل الأفكار الرئيسة للبحث، وتكون عادة ما بين بابين وخمسة، حسْب مقتضيات البحث، يعطى كلُّ باب منهما عنواناً خاصاً به، ويُقسَّم كل باب إلى أفكار فرعية تسمّى (فصولًا) ، وتكون عادة ما بين فصلين وخمسة، حسْب مقتضيات البحث، ويُعطى أيضاً كل فصل عنواناً خاصاً به، كما يمكن تقسيم الفصل الواحد إلى أفكار فرعية أكثر تسمّى (مباحث)، ويمكن تقسيم الفصل الواحد إلى مبحثين أو خمسة، حسب مقتضيات البحث، ويعطى اسماً خاصاً به، كما يمكن تقسيم المبحث الواحد إلى (مسائل) أيضاً.

وأما الخاتمة فيجب أن تتضمن خلاصة البحث، والنتائج التي توصّل إليها الباحث في بحثه، من خمسة إلى عشرة، حسبما تقتضيه طبيعة البحث، وتقع عادة في حدود صفحة واحدة أو صفحتين، وهذا نموذج خطَّة مشروع رسالة دكتوراه:

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع رسالة دكتوراه

اسم الطالب/ة: . . . . . .

عنوان الرسالة: النفاق والقرآن الكريم.

بيروت في ٨/ ١١/ ٢٠٠٢

تتضمن الخطة ما يلي:

١ - أسباب اختيار الموضوع.
٢ - أهمية الموضوع.
٣ - الكتابات السابقة في الموضوع.
٤ - خطة الموضوع.
٥ - منهج البحث.
٦ - المصادر الأولية للموضوع.

١ - أسباب اختيار الموضوع:

النفاق هو إظهار الإيمان ومحبة الإسلام والمسلمين أمام الناس وإبطان الكفر والعداوة للإسلام وأهله، وهو سلوك منحرف في الحياة, ومظهر من مظاهر الإنسان الفاسد , له دوافع نفسية عديدة تدفع صاحبه لاتخاذ هذا السلوك السيّء في حياته.

والنفاق يختلف من عصر لآخر باختلاف دوافعه، وقد نشأ منذ العهد الأول للدعوة الإسلامية ولا يزال مستمراً في كل عصر حتى أيامنا هذه وله دور خطير في زعزعة كيان المجتمع الإسلامي من داخله، فأهلُه هم أعداء الداخل، ويختلف باختلاف الناس والزمان، وله دوافعه وأسبابه. . . ولكنه أصبح منظماً في العصر الحديث تديره جهات معادية للإسلام والمسلمين.

وإذا استطلعنا النفاق في حياتنا المعاصرة وجدنا من أسبابه: الثقافات والعلوم المدسوسة بأفكار الإلحاد، والمنظمات والجمعيات والاحزاب التي تستدرج الشباب المسلم إليها من خلال مصالح دنيوية , فنشأ وسط المجتمع الإسلامي جيل بعيد عن الإسلام، يقلّد ويعجب بالغرب، مع انتسابه للإسلام ولقومه وأهله المسلمين، وهو من أكبر معاول الهدم للمجتمع الإسلامي.

أضف إلى ذلك انتشار الانحرافات الخلقية الواسعة التي أرادها أعداء الإسلام صورة كاملة للنفاق بألوانه وأشكاله في عصرنا, مع الدعوة القوية لتبني الأفكار العلمانية والمادية ودسّها في أحكام الإسلام.

ومن آثار النفاق أنه لم يعد هناك اليوم المجتمع الاسلامي السليم, ولا الفرد المسلم الصادق بإيمانه وبمبادئه الإسلامية - إلّا ما رحم ربي - قلة بين بحر من أناس ينتسبون فقط انتساباً للإسلام ولا يتمثّلونه ولا يطبّقونه لا من بعيد ولا من قريب.

من هنا جاءت الحاجة إلى ترشيد الصحوة الإسلامية وإلى تنقيتها من شوائب النفاق، بتوعية وتربية إسلامية صحيحة خالية من أي أخلاط غريبة عن الإسلام, وهذا كان من أهم أسباب اختياري للموضوع.

٢ - أهمية الموضوع:

١ - موضوع النفاق تناوله القرآن الكريم بالتفصيل والإيجاز في معظم سورة، لعلاقته الوثيقة بصحة عقيدة المسلم وانعكاسها على سلوكه وصفاته وأعماله. ومن هنا جاءت أهمية الموضوع بالدرجة الأولى.

٢ - يبين هذا الموضوع مكايد المنافقين ليحذر المسلمون منهم ولا ينخدعوا بهوياتهم الإسلامية الكاذبة.

٣ - التفطن إلى صفاتهم بعرض نماذج من المنافقين عبر التاريخ وطريقة سلوكهم وتعاملهم مع المسلمين، وتحذير المسلمين من اتخاذ بطانة منهم.

٤ - توضيح للإسلام على أنه انتماء إرادي عقدي وتطبيق عملي صادق، وليس أمراً نتوارثه عن الأهل.

٥ - الوعي والصحوة والتنبيه من الغفلة مما يكيده أعداء الإسلام للمسلمين.

٣ - الكتابات السابقة في الموضوع:

يعتبر الإمام الفريابي جعفر بن محمد (ت٣٠١هـ) أول من أفرد الكلام عن النفاق

في تأليف مستقل في كتابه: «**النفاق والمنافقون**» وقد جمع فيه الآيات الواردة في شأن المنافقين كما حشد فيه أحاديث كثيرة رواها بأسانيده على طريقة المحدثين. وممن أفرد النفاق أيضاً إبراهيم علي سالم من القاهرة في كتابه: «**النفاق والمنافقون في عهد رسول الله ﷺ**» ومنهم الأستاذ عبد الرحمن حسن حبنكه في كتابه: «**ظاهرة النفاق وخبائث المنافقين في التاريخ**» ومنهم محمد البيومي عبد الحكيم وقد كتب رسالة دكتوراة في كلية أصول الدين بجامعة الأزهر بمصر تحت عنوان: «**النفاق والمنافقون من خلال القرآن الكريم**» عام ١٩٨١م.

٤ - خطة الموضوع:

يتضمن هذا الموضوع مقدمة وتمهيد وسبعة فصول وخاتمة.

أما المقدمة: فسوف أبين فيها إن شاء الله أسباب اختيار الموضوع، وأهميته وخطته، ومنهجه، والمصادر السابقة فيه وعلاقتها ببحثي.

وأما التمهيد: فيشتمل على تعريف النفاق وتعريف القرآن، وهل عرف العرب النفاق قبل الإسلام، أبيّن فيه أولاً: معنى النفاق لغة واصطلاحاً ثمّ أبيّنُ صلته بالإيمان وأركانه، وهل عرف أهل مكة النفاق، ومتى ظهر النفاق وأين ولماذا، ومن هو زعيمهم ولماذا ؟

الفصل الأول: من هو المنافق: آيات من سورة البقرة.

الفصل الثاني: النفاق لماذا: حقيقة المرض وأسبابه.

الفصل الثالث: صفات المنافقين: حسد، جبن، ضعف الشخصية، آيات من سورة المنافقين، التوبة، الحشر وغيرها.

الفصل الرابع: المنافقون والكفار: علاقتهم بأهل الكتاب، بالمشركين.

الفصل الخامس: المنافقون والنبي: ما آذوا به النبي ﷺ، مما ورد في سورة النساء، التوبة، المنافقون.

الفصل السادس: المنافقون والمؤمنون: موقفهم في غزوة أحد، الخندق مما سجله الوحي في سورة آل عمران والأحزاب.

الفصل السابع: أثر النفاق على الفرد والمجتمع.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

الفهارس العلمية للموضوع: ومنها فهرس للآيات، والأحاديث، والأعلام، وثبت للمصادر والمراجع، وفهرس محتويات الكتاب.

٥ - منهج البحث:

سوف أتبع إن شاء الله في هذا البحث المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي فسأرجع إلى القرآن الكريم آية آية لاستخلاص آيات النفاق ثم ارتبها حسب نزولها لما فيه من بيان عامل الزمن في بيان نشأة النفاق وتطوره عند العرب وأسبابه وأنواعه وكيف تعامل القرآن مع المنافقين فكشف نفاقهم وبين صفاتهم وأفعالهم وحذر النبي ﷺ والمسلمين من شرورهم.

وبعد تتبع آيات النفاق في القرآن سوف أرجع إلى أقوال المفسرين لبيان معانيها ولكتب الأحاديث النبوية الشريفة وشروحها وذكر أقوال العلماء فيها. كما سأرجع إلى كتب التوحيد والعقيدة الإسلامية لبيان معنى النفاق الشرعي الاصطلاحي وإلى كتب اللغة لبيان معناه اللغوي. كما سوف أحلل كل قول وأستنبط منه النتائج لأناقشها إن شاء الله.

٦ - المصادر الأولية للموضوع:

١ - القرآن الكريم.
٢ - تفسير الرازي.
٣ - تفسير الطبري.
٤ - تفسير القرطبي.
٥ - تفسير ابن كثير.
٦ - روح المعاني للآلوسي.
٧ - تفسير أبي السعود.
٨ - جوهرة التوحيد وشروحها.
٩ - متن السنوسية وشروحها.
١٠ - شرح الطحاوي.
١١ - الكتب الستّة وشروحها.

اقتراح: وأقترح على مجلسكم الموقر أن يكون المشرف على بحثي فضيلة الأستاذ الدكتور.....، لتخصصه في تفسير القرآن الكريم، أو من ترونه مناسباً.

أهمية وضع خطّة للبحث:

إذا تمّ اختيار الموضوع في ظلال ما بيّناه من تحديد تخصُّص البحث - موضوعه - وأستاذه المشرف، وتحديد عنوانه، وفق شروط الجِدَة، والأهمية، والطرافة ووفرة المصادر، لا بدّ للباحث من أن يضع الخطوط الكبرى لمنهج بحثه، ويعرف الغاية التي يحقّقها منه. فقبل البدء في كتابة البحث على الباحث أن يضع خطة كاملة هي في الحقيقة رسم عام لهيكل البحث يُحَدّد معالمه، والآفاق التي ستكون مجال البحث والدراسة، ويقدّمها لإدارة الجامعة لتنال موافقة المجلس العلمي فيها، وإبداء الرأي حولها، ولا يستطيع الطالب مباشرة عمله قبل الحصول على موافقة الإدارة على مشروع بحثه، وتعيين أستاذ مشرف له، ويتبلّغ ذلك بشكل قرار رسمي يصدر عن إدارة الجامعة، تبدأ مدّة البحث من تاريخه، ويمهل طالب الماجستير أو الدبلوم عادة مدّة سنة، وطالب الدكتوراة مدّة سنتين على الأقل.

إنّ الباحِث في بحثه كالمهندس الذي يريد أن يبني بناء، فهو قبل البدء بعمله يخطّط له، ويضع له تصميماً هندسياً يحدّد شكله وأبعاده، ويدرس تكاليفه ويحضّر موادّه، ثم يبدأ عمله. وهكذا كاتب البحث، فليس من المبالغة في شيء، أن يُقال: إن التخطيطَ للبَحْثِ عمليّةٌ هندسيةٌ لتنسيق مباحثه، والتلاؤم بين أجزائه، وإظهار ما يستحقّ منها الإبراز والتركيز. فالباحث إذاً كمهندس معماري يهتم بالتركيبات والقطاعات فيما بينها، كما يهتمّ بالشكل الخارجي، وإنما يتميّز مهندس عن آخر كما يتميّز باحث عن آخر بلمساته الفنية، والتلاؤم بين الأجزاء في صورة مُتناسِبَة وعرضٍ أخّاذ.

والبحثُ مِن دون خِطّة سابقة مدروسة بدقّة وعِناية مضْيَعَة للوقت، وتبديد للجُهد. لأن إهمالها والبدء بكتابة البحث دونها ربّما يضطر الباحث إلى إعادة الكتابة بعد استنزاف الكثير من الوقت والجهد، حيث يتبيّن عدم الترابط والتنسيق بين المباحث فيما بينها، فيكون من الصعب إعادة تنظيم البحث كلّيّة بعد كتابته.

إن خطّة البحث هي رسم صورة متكاملة عنه، وكل عنصر فيها يكمل جانباً من جوانب تلك الصورة، فهذه المرحلة هي أنسب المراحل لترتيب موضوعات البحث وتنسيقها. حيث إنها لا تزال رؤوس أقلام وخطوطاً عريضة، أمّا بعد كتابة البحث والسير فيه، فإن التحوير والتعديل سيكون صعباً وأكثر تعقيداً.

عوامل مساعدة على وضع خطة البحث:

إن القراءة في المصادر والمراجع، ومَظانّ البحث، ومناقشته مع المشرف، وتدوين ذلك في البطاقات سيكون له أكبر العون على وضع خِطّة جيّدة للبحث، خصوصاً إذا كان تدوين البطاقات متمشّياً والطرق السليمة، وذلك بتقسيم المعلومات المُدوَّنة إلى مجموعات، كلّ مجموعة تحمل عنواناً خاصاً، إن هذا يساعد الباحث على تزويده بالعناصر المهمّة، ووضعها في خطوط عريضة تُعتبر مَعالِم طريق البحث والكتابة، بل هي مفتاح موضوعاته.

فوائد وضع الخطة الأولية:

إن إبراز البحث في عناصر وخطوط رئيسة مُنسَّقة سيساعد على معالجة الموضوع ودراسته بطريقة هادئة وتفكير منظّم، فرؤية هذه المجموعة من العناصر التي هي خلاصة البحث أمام نظر الباحث تعطيه تصوّراً كاملاً للموضوع، وتأمُّله ذهنيّاً قبل عمل المسودَّة ومن ثمّ يتمكنّ هو نفسه من نقده وفحصه من الناحية العلمية والفكرية والترتيب.

كما أنه بالإمكان إدراك ثغرات البحث وجوانب الضعف فيه، فيعمل على تفاديها وإعادة تنظيمها، وإضافة مادّة جديدة لها، ومن خلال ذلك أيضاً تتبيَّن المواطن التي تحتاج إلى التركيز والاهتمام.

قابلية تعديل الخطة الأولية:

لا يتوقّع الباحث أن تكون خطته الأولية وافية مستكملة من أول محاولة، كما لا يُفترض أن تكون نهائية، فكثيراً ما يطرأ عليها التغيير والتعديل بعد العمل بالموضوع، إذْ إنه من المسلَّم به أن تتّسع آفاق الباحث عن موضوع البحث كلّما ازداد اطّلاعاً وهضماً له، ويتبع ذلك طبيعياً إدخال بعض التعديلات التي يتطلبها البحث وتزيد من قيمته وتُضاعِف أهميّته.

إن للمادّة العلمية أثر كبير في توجيه البحث ورسم منهجه وخطّته، وكثيراً ما يحتاج الباحث إلى تغيير مخطّطه، بالنسبة لما يجتمع بين يديه من مادة علمية، فعمله على التزام منهج دون غيره، لذلك يضع الباحث الخطوط الكبرى للبحث من معلومات يستطيع أن يدوّن مخطط بحثه النهائي.

المبحث الخامس

تحديد المصادر الأولية للبحث

بعد اختيار الموضوع ومعرفة أركانه وخطوطه الكبرى ينتقل الباحث إلى تحديد مصادره، ذلك أن مِن أهم ما يدفع بالبحث إلى النجاح كثرة مصادره ومراجعه، واستيفاء الباحث الاطلاع عليها جميعاً أو على معظمها، وإنّ وقوف الباحث على المصادر التي يحتاج إليها، وحسن استفادته منها يُعَد أساسياً في عمله. ويُطلب من الباحث تسجيل ما بين (١٥-٢٠) مصدراً أوليّاً في مشروع بحثه الذي يقدّمه لإدارة الجامعة، ليطّلع عليها المجلس العلمي، ويُبدي موافقته عليها أو مناقشتها وتعديلها.

وسنذكر في الباب الثالث من هذا الكتاب أهمّ المصادر والمراجع التي يحتاج إليها الباحث موزّعة حسب مواضيعها لكننا سنوجز هنا في هذا المبحث أهمّ ما يجب معرفته منها، وكيفية التعرّف عليه:

١ - **فهارس المكتبات الخاصة والعامة**: إن لكلّ مكتبة خاصّة أو عامة فهرساً بمحتوياتها، ومَن أراد معرفة ما فيها عليه الاطلاع على هذا الفهرس. وعادة ما يضع أُمناءُ المكتبات ثلاثة فهارس. واحد (لعناوين الكتب) وآخر (لمواضيعها)، وثالث (للمؤلّفين) ويرتّبون الثلاثة على ترتيب حروف الهجاء ليسهل على الباحث العثور على طلبه منها، ويكتبون هذه المعلومات على بطاقات، كل مجموعة على حدة، وبلوْن مغاير، ، واليوم أُدخِلَ جهاز الحاسوب (الكمبيوتر) في فهرست المكتبات، وأصبح من السهولة بمكان معرفة أية معلومة بسرعة فائقة، وهناك برامج خاصة بفهرسة المكتبات، منها في لبنان برنامج (Beretos).

٢ - **الموسوعات العلمية المتخصّصة** ودوائر المعارف التي تتناول العلم الذي ينطوي تحته موضوع الباحث، فهناك «**الموسوعة الفقهية**» التي صدرت في الكويت، وأُخرى بمصر، و«**موسوعة الفرق والعقائد الإسلامية**» التي صدرت في السعودية، و«**موسوعة أطراف الحديث الشريف**» التي وضعها بسيوني زغلول، وطبعت بدار الكتب العلمية في بيروت، و«**موسوعة بيرسون**» التي صدرت في أمريكا، و«**دائرة معارف القرن العشرين**» لمحمد فريد وجدي، و«**دائرة المعارف الإسلامية**» التي أصدرها المستشرقون في أوروبا باللغة الأجنبية، وعرَّبها أحمد الشنتناوي وآخرون، وطبعت بمصر طبعتين، و«**موسوعة بريتانيكا**» التي صدرت في لندن بالإنجليزية. . . وقد ظهرت أقراص (C. D) للحاسوب الآلي (الكمبيوتر) فيها موسوعات متعددّة، غنيّة بالمعلومات المتنوّعة، منها ما

أصدرته «**شركة صخر**» الكويتية، و«**شركة العريس**» اللبنانية، كما أن هناك صفحات إسلامية على الإنترنت، تقدّم للباحث ما يريده من المعلومات بأسرع وقت ممكن وبشكل منظم، وغالباً ما تكون بحوثها محرّرة بأقلام نخبة من العلماء المتخصّصين.

٣ - **المصادر البيليوغرافية**: وهي الكتب المهتمة بالعلوم وجمع ما يصدر فيها من الكتب، مع ذكر بيانات كل كتاب من: اسم المؤلف، والمحقِّق، والبلد الناشرة، ودار النشر، ورقم الطبعة، وتاريخها، وعدد المجلدات والأجزاء والصفحات.

وتتنوّع المصادر البيلوغرافية، فمنها العام الشامل الذي لا يتقيد بعلم من العلوم أو زمان أو مكان، ومنها الخاص الذي يتقيّد بعلم من العلوم، كعلوم القرآن مثلًا، أو يتقيّد بزمان محدَّد، أو مكان محدّد، كمصر، أو السعودية، أو العراق... أو مركز أبحاث، أو جامعة، أو دار نشر معيّنة.

المصادر البيلوغرافية عند المسلمين:

اهتم المسلمون منذ القِدم بالتأليف بمصادر العلوم، ووضعوا في ذلك التآليف الكثيرة، ومنها:

- «**ماهية العلم وأصنافه**» و«**كتاب في أقسام العلم الإنسي**» كلاهما لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق الكندي (نحو ٢٦٠هـ).

- «**أقسام العلوم**» لأبي زيد البلخي (ت٣٢٢هـ).

- «**إحصاء العلوم**» و«**تنبيه على سبيل السعادة**» لأبي نصر، محمد بن محمد بن طرخان الفارابي (ت٣٣٩هـ).

- «**مفاتيح العلوم**» لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي (ت٣٨٧هـ).

- «**الشفا**» و«**رسالة في أقسام العلوم العقلية**» كلاهما للحسين بن عبد الله ابن سينا (ت٤٢٨هـ).

- «**الفهرست**» لابن الفرج، محمد بن إسحاق ابن النديم (ت ٤٣٨هـ).

- «**مراتب العلوم وكيفية طلبها**» لعلي بن أحمد بن حزم (ت٤٥٦هـ).

- «**طبقات العلوم**» لأبي المظفّر محمد بن أحمد الأَبِيوَرْدِي القُرَشِي الأموي (ت٥٠٧هـ).

- «**الأمالي في كل فن**» لجار الله، محمود بن محمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ).

- «**حدائق الأنوار في حقائق الأسرار**» للفخر محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٦هـ).

- «**إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**» في موضوعات العلوم لمحمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري الأكفاني السنجاري (ت٧٤٩هـ).

- «**في العلوم وأصنافها والتعليم وسائر وجوهه**» لولي الدين أبي زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون (ت٨٠٨هـ).

- «**أنموذج العلوم في مائة مسألة عن مائة فن**» و«**عويصات الأفكار**» كلاهما للشمس محمد بن حمزة الفَنَاري الرومي (ت٨٣٤هـ).

- «**موسوعات العلوم**» لزين الدين عبد الرحمن بن محمد بن علي بن أحمد البسطامي (ت٨٥٨هـ).

- «**المطالب الإلهية**» للمولى لطف الله بن حسن التوقاتي الرومي التركي (ت٩٠٤هـ).

- «**النُقاية**» للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ) جمع فيه أربعة عشر علماً، وشَرَحَهُ في «**إتمام الدراية لقُرّاء النقاية**».

- «**أنموذج العلوم**» لجلال الدين محمد بن أسعد الدَّوَّاني الصِدِّيقي (ت٩١٨هـ).

- «**أنموذج العلوم"لحبيب الله الشهير بمنيرزاجان الشيرازي (ت٩٤٠هـ)**.

- «**مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**» لطاشْكُبْرِي زادَه، عصام الدين أبي الخير أحمد بن مصطفى بن خليل التركي (ت٩٦٨هـ).

- «**أنموذج العلوم لذوي البصائر والفهوم**» لشمس الدين محمد بن إبراهيم الحلبي الشهير بابن الحنبلي (ت٩٧١هـ).

- «**أنموذج الفنون**» لسباهي زاده، المولى محمد بن علي (ت٩٩٧هـ).

- «**موضوعات العلوم**» للعلّامَة كمال الدين محمد أفندي ابن المولى أحمد طا كُبْرِي زادَه (ت١٠٢٦هـ).

- «**الفوائد الخاقانية**» للشِرْواني، محمد أمين البخاري (ت١٠٣٦هـ).

- «**فهرست العلوم**» لحافظ الدين العجمي (ت١٠٥٥هـ).

- «**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**» لحاجي خليفة، المولى مصطفى بن عبد الله المعروف بكاتب جلبي القسطنطيني الرومي التركي (ت١٠٦٧هـ).

- «**ترتيب العلوم**» لمحمد أبي بكر المعروف بساجقلي زادَه المرعشي (ت١١٤٥هـ).

- «**أسماء الكتب المتمّم لكشف الظنون**» لعبد اللطيف بن محمد رياضي زاده (ق١١هـ).

- «**تنويع العلوم**» للعلامة زين الدين محمد بن علي الكُردي السهرودي (ت١٢٠٠هـ).

- «**أنواع العلوم**» لشمس الدين علي الحسيني الشيرازي (ت١٢٠٥هـ).

- «**أبجد العلوم والوشي المرقوم والسحاب المركوم**» لصدّيق حسن خان القَنُّوجي الهندي، ملك بهوبال (ت١٣٠٧هـ).

- «**إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**» لإسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي (ت١٣٣٩هـ).

- «**هدية العَارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**» لإسماعيل باشا أيضاً.

المصادر الببليوغرافية المعاصرة:

عقب ظهور الطباعة منذ خمسة قرون، طُبع كثير من الكتب الإسلامية في شتى المواضيع والفنون، فظهرت مصادر ببليوغرافية لما صدر من المطبوعات تحدد أماكن وتواريخ طبعها، وأخرى للمخطوطات وأماكن وجودها.

وسنتكلّم عن مصادر المطبوعات، ونرجئ الكلام عن مصادر المخطوطات للباب الثاني. أمّا أهم المصادر الببليوغرافية للمطبوعات فمنها:

١ - «**الفهرست**» المسمّى «**بالمكتبة الشرقية**» ibliotheco rientala جمعه زنكر لايبزغ (١٨٤٦-١٨٦١م).

٢ - «**جامع التصانيف المصرية الحديثة**» (١٣٠١-١٣١٠هـ) لعبد الله الأنصاري.

٣ - «**اكتفاء القَنوع بما هو مطبوع**» (حتى عام ١٣١٣هـ) لكُوْرنيلْيُوس فَنْدَيْك (ت١٣١٣هـ).

٤- «**معجم المطبوعات العربية والمعرّبة**» (حتى عام ١٣٣٩هـ) ليوسف إليان سركيس الدمشقي.

٥- «**جامع التصانيف الحديثة التي طُبعت في البلاد الشرقية والغربية والأمريكية من سنة ١٣٣٩ إلى ١٣٤٥هـ**» لسركيس أيضاً، ذيّل به كتابه السابق.

٦- «**معجم المصنّفين**» للتونكي، محمود. طبع في بيروت، ١٣٤٤هـ=١٩٢٥م، ٤ج.

٧- «**خزائن الكتب العربية في الخافقَين**» لفيليب دي طرزي طبع في دار الكتب في بيروت في جزءين.

٨- «**عقود الجوهر في تراجم مَن لهم خمسون تصنيفاً فأكثر**» لجميل بك العظم (ت١٣٥٢هـ) بيروت، المطبعة الأهلية، ١٣٢٦هـ، ١ج.

٩- «**التذكرة التيمورية**» معجم الفوائد ونوادر المسائل. وضعته لجنة المؤلفات التيمورية بمصر عام ١٩٥٣م.

١٠- «**بريد المطبوعات الحديثة**» صدر عن مؤسسة المطبوعات الحديثة في القاهرة عام ١٩٥٧هـ.

١١- «**معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية**» لعمر رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ)، طبع بمكتبة المثنّى ببغداد، عام ١٣٧٦هـ=١٩٥٧م في ١٥ج.

١٢- «**فهرس الأبحاث**» لفوزي راجي أبي حيدر (١٩٤٨-١٩٥٧م) طبع ببيروت عام ١٩٦٠م في ١٩٨ص.

١٣- «**مراجع منتقاة من الكتب العربية الصادرة في الأردن وسورية ولبنان والعراق في السنوات ١٩٥٦-١٩٥٨م**» طبع بالمطبعة البوليصية في حريصا - لبنان عام ١٩٥٩م.

١٤- «**فهارس المكتبة العربية في الخافقَين**» ليوسف أسعد داغر، طبع في بيروت عام ١٣٨٧هـ=١٩٦٧م.

١٥- «**دليل المراجع العربية**» لعبد الكريم الأمين، وزاهدة إبراهيم. طبع بمطبعة شفيق في بغداد عام ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.

١٦- «**دليل المراجع العربية والمعرّبة**» لعبد الجبّار عبد الرحمن، طبع في البصرة - العراق، عام ١٣٩٠هـ=١٩٧٠م في ٥٥٦ص.

١٧- «**ذخائر التراث العربي**» لعبد الجبار عبد الرحمن (العراقي) ، وهو دليل ببليوغرافي للمخطوطات العربية المطبوعة حتى عام ١٩٨٠هـ، طبع في مطبعة جامعة البصرة، عام١٤٠١هـ في مجلدين، ١٠٨٤ص.

١٨- «**معجم المخطوطات العربية المطبوعة**» للدكتور صلاح الدين المنجد (الدمشقي) وهو كتاب يقع في ٧ أجزاء، يتناول كل جزء منه ما صدر من التراث خلال خمس سنوات، ويبدأ منذ سنة ١٣٧٤هـ = ١٩٥٤م، ولا يزال يصدر تباعاً، وطبع بدار الكتاب الجديد في بيروت.

١٩- «**المصادر العربية والمعرّبة**» لمحمد فاروق حمادة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

٢٠- «**فهرس المؤلفين والعناوين للكتب العربية**» لأحمد محمد المكناسي، المغرب ١٤٠٠هـ.

٢١- «**مصادر التراث العربي**» لعمر دقّاق، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

٢٢- «**المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع**» لمحمد عيسى صالحية، أصدره معهد المخطوطات العربية، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في القاهرة عام ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م، في خمسة أجزاء.

٢٣- «**مرجع العلوم الإسلامية**» لمحمد الزحيلي، دمشق، دار المعرفة ،ط٢، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م، ٨٠٠ص.

٢٤- «**موسوعة الكتاب الإسلامي**» ليوسف المرعشلي، بيروت، ١٤٢٤هـ.

مصادر ببلوغرافية خاصة بالأماكن:

هناك مصادر خاصة بكلّ بلد كالعراق مثلاً، أو عاصمة كبغداد، أو مدينة كالموصل، أو مكتبة كدار الكتب المصرية، أو مكتبة الأزهر الشريف، وسنذكر هذه المصادر موزعة على البلدان:

مصر

- «**قائمة بأوائل المطبوعات العربية المحفوظة بدار الكتب المصرية حتى عام ١٨٦٢م**» إعداد جمال الدين الشوربجي. القاهرة عام ١٨٦٣م.

- «**فهرست الكتب التي طُبعت في مطبعة بولاق**» وهي المطبعة التي أنشأها محمد علي باشا (ت١٢٦٥هـ) بمصر منذ إنشائها عام ١٢٨٩هـ = ١٨٧٢م، طبع في بولاق عام ١٢٩٥هـ = ١٨٧٨م.

- «**فهرس الكتب العربية المحفوظة بالكتب خانه الخديوية**». دار الكتب المصرية، ١٣١٠هـ.

- «**فهرس الكتب العربية المحفوظة بمكتبة مدرسة الحقوق الخديوية**» نشر وزارة العدل المصرية ١٩١٣م.

- «**فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية حتى غاية ١٩٢٨م**» القاهرة ١٩٣١م.

- «**فهرس الكتب التي وردت على الدار من سنة ١٩٢٩-١٩٣٥م**».

- «**فهرس الخزانة التيمورية**»، دار الكتب المصرية ١٩٥٠م.

- «**فهرست تحليلي لما طُبع في مصر من الكتب العربية في السنوات ١٩٤٢-١٩٤٤م**» لشارل كونس وم.م. قنواتي، القاهرة ١٩٤٩م.

- «**دليل المطبوعات المصرية بين عامي ١٩٤٠-١٩٤٨**» لعايدة نصير، ورسالة ماجستير من جامعة الإسكندرية ١٩٥٠م.

- «**فهرست المكتبة الأزهرية، الكتب الموجودة فيها إلى سنة ١٣٦٩هـ = ١٩٤٩م**» أشرف على طبعه أبو الوفاء المراغي، القاهرة ١٣٦٩-١٣٧١هـ.

- «**النشرة المصرية للمطبوعات (١٩٥٥-١٩٦٠م)**»، دار الكتب المصرية ١٩٦٠م.

- «**سلسلة المطبوعات بدار الكتب المصرية**».

- «**فهرس بالكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية ١٩٦٣م**».

- «**سلسلة تراث الإنسانية**» القاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

- «**النشرة المصرية للمطبوعات ١٩٥٥-١٩٧٢م**» وتُصْدِر الهيئة المصرية العامة للكتاب نشرة بالمطبوعات المصرية كل خمس سَنوات.

العراق

- «**جمهرة المراجع البغدادية**» جمع كوركيس عوّاد.

- «**خزائن الكتب القديمة في العراق مِن أقدم العصور حتى سنة ١٠٠٠هـ**» كوركيس عواد، بغداد ١٩٤٨م.
- «**معجم المطبوعات النجفية منذ دخول الطباعة إلى النجف حتى ١٩٦٦م**".
- «**معجم المطبوعات العراقية ومؤلفيها منذ سنة ١٨٠٠م إلى سنة ١٩٧٠م**» بغداد ١٩٧٠م.
- «**مطبوعات الموصل ١٨٦١-١٩٧٠م**».
- «**النشرة العراقية للمطبوعات ١٩٦٩-١٩٧٤م**».

لبنان

- «**فهرس المقتطف ١٨٧٦-١٩٥٢م**» بيروت، الجامعة الأمريكية.
- «**النشرة اللبنانية**» ١٩٦٤-١٩٦٥م.
- «**القائمة الشهرية**»، بيروت، دار الكتاب الجديد.

الهند

- «**فهرست المكتبة الملوكية بحيدر آباد**» وهو فهرس خزانة كتبها المطبوعة والمخطوطة، حيدر آباد ١٩٠٠م.
- «**قائمة ببلوغرافية مختارة عن جمهورية الهند**» القاهرة، دار الكتب المصرية.
- «**فهرس الكتب العربية المطبوعة في مجلس دائرة المعارف**» حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف ١٣٤٣هـ.
- «**فهرس مطبوعات مجلس دائرة المعارف العثمانية**» حيدر آباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعرف العثمانية ١٣٥١هـ.

تركيا

- «**فهرس موحّد للدوريات المكتوبة بالأحرف العربية في مكتبات إسطنبول**» مركز الأبحاث للتاريخ والفنون، تركيا ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

سوريا

- «**مطبوعات وزارة الثقافة والإرشاد القومي**» دمشق، وزارة الثقافة ١٩٦٦م.

- «**فهرس مطبوعات جامعة دمشق ١٩٣٢-١٩٥٧م**» دمشق ١٩٥٩م.
- «**فهرس مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق**» لعمر رضا كحّالة.
- «**النشرة السورية ١٩٧٠-١٩٧٢م**».

المغرب

- «**الببليوغرافية المغربية لسنة ١٩٥٦م**» تطوان، دار الطباعة المغربية ١٩٥٦م، ٥٨ص.
- «**دليل مؤرخ المغرب**» لعبد السلام بن سُودة (ت١٤٠٠هـ).

تونس

- «**المكتبة الأثرية بالقيروان**» محمد البهلي النبّال، تونس منشورات الثقافة ١٩٦٣م.
- «**معجم المؤلفين التونسيين**» لمحمد محفوظ، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٢هـ.

السعودية

- «**معجم المطبوعات العربية بالمملكة العربية السعودية**» لعلي جواد الطاهر، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، وبغداد، جامعة بغداد، ١٤٠٥هـ.
- «**فهرس مكتبة محمد ناصف بجدة**» إصدار جامعة الملك عبد العزيز بجدة، ١٤ورقة، ١٤٠٧هـ.
- «**موسوعة الأدباء والكُتّاب السعوديين**» لأحمد سعيد بن سِلم.

اليمن

- «**مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن**» لعبد الله محمد الحبشي، صنعاء، مركز الدراسات اليمنية، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م، ١ج.
- «**مراجع تاريخ اليمن**».

مصادر ببليوغرافية بمواضيع خاصة:

كما ظهرت كتب ببليوغرافية جامعة لمصنفات مختصة بعلم واحد من العلوم، كالقرآن مثلًا، وأهم هذه الكتب موزَّعةً على مواضيعها:

١ - القرآن الكريم

- «**فهرس لكتب التفسير منذ عهد النبوة إلى عهدنا الحالي**» للدكتور عبد الله أبو السعود بدر، أستاذ التفسير والحديث في كلية التربية بالفيوم التابعة لجامعة القاهرة، ١٩٨٣م.

- «**معجم الدراسات القرآنية**» لابتسام مرهون الصَّفَّار (عراقية) طبع بمطابع جامعة الموصل، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م، في ١ج.

- «**معجم مصنفات القرآن الكريم**» لعلي شواخ إسحاق (سوري)، الرياض، دار الرفاعي، ط١، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م، ٤ج.

٢ - الحديث الشريف

- «**الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرّفة**» للسيد الشريف محمد بن جعفر الكتاني (ت١٣٤٥هـ) بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط٤، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م، ١ج، ٣٤٢ص.

- «**دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة**» لمحيي الدين عطية، وصلاح الدين حفني، ومحمد خير رمضان يوسف، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م، ٢ج، ٩٧٨ص.

- «**معجم ما طُبع مِن كتب السُنّة**» لمصطفى عمّار مُنْلا (الحلبي)، المدينة المنورة، دار البخاري، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م، ١ج، ٣٢٦ص.

- «**معجم المصنفات الواردة في فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني**» لأبي عُبَيْدة مشهور بن حسن بن سلمان (الأردني) وأبي حذيفة رائد بن صبري (المصري)، الرياض، دار الهجرة، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م، ١ج.

- «**معرفة النسخ والصحف الحديثية**» لبكر بن عبد الله أبو زيد، الرياض، دار الراية، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م، ١ج.

٣ - الفقه وأصوله

- «**الدُرّ المُنَضَّد في أسماء كتب مذهب الإمام أحمد**» لعبد الله بن علي بن حُمَيْد السُبَيْعي المكي (ت١٣٤٦هـ). تحقيق جاسم سليمان الفهيد الدوسري، بيروت، دار البشائر، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م، ١ج.

- «**دليل السالك للمصطلحات والأسماء في فقه الإمام مالك**» لحمدي عبد المنعم شلبي، القاهرة، جامعة الأزهر، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م، ١٦٠ص.

- «**الدليل الجامع إلى كتب أصول الفقه المطبوعة باللغة العربية**» لشامل شاهين، إسطنبول، مركز مرمرة للدراسات والأبحاث العلمية، ١٤١٨هـ.

٤ - السيرة النبويّة

- «**معجم ما أُلِّف عن رسول الله ﷺ**» لصلاح الدين المُنَجِّد (السوري) بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م، ١ج.

- «**مصادر السيرة النبوية وتقويمها**» لفاروق حمادة، الدار البيضاء - المغرب، دار الثقافة، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٥ - التاريخ

- «**مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه**» لسيّدة إسماعيل كاشف، بيروت، دار الرائد العربي ١٤٠٤هـ.

- «**دليل مؤرّخ المغرب الأقصى**» لعبد السلام ابن سُودَة.

- «**تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسرات الحاكمة**» لأحمد السعيد سليمان، القاهرة، دار المعارف، ط١، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م، ٢ج.

- «**المؤرّخون الدمشقيون وآثارهم المخطوطة والمطبوعة**» لصلاح الدين المنجد، القاهرة، ط١، ١٣٧٦هـ = ١٩٥٦م، ١مج.

٦ - المعاجم والمشيخات

- «**فهرس الفهارس والأثبات**» لعبد الحيّ بن عبد الكبير الكَتّاني (ت١٣٨٠هـ) بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م، ٢ج، ١١٨٤ص + ١ج فهارس ٤٣٨ص.

- «**معجم المعاجم والمشيخات والبرامج والفهارس والأثبات**» ليوسف عبد الرحمن المرعشلي، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م، ٤ج

- «**كتب برامج العلماء في الأندلس**» لعبد العزيز الأهواني، نشره بمجلّة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، مج١، ج١، ١٣٧٥هـ=١٩٥٥م.

٧ - اللغة

- «**المعجمات العربية، ببليوغرافية شاملة مشروحة**» لوجدي رزق غالي، تقديم حسين نصّار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، ١٣٧٩هـ.

- «**فهرس الكتب النحوية المطبوعة**» لعبد الهادي الفضلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، ١ج.

- «**تاريخ آداب اللغة العربية**» لجورجي زيدان، بيروت، دار مكتبة الحياة، ط٢، ١٣٩٨هـ=١٩٧٨م، ٢مج، ٤ج.

٨ - الطب

- «**مصادر تاريخ الطب العربي**» لكمال السامرائي، محاضرة ألقاها في الندوة القطرية الأولى.

- «**مصادر دراسة الطبيب العربي الكبير ابن الجزّار**» لفريد جحا، دمشق، اتّحاد الكتّاب العرب، نشر بمجلة التراث العربي، ع٢، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

- «**مصادر النباتات الطبية عند العرب**» لكوركيس عوّاد، بغداد، المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

٩ - الفنون الحربية

- «**مصادر التراث العسكري عند العرب**» لكوركيس عوّاد، بغداد، المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

١٠ - الاقتصاد الإسلامي

- «**مصادر الدراسة عن الاقتصاد الإسلامي**» لعبد الجبّار الرفاعي، (والكتاب عبارة عن ببليوغرافيا لأهمّ الكتب والبحوث المطبوعة حول الموضوع قديماً وحديثاً، مع بيان اسم الناشر وتاريخ النشر) قُمّ، إيران، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

١١ - السياسة الإسلامية

- «**مصادر الدراسة عن الدولة والسياسة في الإسلام باللغة العربية**» لعبد الجبّار الرفاعي (والكتاب عبارة عن ببليوغرافيا لأهم الكتب والبحوث المطبوعة حول الموضوع قديماً وحديثاً، مع بيان اسم الناشر وتاريخ النشر) قُمّ، إيران، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

مصادر ببليوغرافية خاصة بأشخاص:

- «**معجم مصنّفات ابن أبي الدُنيا**» عبد الله بن محمد (ت٢٨١هـ) لصلاح الدين المُنَجِّد، دمشق، مجلة مجمع اللغة العربية، مج٤٩، ج٣، جمادى الآخر ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م، ص-ص: ٥٧٩-٥٩٤، ثم نشره مستقلاً بدار الكتاب الجديد في بيروت ١٤٠٥هـ.

- «**فهرست تصانيف الخطيب البغدادي**» أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ) ذكره القاضي عياض في فهرسته: «**الغنية**» ص.٢٢٨

- «**مؤلفات الغزالي**» أبي حامد محمد بن محمد (ت٥٠٥هـ) جمعه عبد الرحمن بدوي. الكويت، وكالة المطبوعات، ط٢، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م، ١ج، ٥٧٤ص.

- «**مؤلفات ابن الجوزي**» عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧هـ) لعبد الحميد العلوجي، بغداد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، ط١، ١٣٨٥هـ=١٩٦٥م، ١ج.

- «**فهرست مؤلفات ابن عربي**» محيي الدين أبي بكر محمد بن علي (ت٦٨٣هـ)، تحقيق كوركيس عواد. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٢٩-٣٠، س: ١٣٧٤-١٣٧٥هـ، ونشره أيضاً أبو العُلَا عفيفي، في مجلّة كليّة الآداب، بجامعة الإسكندرية، مج٨، س: ١٣٧٤هـ.

- «**فهرست مؤلفات السيوطي**» ذكرها في كتابه «**حسن المحاضرة**» ١/ ٣٣٩-٣٤٤، وتوجد بشكل رسالة مخطوطة ضمن مجموع يضمّ اثنتي عشرة رسالة له في الجامعة الأمريكية في بيروت، مرتّبة على الفنون. طبعت بتصحيح مولوي محمد حسين، ومولوي غلام حسين، في لاهور، اهتمام فقير الله (تاجر الكتب)، مطبع محمّدي، طبع حجر ١٨٩٢م، ١٢ص بعنوان «**رسائل السيوطي**». وطبع بتحقيق د. عدنان محمد سلمان.

- «**دراسة في مؤلفات العلّامة المرحوم الشيخ صالح المدهون**» اليافي (١٢٨٤-١٣٦٣هـ) إعداد محمد علي القوزي، بيروت ١٤١٣هـ=١٩٩٢م، ١ج، ٩٦ص.

٤ - **فهارس المصادر والمراجع** المثبتة في أواخر الكتب التي لها صلة وثيقة بالموضوع المختار. ويدخل في هذا الباب الرسائل الجامعية لنيل إجازاتها، كرسائل الماجستير والدكتوراه، فإنها غالباً ما تسلك المناهج العلمية شكلًا وموضوعاً، فيستفيد الطالب منها المادة العلمية وطرق أساليب البحث.

وقد اهتمّت بعض الجامعات والمؤسسات العلمية بوضع فهارس للبحوث والموضوعات التي تمّت دراستها، ومَنْح درجات علمية لأصحابها، وتقوم معظم الجامعات كجامعة الأزهر، وجامعة الملك عبد العزيز بجدّة، وجامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض... بإصدار فهارس لرسائلها العلمية، تتلاحق تباعاً.

٥ - **الدوريات والنشرات العلمية المتخصصة بالكتاب**: لأنها تزوّد القارئ بآخر المعلومات عن الكتب، وآخر الدراسات الصادرة، كما تزوّده بالمعلومات المهمة والنادرة التي قد لا توجد مدوّنة في كتاب، خصوصاً إذا كانت الدراسة منشورة في دورية أو نشرة صادرة عن مؤسّسة علمية معتَرف بها، فإن بحوثها تصبح مصدراً من المصادر المعتمدة ؛ لأنها دُوّنت بأقلام متخصّصة في مجالها العلميّ، ومن الحقائق المعروفة أن نشر كتاب وطبعه أسهل من نشر بحث في دورية متخصّصة تنتمي إلى مؤسسة علمية معترف بها، لأن البحوث التي تنشر فيها تخضع لدراسة وفحص علماء وأساتذة متخصّصين في الحقل.

ففي البلاد العربية قام «**معهد المخطوطات**» التابع لـ «**جامعة الدول العربية**» في الكويت بإصدار نشرة «**أخبار التراث العربي**» منذ عام ١٣٩٩هـ عرض فيها عناوين الرسائل الجامعية مع خلاصة عنها، سواء منها المقدَّمة لنيل الماجستير أو الدكتوراه في بعض البلاد العربية. كما قامت جمعية التراث الإسلامي في الكويت بإصدار نشرة: «**أخبار التراث الإسلامي**» منذ عام ١٤٠١هـ أيضاً، وتعرض مجلّة «**عالم الكتب**» بمصر آخر ما يستجدّ من أخبار الكتاب والتراث. ومن الدوريات المختصة بالتراث الإسلامي: «**مجلة الأزهر**» المصرية و«**مجلة الرسالة**» المصرية، و«**مجلّة معهد المخطوطات العربية**» المصرية، و«**مجلة مجمع اللغة العربية**» التي تصدر في دمشق، ومجلّة «**بصائر**» الدمشقية، ومجلّة «**التمدن الإسلامي**» الدمشقية، ومجلّة «**التراث العربي**» الدمشقية، ومجلّة «**المَوْرِد**» البغدادية، ومجلة «**الأقلام**» البغدادية، ومجلّة «**الفكر الإسلامي**» البيروتية، ومجلّة «**الفهرست**» البيروتية، وهي مختصة بفهرست الموضوعات الواردة في الدوريات الثقافية، و«**مجلة الجامعة الإسلامية**» بالمدينة المنورة، و«**مجلة جامعة الملك**

عبد العزيز» بجدة و«**مجلة جامعة أم القرى**» بمكة المكرمة، و«**مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود**» في الرياض، و«**مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية**» بجامعة الكويت، ومجلة «**الأحمدية**» بدبيّ، ومجلة «**آفاق الثقافة**» الصادرة عن مركز جمعة الماجد بقطر، و«**كتاب الأمة**» الذي يصدر دورياً كل شهرين عن وزارة الأوقاف بقطر. . .

٦ - **استشارة الأشخاص ذوي الخبرة** في موضوعه من المتخصّصين، أو الباحثين والمشتغلين في ميدانه، وفي مقدمة هؤلاء أستاذه المشرف على بحثه، فكثيراً **ما** يجد الباحث عند هؤلاء العلماء والباحثين **ما** لا يجده عند غيرهم، فهم يقدّمون إليه خلاصة خبرتهم الطويلة، ونتائج أفكارهم ومطالعاتهم، فيرشدونه إلى أمّهات المصادر ويلقون الأضواء على مسائل هامّة قد لا يدركها الباحث في المراحل الأولى من بحثه.

٧ - **استشارة أمناء المكتبات** فهم غالباً ما يكونون على علم تام بالتسهيلات التي يمكن تقديمها مِن قبل المكتبة، وعلى معرفة كافية بمحتوياتها ومحتويات المكتبات الأخرى بما يوفّر الكثير من الوقت والجهد، فهم أكثر الناس اهتماماً بالكتب، وهم يعيشون أكثر من غيرهم في عالم الكتاب، ويعلمون دقائقه وتفاصيله وآخر ما يصدر منه في شتى بقاع الأرض.

٨ - **قوائم دور النشر والمكتبات**: تُصدر دُور النشر والمكتبات في كل عام قوائم تذكر فيها أسماء الكتب في فنونها، ففي مراجعتها يقف الطالب على كل جديد يُنشر، فقد يعثر على مالَه صِلَةٌ قريبة أو بعيدة ببحثه مما لم يصل إلى المكتبات العامة والخاصّة بعد، فيجدر به حينئذ الاطلاع عليه وتقدير أهميّته بالنسبة إليه.

أهمية تسجيل معلومات المصادر:

لابد للباحث من أن يستفرغ جهده في البحث عن المصادر والمراجع ويُدوّن كل ما يحتاج إليه منها، ويجعل لكل مصدر (بطاقة) يدوّن فيها كامل معلومات طبع الكتاب، لأنه سيحتاج إلى هذه البطاقات عند فراغه من إعداد بحثه، في كتابة ثبت المصادر والمراجع.

إنّ أهمية هذه الخطوة تتمثّل في النتائج التي تحقّقها، وتتلخّص فيما يلي:

(أولًا) اطمئنان الباحث من توَفُّر المصادر للبحث الذي يقوم به.

(ثانياً) إحاطة الباحث بالدراسات والبحوث حول موضوع البحث، وإسهام العلماء والباحثين في تطويره، ليبدأ من حيثُ انتهوا فيضيف إلى العلم إضافة جديدة.

(ثالثاً) الاطّلاع على المصادر من شأنه أن يفيده في اختيار أفضل المناهج في معالجة قضايا البحث.

(رابعاً) إن التحضير الببليوغرافي الأولي يعطي الباحث الفرصة الزمنية الكافية لتجميع المصادر، وإحضار ما ليس مُتَوفِّراً في المكتبات والمراكز العلمية المحلّية، فتكون مُهيّأة للاستفادة منها حين الحاجة إليها من دون توقّف أو انتظار.

(خامساً) إن تسجيل معلومات المصادر على بطاقات يفيد الباحث في ذكر هذه المعلومات في هوامش بحثه، عند ذكر المصدر لأول مرة، وفي تدوين قائمة المصادر والمراجع التي استعان بها في بحثه والتي سيضعها في آخره عند الفراغ من إعداده، فهو إن لم يدوّنها ابتداءً، فسيضطر إلى العودة إلى البحث عنها من جديد، بعد الفراغ من بحثه، وهذا ما يقع فيه كثير من الباحثين.

كيفية تسجيل معلومات المصادر على البطاقات:

يخصّص الباحثُ لكل مصدر من مصادر البحث ومراجِعِه (بطاقةً) مُستقِلّةً من البطاقات، فإن استقلال كلّ مصدر ببطاقة مستقلة يسهّل تنظيمها في ملَفّ أو صُندوق خاصّ حسب الحروف الهجائية، ويُستحسن أن يرتّب مصادره ومراجعه ترتيباً زمنياً، ليقف على التطوّر التاريخي لبحثه، ويستطيع أن يقارن بين المتأخر منها والمتقدّم، ويفضل البعض ترتيبها موضوعياً، أو ألفبائياً، أو حسب المؤلفين، والأفضل الجمع بين الترتيب الموضوعي والزمني، بأن يرتب بطاقات كل عِلْم من العلوم على وفيات المؤلفين، ويدوّن على البطاقة ما يلي:

١ - اسم المؤلّف الثلاثي أو الرباعي، وشهرته وكنيته، ونسبته ومذهبه، وتخصّصه، وولادته، ووفاته.

٢ - اسم الكتاب، ويضع تحته خطاً.

٣ - موضوعه، ويسجّل عادة في الزاوية العليا اليُسرى من البطاقة.

٤ - اسم المحقق.

٥ - بلد النشر.

٦ - اسم الدار الناشرة.

٧ - رقم الطبعة.

٨ - تاريخ الطبع بالسنة الهجرية ومعادلتها بالسنة الميلادية.

٩ - عدد المجلّدات، والأجزاء، والصفحات.

١٠ - مكان وجود المصدر، ورقمه على الرّف، ليسهل الرجوع إليه عند الحاجة، ويدوّن عادةً في الزاوية العليا اليمنى من البطاقة.

كما في النموذج التالي:

١٥,٢١٧ / مكتبة دار الفتوى توحيد وعقيدة

الجويني، ركن الدين أبو المعالي، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، إمام الحرمين الشافعي (٤١٩-٤٧٨هـ). **الشامل في أصول الدين**، تحقيق علي سامي النشار، وفيصل بدير عون، وشهير محمد مختار، الإسكندرية، منشأة المعارف، ط١، ١٣٧٩هـ، ١٩٦٩م، ١ج، ٧٣٠ص.

نموذج بطاقة مصدر

ويجب تدوين معلومات الطبع بصورة صحيحة ودقيقة ؛ لأن البطاقة ستكون فيما بعد المرجع في إعطاء المعلومات والتفصيلات عن الكتاب، سواء في الهوامش أثناء كتابة البحث، أو في الصورة الأخيرة لقائمة المصادر والمراجع، دون الحاجة إلى الرجوع إلى المصدر نفسه.

ما الفرق بين المصدر والرجع ؟

إن المصادر العلميّة التي يعتمد عليها الباحث في دراسته تُعتبر من أهم المقاييس في تقدير جودته، فإذا كانت مصادرَ مُعْتَمَدَةً صادِقةً، او مخطوطاتٍ نادرةً مُوَثَّقةً، كان للبحث وزنه وقيمته العلمية. وشأن المصادر في ذلك شأن الأستاذ الجيّد، فالطالبُ نسخةٌ عن شيخه، فإذا كان الطالب قد تتلمذ على أيدي مشايخ صالحين أقوياء علماء متمكّنين، فإنه سيستفيد منهم كثيراً وسيبني شخصية صالحة علمية قوية، وعلى العكس من ذلك فالطالب الذي لم يَتَسَنَّ له أساتذة أقوياء، أو لم يحسن اختيارهم، أو وجد صعوبة في السير والسلوك مع الصالحين والعلماء فاتّبع هواه، واستثقل الحق، ومالَ للهوى والراحة

والكسل والدَّعَة، وتثاقل إلى الأرض، فإنه لن يتقدّم خطوة واحدة إلى الأمام، وسيبقى يراوح مكانه، إن لم يتراجع ! فليس كل من تصدّر المجالس (شيخ).

وينبغي ألّا يختلط الأمرُ على طالب البحث في معرفة مدلول كلمة (مصدر) فليس كلُّ كتاب جديراً بهذه التسمية، ومِن ثَمَّ يقسم العلماء مصادر البحث إلى قسمين: أصلية، وفرعية (مراجع).

المصادر الأصلية:

هي: «**أقْدَم ما يحوي مادة عن موضوع ما**» وبعبارة أخرى: هي الوثائق والدراسات المكتوبة بأيدي المؤلفين أنفسهم، أو المعاصرين لحَدَثٍ معيّن، عاشوا الأحداث والوقائع ودوّنوها، فكانوا مصادر لمن بعدهم، أو كانوا هم الواسطة الرئيسة لنقل وجمع العلوم والمعارف السابقة للأجيال اللاحِقة. ومن المصادر: «**تفسير الطبري**» و«**تاريخه**» و«**صحيح البخاري**» و«**التاريخ الكبير**» له أيضاً، و«**الأم للشافعي**»، و«**معجم العين**» للخليل بن أحمد الفراهيدي...

والمصادر أمر يتعلق بزمان المعلومة فإذا استجدَّ أي أمر من الأمور، فإن المصادر تكون بالنسبة لهذا الأمر الدراسات الأوّلية التي تتناوله، وتكون مصادر لكل من تناول هذا الأمر بعدها.

المراجع:

هي التي تعتمد في مادّتها العلمية أساساً على المصادر الأصلية الأولى، فتنقل منها، وتتعرّض لها بالشرح أو التحليل، أو النقد، أو التعليق، أو التلخيص، ومن المراجع: «**التفسير الواضح للحجازي**» و«**جامع الأصول**» لابن الأثير، و«**الجامع الصغير في الحديث**» للسيوطي، وقاموس «**المنجد**»، و«**الأعلام**» للزركلي، و«**معجم المؤلفين**» لعمر رضا كحّالة...

وينبغي للباحث عند تناوله موضوعاً معيّناً الرجوع في بحثه دائماً للمصادر الأصلية القديمة، فينقل منها معلوماته، ومن الخطإ الكبير الفادح أخذ المعلومات من المراجع المتأخّرة مع توفّر مصادرها، ولم يجوّز العلماء ذلك إلّا في حالة فَقْدِ المصادر، فتُؤخذ المعلومة حينئذ من المراجع، وبالرغم من ذلك، فإن البحث يفقد أصالته ومتانته التي يمتاز بها لو رجع إلى المصادر الأصلية.

وحتى يتبيّن الفرقُ بين المصدر الأصيل والمرجع نقدّم هذه الأمثلة:

١ - عند إرادة تفسير آية من القرآن الكريم ينبغي الرجوع لمصادر التفسير الأولى الجامعة للحديث النبوي الشريف، وأقوال الصحابة والتابعين والمفسّرين الأُول، «**كتفسير الطبري**» (ت٣١٠هـ) ومن الخطإ الرجوع للتفاسير المتأخّرة.

٢ - وعند إرادة تخريج حديث شريف، ينبغي عَزْوُه لمخرجه من أصول كتب الحديث الشريف التي دوّنت الحديث في الصحف والكتب من صدور الرجال وأفواههم، وهي التي وُضعت من القرن الأول وحتى نهاية القرن الخامس الهجري، كصحيح البخاري (ت٢٥٦هـ)، ومسلم (ت٢٦١هـ)، وسنن أبي داود (ت٢٧٥هـ)، والترمذي (ت٢٧٩هـ)، والنسائي (ت٣٠٣هـ)، وابن ماجه (ت٢٧٣هـ)، وموطأ مالك (ت١٧٩هـ)، ومسند الإمام أحمد (ت٢٤١هـ)، ومن الخطإ عَزْوه إلى جامع الأصول لابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، أو الجامع الصغير للسيوطي (ت٩١١هـ)، أو أي كتاب توفي صاحبه بعد سنة ٥٠٠هـ، وهذا يتطلّب معرفة سنة وفاة المؤلّف ليستطيع تحديد زمن هوية الكتاب، وكونه مصدراً أو مرجعاً، ومعرفة المصادر والمراجع في كل فن. فما يذكره بعض الباحثين في هوامشهم من تخريج الحديث وعزوه للجامع الصغير للسيوطي (ت٩١١هـ) فهو خطأ كبير ينبغي التنبُّه له، لأن هذا الكتاب يُعتبر مرجعاً يدلّ على مكان الحديث في المصادر الأصلية، وهو يفيد في معرفة مخارج الحديث الأصلية، ثم علينا بعد ذلك الرجوع للمصادر الأصلية نفسها التي أشار إليها المرجع، لنُخرِّج منها الحديث. وكذلك عند إرادة معرفة شرح حديث نبوي شريف، ينبغي الرجوع لكتب شروح الحديث القديمة، كـ«**المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**» للإمام النووي (ت٦٧٦هـ)، و«**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ونحوهما...

٣ - وعند إرادة بيان معنى كلمة وشرحها في معاجم اللغة والقواميس، ينبغي الرجوع للمصادر القديمة الأولى، كـ«**معجم العين**»، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، ومن الخطأ الفادح الرجوع «**للمُنْجِد**» وغيره من المراجع المتأخرة، إلّا في حالة كون هذه اللفظة حديثة أو مُوَلَّدة، ولا يوجد معناها إلا في هذا المرجع، فحينئذ يصبح هذا الكتاب مصدراً لهذه الكلمة وأمثالها فقط، وليس لجميع الكلمات العربية.

٤ - وعند إرادة معرفة ترجمة عَلَم من الأعلام وسيرته الذاتية كالإمام البخاري مثلاً (ت٢٥٦هـ)، ينبغي الرجوع للمصادر القديمة المعاصرة للمؤلف أو القريبة من وفاته كـ«**حلية الأولياء**» لأبي نعيم (ت٤٣٠هـ) و«**الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث في البلاد**»

للخليلي (ت٤٤٦هـ) و«**تهذيب الكمال**» للمِزّي (ت٧٤٢هـ) و«**تذكرة الحفاظ**» للذهبي (ت٧٤٨هـ)...، ومن الخطإ الرجوع للمصادر المتأخرة، كـ«**الأعلام**» للزركلي (ت١٣٦٨هـ)، أو «**معجم المؤلفين**» لعمر رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ)، إلّا إذا كان هذا العَلَمُ متأخّراً، ولم يُذكر إلّا في هذين الكتابين، فعندها يصبح هذان الكتابان مصدرين خاصةً لهذا العَلَم فقط وأمثاله من المتأخرين.

٥ - وإذا أراد الباحث القيام بدراسة لآراء الإمام أبي حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ) في علم أصول الفقه، فإن مؤلّفاته في علم الأصول هي: «**التحرير**» و«**المنخول**» و«**المسْتَصْفَى**» و«**شِفاءُ الغليل**» فمجموع هذه المؤلفاتُ تُعتبر مصادر أساسية في هذا البحث، أما الأعمال العلمية الأخرى التي قامت على دراسة هذه المؤلّفات، من بحوث، وشروح، وحواشي، ومختصرات، فإنها تعتبر مراجع.

هل يصح النقل من المراجع:

إنّ المراجعَ تُفيدُ الباحث كثيراً؛ لأنها تقدّم له جميع ما يتعلق بالمعلومة التي يريدها بإحاطة وشمولية، ذلك أن الزمنَ عاملٌ مهمّ في الدراسات والأبحاث، وكلّما تقدّم الزمن وظهرت دراسات جديدة كانت هذه الدراسات موسّعة وشاملة لجميع ما يحيط بالموضوع الواحد، وهذا ما لا يتوفّر في المصادر الأصلية القديمة، فعملية الجمع والتنظيم والإحاطة والشمول والتخصّص، أمر لها أهمّيتها، لكن من الخطإ على الباحث أن يبني بحثه على المراجع مع توفر المصادر؛ لأنّ احتمالات الخطإ الناشئ عن النقص والزيادة، والتحريف والتصحيف، والفهم الخاطئ للنصوص، تزيد مع مرور الزمن، وتَتَابُع النقل من مصدر لآخر، فيتوارد الخطأ، من هنا وجب الرجوع في كل معلومة لمصادرها الأصلية والنقل منها، وبذلك تكون المراجع كالكشافات والدليل أمام الباحث، التي تكشف له جوانب بحثه وتدلّه على مصادره لينقل منها.

يذكر الإمام السيوطي في ترجمة نفسه في **حسن المحاضرة** ١/ ٣٣٥: (ولزمتُ في الحديث والعربية شيخنا الإمام العلّامة تقي الدين الشِبْلي الحنفي، فواظبته أربع سنين وكتب لي تقريظاً على «**شرح ألفية ابن مالك**» وعلى «**جمع الجوامع**» في العربية، تأليفي، وشهد لي غير مرة بالتقدُّم في العلوم بلسانه وبَنَانِه، ورجع إلى قولي مُجَرَّداً في حديث، فإنه أورد في «**حاشيته على الشفاء**» حديث أبي الحمراء في الإسراء، وعزاه إلى تخريج ابن ماجه، فاحتجتُ إلى إيراده بسنده، فكشفتُ ابن ماجه في مظنّته فلم أجده، فمررتُ على الكتاب كله فلم أجده، فاتّهمت نظري، فمررتُ ثانية فلم أجده، فعُدتُ ثالثة، فلم

أجده، ورأيتُه في «**معجم الصحابة**» لابن قانع، فجئتُ إلى الشيخ وأخبرته، فبمجرّد ما سمعَ منّي ذلك أخذ نسخته وأخذ القلم فضرب على لفظ: (ابن ماجه) وألحق (ابن قانع) في الحاشية، فأعظمتُ ذلك وهِبْتُهُ لِعظم منزِلة الشيخ في قلبي واحتقاري في نفسي، فقلتُ: ألا تَصْبِرون ؟ لعلّكم تراجعون ؟ فقال: لا، إنّما قلّدتُ في قولي: (ابنَ ماجه) البُرهانَ الحلبيّ) وهكذا نرى توارد الخطأ في النقل، وضرورة الرجوع للأصل.

تعدد المصادر:

وفي حال تعدّد المصادر للمعلومة الواحدة، تقدّم حسب الأولوية ويبقى المصدر الأقدم هو الأول فيُؤخذ منه، ويُعزى إليه في الهامش ويُستفاد من المصادر التي تليه في كل إضافة جديدة لا توجد فيه، فيُعْزَى في كل معلومة لمصدرها، وهكذا. . . وليُعلَم أن اللاحق يأخذ دائماً من السابق، وأن الباحث الجيّد عليه تحديد المصدر الأول لكل معلومة، ولا يكرّر نقل المصادر في الهامش، ويُفضّل بعض العلماء ذكر أقدم مصدرين لكل معلومة، لما في ذلك من التوثيق.

اختلاف المصادر:

وفي حال اختلاف المصادر القديمة حول معلومة ما، كوفاة عالم مثلاً، وجب على الباحث أن يتوقّف في نقل المعلومة حتى يُحقّق أمرها، ويدقّق النظر فيها، فلا يرجّح قولاً على آخر، إلّا بالدليل والبرهان العلمي، والنظر في سائر المصادر، للتوصل إلى الصواب.

تنوّع المصادر المعاصرة:

كان الكتاب المخطوط - قديماً - هو المصدر الوحيد للعلماء والباحثين، لكن الأمر اختلف كثيراً بعد ظهور الطباعة، وظهور ثورة المعلومات في العصر الحالي، فقد تعدّدت المصادر وتنوّعت بتنوّع وسائل الإعلام، وظهر إلى جانب الكتاب المطبوع: الدوريّات (المجلّات التي تصدر أسبوعياً، أو شهرياً أو فصلياً) والجرائد، والمجلّات، وملاحق الصحف اليومية، والرسائل الجامعية (الدبلوم والماجستير والدكتوراه)، والتقارير، والدراسات، والوثائق الحكومية، والأشرطة المصوّرة (الفيديو)، والصوتية (الكاسيت)، وأقراص الحاسوب الآلي (C. D)، والميكروفيلم، والميكروفيش، والتلفزيون، والفضائيات، والراديو، والانترنت، والفاكس، والندوات، والمحاضرات، والمؤتمرات، واللقاءات، والأفلام، والمقابلات الشخصية والحوارات، والمناقشات. . .

وجوب التحقيق والتمحيص والتدقيق:

لكن هل يمكن اعتبار جميع هذه الوسائل مصادر ؟ وهل يمكن الوثوق بكل ما يَرِدُ فيها من معلومات ؟ وهل كل ما يَرِدُ في صفحات الجرائد والمجلات والإنترنيت يؤخذ على عواهنه دون مراجعة أو تدقيق ؟ وهل كل ما في أقراص الحاسوب صحيح مسلَّمٌ به ؟ وهل كل ما يسمعه الإنسان أو يشاهده عبر وسائل الإعلام من راديو، وتلفزيون وفضائيات صحيح موثوق؟

إنّ وسائل نقل المعلومات ليست هي معيار صحّة النقل أو عدمها، فقد تُنشر صفحة على الإنترنيت من قِبَل إنسان مؤمن صادق لا يكذب، وقد يُنشَر كتاب مطبوع متوفّر في الأسواق بين أيدي الناس جميعاً، وهو مليء بالدسّ والأباطيل والمعلومات الخاطئة، فالعِبْرَةُ إذن بالجهة الكاتبة، واتجاهاتها وميولها ومذاهبها وخلفياتها، وليس بوسيلة الكتابة أو النشر، وتبقَى مهمة الباحث المُتلقّي لهذه المعلومات في تمحيص المعلومات والتحقُّق من صحّتها وصدقها وسلامتها ومطابقتها للواقع، وعدم قبول أي خبر على أنه مقطوع به ومُسَلَّم به، وهذا أهم المميّزات التي يجب أن يتّصف بها الباحث المعاصر.

قد يقع حَدَثٌ ما في العالم، فتتناقله وسائل الإعلام العالمية، ويُذاع في كل منطقة في العالم مُحوَّراً ومُدَبْلَجاً ومُسَيَّساً وفق إرادة وميول وتحليل وآراء وأفكار الجهة الناقلة له، ويُحكى أن رجلًا أُمِّياً أوْفد ولده ليتعلَّم في الخارج، فوصلته منه رسالة خطية، فحملها إلى جارٍ له صاحب دكّان ليقرأها له فقال له: إنّ ولدك يوصيك أن تدفع ديونك، فأخذ الرسالة وتوجّه بها إلى مختار الضيعة فقال له: إن ولدك يوصيك أن تُصَوِّتَ لي في الإنتخابات، فأخذ الرسالة وتوجّه بها إلى مدير البلديّة، فقال له: إنَّ ولدك يوصيك بدفع الضرائب، وهكذا كان كلُّ إنسان لا يقرأ الواقع المكتوب في الرسالة، وإنما يقرأ ما يريده هو!

وهذا ما يسمّى باختلاف الأهواء، وفشوّ الكذب، وضياع الأمانة والجري وراء الغايات الشخصية، وسبب ذلك كله: هو البعد عن الله، وعدم الخشية منه سبحانه وتعالى، ومراقبته في السّر والعلن، فنحن إذن أمام أزمة دينية وأخلاقية.

ماذا نأمل من إنسان ملحد أو علماني، أو شيوعي كافر، لا يخاف الله ولا يؤمن به، افتتح صفحة على الإنترنت؟

ماذا نأمل من شركة تجارية عالمية تُروّج لكتاب، أو فكرة منافية للأخلاق والآداب الاجتماعية والدين، لها فيها مصلحة ماديّة؟

ماذا نأمل من مؤسسة تبشيرية معادية للإسلام والمسلمين تعقد الندوات والمحاضرات وتطبع الكتب والنشرات عن الإسلام ؟

إنّ على المسلم أن يُحَصِّن فكره من الغزو الفكري ويتحقق من كل خبر يسمعه، امتثالًا لقول الله تعالى في مُحْكم كتابه الكريم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [سورة الحجرات الآية ٦] والتَبَيُّنُ المطلوب هو التثبُّت من الأنباء، والمعلومات، والأخبار، والتحقّق من صحتها.

ضرورة اتخاذ مكتبة شخصية:

يضطر معظم الباحثين إلى كتابة أبحاثهم في المكتبات العامّة التي تتوفَّرُ فيها معظم المصادر والمراجع، وتكون غنيَّة بها، لكن هذا لا يمنع الباحث من اتخاذ مكتبة شخصية في بيته مزوَّدةٍ بأهم المصادر والمراجع التي لا غنى عنها لكل باحث في كلِّ فن، وبذلك يستطيع متابعة عمله في منزله دون تقيّدٍ بدوام المكتبة العامَّة.

أمّا أهم المصادر التي يجب أن يقتنيها الباحث في بيته، فهي مصدرٌ أو مصدرين أو ثلاثة من كلِّ فن تكون من أهم هذه المصادر في هذا الفن كاتخاذ ثلاثة تفاسير، ومعاجم القرآن اللفظيّة والموضوعية، وكتاباً في علوم القرآن عامَّةً، والكتب التسعة في الحديث الشريف، وفهارسها، وبضعةَ كتبٍ في التوحيد وأصول الدين، والفقه وأصوله، واللغة العربية نحوها وصرفها، والسيرة النبوية، والتاريخ، وتراجم الرجال العامَّةِ، وموسوعةٍ أو دائرة معارفٍ عامَّةٍ للعلوم، وقد ظهرت أقراص الحاسوب الآلي (C. D) وهي غنيَّة جِدّاً بأمّات المصادِر التي تشكِّلُ مكتبةً ضخمةً بِحَدِّ ذاتِها في سائر التخصُّصات، وهي توفِّرُ على الباحث شراء الكتب، ودفع الأموال الطائلة، وهذه الأقراص تحتوي على المصادر بكاملها.

صفحات إسلامية على الإنترنت:

كما يوجد اليوم مصدر للمعلومات الإسلامية وهو الإنترنت، ويمكن للباحث الحصول منه على كثير من المعلومات الخاصّة ببحثه، وهذه عناوين بعض الصفحات الإسلامية:

http : // www.muslimsonline.com

http : // www.for islam.com

http : // www.al-islam.com

http : // www.islamic-world.net

http : // www.netmuslims.com

http : // www.iad.org

http : // www.islam-online.net

http : // www.islamweb.net

http : // www.islamzine.com

http : // www.holidayfestival.com

http : // www.holidayfestival.com /Islam.html

http : // www.islamicity.org

http : // www.islamic-finance.net

http // : www.islamic-finance.com /indexnew.htm

http : // www.nabulsi.com

http : // www.albadr-alkamel.com

بعد الانتهاء من المرحلة الإعدادية للبحث التي تمثلت بتحديد اختصاص البحث، واختيار الأستاذ المشرف عليه، وتحديد عنوان البحث، ووضع الخطَّة الأولية له، وتحديد المصادر التي سيرجع إليها الباحث، ننتقل لذكر المرحلة التالية العملية وهي إعداد البحث، وهي ما سنتكلم عنه في الفصل التالي إن شاء الله تعالى.

الفصل الثاني
المرحلة التنفيذية العملية

بعد الانتهاء من الإعداد والتحضير النظري للبحث، ومن اختيار تخصّص البحث، والمشرف عليه، وتحديد عنوانه، ووضع مخطط له، وتحديد مصادره، ينتقل الباحث للمرحلة العملية، وعليه فيها: القراءة والمطالعة الهادفة والمركّزة التي تدور حول بحثه، وتسجيل ملاحظاته، وجمع مادّته العلمية (التقميش)، وصياغة بحثه وكتابته، ثم كتابة مقدمة وخاتمة، ثم وضع الفهارس الفنية العامة للبحث، وقد قسمنا الكلام في هذا الفصل إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول
المطالعة الهادفة وتسجيل الملاحظات

إذا أنهى الباحث تسجيل أسماء المصادر والمراجع التي يريد أن يستفيد منها على البطاقات، يبدأ في قراءة هذه المصادر واحداً واحداً قراءةً مُسْتَوْعِبةً فاحصة، ينفذ إلى أعماق موضوعه، وحتّى تُحقّق قراءتُه وتدوينُه المادّةَ الغايةَ منها في وقت مناسب لا بُدّ له من اتّباع الخطوات التالية:

١ - **يراجع فهرس الكتاب** الذي يريد أن يقرأه، ويحدّد ما له صِلَةٌ ببحثه، ويركّز فيما يطالع على ما يهمّه فقط، كيلا يضيّع وقته، وتبدو أهمية هذه الملاحظة جليّة واضحة وحتميّة إذا كان الباحثُ مُطالَباً بتقديم بحثه في فترة زمنيّة محدَّدة، كما في الأبحاث الجامعية في السنوات الانتقالية، أو رسائل الإجازات الجامعية، ورسائل الماجستير والدكتوراه، فيوجّه كلّ طاقته ووقته لموضوعه؛ لأنّه قد يسترعي انتباهه أثناء المطالعة موضوعات طريفة وجذّابة هامشية لا صِلَة لها بموضوعه، فَلْيَدَعْها في هذه المرحلة، ولْيُسجِّلها في دفتر صغير، ويطالعها بعد إنجاز بحثه.

٢ - **يقرأ كل ماله صلة بموضوعه** قراءة واعية مُسْتَوعِبَة، يفهم خلالها جميع ما يُطالعه، وقد يحتاج إلى قراءة نصّ، أو فقرة عدّة مرّات حتى يُحْسِنَ الرَّبْطَ بينها وبين ما يسبقها ويلحقها من الأفكار.

٣ - يَكتب أو يُصوّر ما يراه مناسباً لبحثه: وغالباً ما يستعمل الباحثون تسجيل ما يرونه مناسباً على (بطاقات) من حجم واحد (٢١×٣٠)سنتم. وقد يكون النقل حَرْفِيّاً أو اختصاراً، أو نقلاً بتصرُّف الباحث وعباراته.

كيفية تدوين المعلومات

في حالة النقل الحرفي، إذا كان النقل قليلاً ينقله على بطاقته، أما إذا كان كبيراً يتجاوز صفحةً، أو عدّة بطاقات، فليصوِّره، وإذا عجز عن تصويره لسبب من الأسباب، يكتب على بطاقته فكرة موجزة عن النص، ويدوّن فيها اسم الكتاب، ويعود إلى الكتاب بدِلالة هذه البطاقة في الوقت المناسب. أما إذا لم يكن الكتاب سهل التناول فلا بُدّ له من تدوين ما يريد منه على بطاقات يعطيها أرقاماً مسلسلة.

وفي حالة تلخيص المعلومات، أو اختصارها أو التصرّف فيها بأن يكتب فكرتها بأسلوبه، يُدَوّن الباحث هذه الخلاصة في بطاقة، وفي كلا الحالتين - النقل الحرفي أو الاختصار والتصرُّف - يكتب فيها اسم الكتاب، واسم المؤلف، ورقم الجزء والصفحة، ومكان النشر، والناشر، وسنة الطبع، وهذا أمرٌ لا يمكن الاستغناء عنه ؛ لأنه قد يكون للكتاب أكثر من طبعة، وكثيراً ما يختلف ترقيم صفحات طبعة عن طبعة أخرى.

ويجب أن يُفَرّق الباحث بين ما ينقله حرفياً وما يوجزه ويختصره أو يتصرّف بنقله بعبارته، فَيُقَيِّدُ عِبارَةَ غَيْرِهِ المنقولةَ بنصّها حرفيّاً بين قوسين هكذا: (. . . . .)[1] ويضع رقم هامش صغير فوق القوس الأخير، ليكتب في الهامش مصدر النقل. وأما ما يلخّصه فلا يقيّده بين قوسين، وإنما يكتب في الهامش: (انظر) قبل ذكر اسم المصدر وصفحاته، ليفرّق بين المنقول نقلاً حرفياً، والمختصَر، وإذا تصرّف في النقل من مصدر، فعبَّر عن الفكرة بعبارته، زاد في آخر الهامش عبارة (بتصرُّف).

وقد تعترض ناقل النص عبارات لا تهمّه في بحثه، ولا يريد نقلها، فيضع مكانها نقاط متتالية هكذا. . . تدلّ على أن الناقل أسقط بعض الكلام من الأصل.

أهمية تدوين المعلومات:

إن القراءة والإعداد للكتابة في بحث معيّن، وتدوين المعلومات من الأعمال التي تأخذ الكثير من الوقت والجهد، وسيذهب أضعافُ هذا هَدْراً إذا لم تكنِ الطريقةُ التي يسير عليها الباحث منظّمةً منذ البداية.

إن المعلومات المقتبسة المنظّمَة بعناية تامّة والمبنيّة على اختيار سليم ستكون خير عَوْن لكاتبها مستقبلاً، وإن تدوين المعلومات هو دليل الحاجة إليها وأهميّتها للبحث،

فإنه ليس كل كتاب جديراً بالقراءة، وليست كلُّ فكرة جديرة بالتدوين، فبعض الكتب يُقتنَى ويُقرأ لفحص ما فيه من موادّ، والبعض للدراسة والتمحيص، وبعض الكتب يُقتنى لقراءة جزء منه، وبعضُها يُقرأ كاملًا وبشيء من العِناية والاهتمام. . .

ويمكن بقراءة مقدمة الكتاب، وفهرس محتوياته إدراك أهميته بالنسبة للبحث، ففي مقدّمة الكتاب يوضح المؤلّف غَرَضَهُ وأهدافَه منه، كما يشير إلى نوعيّة القُرّاء الذين يمكنهم الاستفادة منه، والذين يهمّهم موضوع الكتاب في المقام الأول، كما أن الفهرسة تشير في وضوح إلى طبيعة الكتاب، وهذا سيجعل لديك القدرة على فحص موضوع مُعَيَّن، وتقدير قيمته العلمية.

هذه عملية أوّلية ستساعد على التعرُّف عمّا إذا كان من المفيد قراءة الكتاب وما يمكن اقتباسه من معلومات، وليس هذا فحسب، بل أحياناً يُلْهَمُ الإنسانُ كثيراً من الأفكار، فإذا طرأ شيء من ذلك فليُبادِر إلى تدوينها مباشرة، قبل فواتها أو نسيانها، وضمّها إلى دفتر الملاحظات، أو في بطاقة مع ما يناسبها من البطاقات الأخرى.

إنّ مِن أهم ما يجب التّنبه له أنه كثيراً ما يطرأُ على الباحث معلومات، أو يصادف مصدراً مهماً لبحثه، من هنا وجب الاحتفاظ بدفتر صغير، أو سِجِلّ خاص في جيبه أو حقيبته، يدوّن فيه الأفكار الطارئة، والتي يمكن نقلها فيما بعد إلى ملفّها الخاص إذا كانت مفيدة، وربّما تقوده المصادفة إلى رؤية كتاب يتعلّق ببحثه في الأسواق أو في معارض الكتاب، أو يلفت انتباهه لدى سماع الإذاعة، أو مشاهدة التلفزيون، أو قراءة مقالة في جريدة، بعض الأفكار التي لها صلة بموضوعه، فعليه أن يبادر إلى تسجيلها فوراً ودون تردُّد، مع تسجيل الزمان والمكان والمصدر.

وقد يصادف مقالًا مهماً لبحثه في صحيفة أو مجلّة، فمن الأفضل تصويرُه، أو قَطْعُهُ من المجلّة أو الصحيفة، ووضعه في الملفّ.

المبحث الثاني

تنظيم البطاقات

وضع هيكلية للبحث:

بعد المطالعة الهادفة وجمع المعلومات في بطاقات، يبقى أمام الباحث تنظيم هذه المعلومات التي جمعها ودوّنها ليحسن الاستفادة منها، فيبدأ عمله بشراء ملف لبحثه

وبطاقات كرتون سميك ملوّنة: حمراء، وصفراء، وخضراء، وزرقاء مثلًا، بمقاس (٢١×٣٠) سنتم، ويكتب على كل بطاقة عنوان باب رئيس من أبواب البحث، ويكون عددها وألوانها على عدد أبواب البحث الرئيسة، وفق المخطط الأوَّلي الذي وضعه، فإذا كان البحث مكوناً من أربعة أبواب، جعل لكل باب لون، كالأحمر مثلًا للباب الأول، بجميع فصوله ومباحثه، فيسجل على كل بطاقة حمراء عنواناً مستقلًا، واحدة لعنوان الباب، وأخرى لعنوان الفصل، وأخرى لعنوان المبحث. . . وهكذا حتى ينتهي من تسجيل عناوين الباب الأول بجميع فصوله ومباحثه ومسائله، كل عنوان على بطاقة مستقلة.

وبعد أن يفرغ من الباب الأول ينتقل إلى الباب الثاني فيختار له بطاقات باللون الأصفر، ويسجل عليها عناوينه بجميع فصوله ومباحثه ومسائله، لكل عنوان بطاقة كما فعل في الباب الأول. . . وهكذا يفعل في الأبواب جميعاً، ولا يكتب على هذه البطاقات إلا العناوين فقط.

إن هذه الهيكلية للعناوين وفق المخطط الأوَّلي للبحث قابلة لوضع أيّة معلومة دوَّنها الباحث على بطاقة، أو صوّرها، في مكانها من الأبواب والفصول والمباحث. فبعد أن يُدَوّن الباحث أية فكرة مهمة، أو يصوِّرها، يفتح الملفّ ويدخل هذه المعلومة في مكانها المناسب من الأبواب والفصول والمباحث.

إن هذه الطريقة هي الطريقة النظامية السليمة والسهلة لتبويب وتنظيم المعلومات المدوّنة في البطاقات؛ لأنها مفتوحة، ويمكن للباحث الزيادة أو النقص أو التغيير فيها نظراً لمرونتها، وفي النهاية سيجد الباحثُ معلومات بحثه مفصّلة، إلى جانب أنها مُرتَّبة في الأبواب والفصول حسب مخطّطهِ الأولي للبحث.

وضع الخطّة النهائية للبحث:

للمادّة العلمية أثرٌ كبير في توجيه البحث ورسم منهجه وخطّته، وكثيراً ما يضطرُّ الباحثُ إلى تغيير مُخطّطه الأوَّلي بالنسبة لما يجتمع بين يديه مِن مادّة علمية، فتحمله على تغيير خطته بالزيادة أو النقص أو التقديم أو التأخير، وعلى التزام منهج دون غيره، لذلك قلنا إن المنهج الذي يرسمه قبل البدء بعمله يسمَّى: «**خطة أوّلية**» وفيها يضع الخطوط الكبرى لبحثه، ولكنّ بعد جمع المادّة العلمية يمكن أن يتغيّر هذا المنهج، ففي ضوء ما جمع الباحث من معلومات على بطاقاته يستطيع أن يدوّن مخطّطه النهائي الثابت.

المبحث الثالث

كتابة البحث

بعد قراءة المصادر قراءة مركّزة، وتسجيل ما يريده منها الباحث على بطاقات، وتوزيع هذه البطاقات على الهيكل الموضوع للبحث، يبقى أمام الباحث مهمة صياغة بحثه وكتابته بالصورة النهائية.

اختيار المادّة العلمية:

إنّ معالم الموضوع في هذه المرحلة أصبحت واضحة تماماً، ليس فقط على مستوى الأفكار الأساسية والخطوط العريضة، بل البحث كلّا وتفصيلًا، باباً باباً، وفصلًا فصلًا بتقسيماته الكليّة والجزئية.

إن كل فكرة في البحث لا بُدَّ لها مِن شواهد، ولو بطريق الإشارة إلى المصدر أو الاستشهاد، وهنا تظهر قيمة التخطيط الجيّد، والمصادر الكافية واستعمالها، وتدوينُ المعلومات واستعمالها بالطرق السليمة شيء جوهري وضروري.

في مُسَوَّدة التخطيط للموضوع يمكن عن طريق الترقيم، أو الأحرف الإشارة إلى البراهين اللازم اقتباسها من البطاقات المدوّنة، وابتداء من هنا يتمّ اختيار المادّة العلمية التي سيجري تدوينها والكتابة عنها، وسيصبح بالإمكان الاستشهاد لها بأمثلة عديدة، ولا بد حينئذ مِن إعمال الفكر لاختيار الأفضل والأحسن منها، ورفض ما لا ضرورة لذِكْره. فالاستشهاد بالأمثلة العديدة المشابهة لبعضها البعض يُشوِّه الفكرة ويُقلِّل من أهميّتها.

إنّ الباحث سيجد أمامه ملفّات كثيرة ممتلئة بالشواهد، والأفكار العديدة، والبراهين الكثيرة، فعليه أن ينتخب منها ويختار، ويمكن أن يحذف بعض مواد صالحة جيدة عندما يكون قد استشهد بمثلها، أو أيَّد فكرته بعديد من الأمثلة، وفي مثل هذه الحالة بإمكانه الإشارة إلى المهمّ منها في الهامش إن كانت قيّمة، وفي ذكرها فائدة لم تُذكر في المتن، أو ليس في ذكرها تكرار مُمِلّ.

وأخيراً فإن البدء في كتابة البحث بعد اختيار المادّة العلمية، وحَذْف ما يمكن حذفه يعني: استكمال واستيفاء القراءة والدرس حول الموضوع، واستخلاص النتائج المستفادة، وحينئذ يصبح الباحث مؤهّلًا ومُهَيّأً نفسيّاً وفِكريّاً وعمليّاً للكتابة، ومن ثَمَّ ينبغي الاهتمام بالجوانب الفنيّة والمنهجية.

كتابة البحث:

أولًا: كتابة المتن

بعد أن يقوم الباحث بتحديد مصادر بحثه وقراءتها بتركيز، وتسجيل ما يريد منها على بطاقات، أو تصوير ما يريده منها من معلومات، وفرزها وفق الهيكل العام الذي وضعه حَسْب الخطّة الأولية للبحث، وبعد أن يتجمّع لديه كَمٌّ هائل من المعلومات، ويقوم باختيار ما يناسب منها، ويحذف المكررات، يبدأ عملية صياغة البحث وكتابته، وهي الخطوة الأهم في إعداد البحث.

ذلك أن الجهود السابقة من اطّلاع وتدوين وتفكير هي إعداد وتجميع للمادّة العلمية التي سيتمّ تنظيمها والتأليف بينها في صياغة علمية سليمة، وهذه المرحلة تتطلّب إضافة إلى الصياغة السليمة:

١ - حسن التأليف.

٢ - التزام المنهج العلمي في عرض الأمور ومناقشة الحقائق.

فإذا تَوَفَّرت للبحث هذه العناصر فقد توفّرت له أسباب الجودة، يقول الأديب الإمام أبو القاسم الحسن بن بِشْر بن يحيى الآمِدِي (ت٣٧٠هـ) في كتابه «**المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم**»: (إنّ حُسْنَ التأليف، وبراعة اللفظ يزيد المعنى المكشوف بهاءاً وحُسْناً ورَوْنَقاً، حتى كأنه قد أحدث فيه غرابةً لم تكن، وزيادة لم تُعْهَد).

أركان البحث العلمي:

إنّ أركان البحث العلمي ثلاثة:

١ - الأسلوب.

٢ - المنهج.

٣ - المادّة.

١ - الأسلوب

أما الأسلوب، فهو القالب التعبيري الذي يحتوي العناصر الأخرى، وهو الدليل على مدى إدراكها وعُمْقِها في نفس الباحث، فإذا كانت معاني البحث وأفكاره واضحة في ذهن صاحبها أمكن التعبير عنها في أسلوب واضح وتعبيرٍ مُشْرِق، وتتعدّد الأساليب حسب طبيعة الأبحاث:

الأسلوب العلمي:

إن تدوين الحقائق العلمية يَسْتَوْجِبُ أسلوباً علمياً، له خصائصه في التعبير والتفكير والمناقشة، وهو ما يُسمَّى: بـ «**الأسلوب العِلمي**» وهو أهدأ الأساليب، وأكثرها احتياجاً إلى المنطق والفكر، وأبعدها عن الخيال الشِعْري؛ لأنه يخاطب العقل، ويُناجي الفكر، ويشرح الحقائق العلمية التي تخلو من غموض وخفاء، وأظهرُ ميزات هذا الأسلوب الوضوح، ولا بُدَّ أن يبدو فيه أثر القوة والجمال، وقوَّته في سُطوع بيانه ورصانة حُجَّتِه، وجمالُهُ في سهولَةِ عِباراته، وسلامة الذوق في اختيار كلماته، وحسن تقرير المعنى مِن أقرب وجوه الكلام.

إن التعبير بكلمات صحيحة مناسبة للغرض، وبطريق مباشر هو القانون الذهبي للكتابة الجيّدة. وفي سبيل التعبير بأسلوب علميّ جَذّاب ينبغي اختيار جُمل دقيقة، وأسلوب مُتنوِّع وليس مُسْترسلًا؛ لأن الجُمل إذا كانت متشابهة الانتهاء والتركيب والتعبير، مُكرَّرة على وتيرة واحدة، فإنها تكون فاقِدة التأثير، عديمة الحياة.

فالباحث الجيّد هو الذي ينوّع في أسلوبه، ويلائم بين المعاني والألفاظ، وهذا ليس بالأمر السهلِ، وممّا يُعين على الكتابة العلمية الجيّدة: القراءة الواسعة، ودراسة قواعد اللغة بنحوها وصرفها وبلاغتها، والدُرْبَةُ الطَوِيلَة، ومُمارسة الكتابة في شتَّى الأغراض، مع القراءة المُسْتَمِرَّة.

ومما يُعينُ في هذا السبيل أيضاً: القراءةُ لكاتِبٍ مِن مشاهير الكُتّاب، سبق له الكتابة في الموضوع نفسه، أوِ التعرُّض لجزء منه، وبذلك يمكن الوقوف على الطريقة التي عالج بها الموضوع والاستفادة منها في معالجة البحث، فقراءةُ الجيِّد من الأفكار والتعبيرات له دَوْرُه الفعّال، ونتائجُه السريعة، على مستوى القارئ العلميّ والفكريّ على السواء.

٢ - المنهج

تنظيم العرض وتقديم الأدلة:

وأمّا المنهج فإنه يتمثّل في طريقة استخدام المعلومات في تكوين فكرة، وصياغة حُكم مِنْ دون تقليد للغير، مُسْتَهْدِفاً اقناع القارئ والتأثير فيه. وهذا لا يتمّ إلّا إذا سَعَى الباحث جاهداً إلى تنظيم العرض، والتزام المنطق في مناقشاته، وتقديم أدلّته.

أهمية المقدمات:

إن كتابة فصل أو موضوع من البحث يستدعي - قبلَ عرض الآراء والاختلافات ومناقشتها - التقديمَ بعرضٍ مُحَرَّرٍ ومُرَكَّزٍ للموضوع، سهل الأسلوب، واضح الفكرة، بَيِّن المُراد.

التحليل العلمي:

ومن الضروري لإقناع القارئ الاستعانة بالتحليل العلمي الصادق للموضوع بصورة منطقية يتذوّقها، ويُدرِك جوانبها الخفِيَّة، يسلك لهذا أسلوباً سَوِيّاً ليس بالطويل الذي يبعثُ على المَلَلِ، ولا الموجز القصير الذي لا يُشبعُ نَهَمَ وتَطَلُّعَ القارئ، ثم من بعد ذلك ينتقل إلى عرض الآراء المختلفة ومناقشتها.

أهمية المقارنة:

وللمقارنة دورٌ كبير في توضيح الأفكار، وإبراز المعاني خصوصاً إذا كانت مقارنَةً موضوعية ومُنْصِفَة. وبهذه الطريقة يكون القارئ قد أُعِدّ ذِهْنياً ونفسيّاً لمتابعة الموضوع وتَفَهُّمه في عناية واهتمام.

ما هو حجم البحث الجيّد؟

ليس المهمّ في كتابة البحث أن يكون مُطوَّلًا ومُوَسَّعاً، ولكن المهمّ هو اكتشاف جانبٍ مُعَيَّن، في شكل دقيق ومُفصَّل، فالحَجْمُ والكَمُّ في البحث العلمي ليس ذا قيمة علمية. ذلك أن دراسة موضوع مُحَدَّد في تفصيل وشُمول أفضل بكثير من تقديم دراسات عامَّة حول موضوعٍ واسِع، فإن هذا لا يَخدِم البحثَ العِلميَّ في اتجاهاته الحديثة.

أهمية العناوين:

إن تضمين البحث عناوين رئيسة وأخرى جانبية بدون إفراط سيجعل من البحث صورةً حَيَّةً ناطِقَةً.

إن البحثَ العلميّ في أية مرحلة من المراحل الجامعية هو الفرصة الثمينة لإبراز الأصالة الفكرية والتعبيرية على السواء.

٣ - المادة العلمية

وهي تشكل الركن الأهم من أركان البحث العلمي الجيّد، فالمادّة العلمية الجيدة

هي ما سيقدّمه هذا البحث من جديد مفيد للناس، وتعود قيمة الأبحاث وأهميّتها إلى غزارة مادّتها العلمية، ومدى صحّتها، وتوثيقها، وجِدتِها، وحيويّتها.

إن كثيراً من الأبحاث تفقد أهميّتها بسبب فقرها في المادّة العلمية، فالناس ينتظرون الإتيان بجديد دائماً، بحيث يكون هذا الجديد مُفيداً، يلقى قبولاً عندهم، ويشعرون بأهميته والحاجة إليه.

أو بسبب تقديم معلومات خاطئة غير علمية ولا صحيحة، بسبب عدم توثيقها من الباحث، أو اعتماده على أقوال غيره دونما تحقيق أو تثبُّت، وكفى بالمرء إثماً أن يُحدِّث بكل ما سَمِعَ، أو بسبب تكرار معلومات سابقة يعرفها الناس، ليس للباحث فيها إلّا النقل والحشو والتطويل.

إن البحثَ الجيّد هو ما توافرت أركانه الثلاثة وفق شروطها الكاملة، فكانت مادّته غنية، قد أحسن الباحث عرض هذه المادة باسلوب علمي شيّق، ومنهج منطقي سليم.

مُسَوَّدة البحث:

من التعليمات الأولية في كتابة مُسَوَّدة البحث أن تكون سطراً بعد سطر، والمحافظة على إبقاء الهوامش الجانبية، فإن هذا سيُمكّن من إصلاح الجُمل الضعيفة المبنى، وإضافة ما يطرأ من أفكار، وفي هذا توفير للجهد والوقت، دون الحاجة إلى إعادة كتابة الصفحة مرّة ثانية.

والكتابة الجيّدة تتطلب الدربة والمران الطويل، ومعالجة الأساليب ذات الأغراض المختلفة، وبهذا تتكوّن لدى الفرد ملكة الكتابة، وتتوارد على ذهنه الخواطر حالما يمسك القلم.

أهمية المراجعة:

ومن الوسائل الناجحة في كتابة البحوث: البدء بكتابة المُسوَّدة الأولى للفصل من البحث، ثم العمل على مراجعته وتنقيحه بعناية شديدة، إن هذا الأسلوب في مراجعة ما يكتب، ناجح لتطوير الأسلوب الكتابي، واستمالة الذهن للتزويد بالأفكار، فكلّما عوّد الفردُ نفسه على الكتابة، كانت أيسر وذلّل لقلمه التعبير عن المعاني والتقاط الأفكار.

ينبغي الاهتمام منذ البداية بتدوين الأفكار بأسلوب جيد، وصياغة متينة، فإنه متى فعل ذلك كان أقرب إلى الكمال في بحثه، وفي حال مراجعته لم يتكبّد مَشاقّاً، ولم يجد

معاناة كبيرة في إصلاح أسلوبه، أو إعادة صياغته، وإنما يرمّم ما يحتاج إلى ترميم، ويصحّح ما يحتاج إلى تصحيح، أو يعدّل ما يحتاج إلى تعديل.

إن المعْيار في كتابة البحث هو أن يضع الباحث نفسه موضع القارئ، بحيث يستطيع أن يخلص إلى استطلاع جوانب الموضوع بسهولة ويُسر، فالباحث لا يكتب لنفسه، بل لغيره، والخطأ الكبير الذي يقع فيه بعض الباحثين هو افتراض إلمام غيرهم بالموضوع كإلمامهم وإدراكهم له، فيكون بعد هذا مَدْعاةً إلى الإيجاز وعدم البيان والتحليل والوضوح.

تبييض البحث:

بعد الانتهاء من كتابة المُسَوَّدة، يُسْتحْسن قراءته قراءة نقد وفحص، وليتمثَّل الباحث من نفسه كما لو كان مُشرِفاً على هذا العمل، فيتابع تسلسل الأفكار، وترابط المعاني، ووضوح التعبير، وسلاسة الأسلوب، وتنظيم الشواهد، وعرض الأمثلة عرضاً سليماً وبصورة مُقنِعة، وموقفه من الآراء المتعارِضة موقِفاً معتدلاً دون تحيُّز أو تحامل، والتأمُّل في مصادر البحث وسلامتها.

فإذا استطاع البحثُ أن يَصمُدَ أمام هذا الفحص والامتحان، فعندئذ يكون قد وصل المرحلة التي لا يحتاج فيها إلّا إلى النظر والتأمُّل في الأوراق، والاهتمام بالنواحي الشكلية والمنهجية وسلامتها من الأخطاء اللغوية، ومن المهم التركيز في الفحص على الأمور التالية:

أولاً: عرض موضوع البحث بصورة دقيقة واضحة، وأسلوب سهل يتلاءم والمادة العلمية.

ثانياً: صلة موضوعات البحث وارتباطها ببعضها البعض، سواء بالنسبة للعناوين الجانبية وصلتها بالعناوين الرئيسة، أو بالنسبة للعناوين الرئيسة وعلاقتها بالعنوان العام بشكل مباشر.

ثالثاً: إيجاد توازن وتناسب شكلي ومنطقي بين الموضوعات بعضها مع البعض الآخر قدر الإمكان.

رابعاً: ملائمة المادة العلمية المقتبسة ومناسبتها للموضع الذي أُلْحِقَتْ به، وهذا يتطلَّب اهتماماً كبيراً بها وبالأفكار التي تتضمّنها حتى لا تبدو شاذّة عنها، وهذا يستدعي

النظر في سبب إدخالها ضمن البحث، واختيار المكان المناسب لها، والتمهيد بما يوحي بصلتها وأهميّتها للموضع الذي وُضِعت فيه.

خامساً: تنقيح العناوين وتهذيبها، سواء في ذلك الرئيسة أو الجانبية، والعنوان الجيّد هو الذي يعبّر عن أفكار الموضوع وعناصره في كلمات موجزة نافذة شفّافة تدلّ على المقصود منها.

بعد التأكُّد من توفُّر هذه الجوانب واستيفائها، فإن البحث يحتاج بعد ذلك إلى النظر في الهوامش، وكتابة المقدمة، والخاتمة، والفهارس، ليصبح مُهَيَّأً للطبع.

ثانياً: كتابة الهوامش

تعريف الهامش وأهميته:

الهامش: هو ما يكتبه الباحث من أفكار ثانوية في كتابه أو كتاب غيره، ليشرح غامضاً، أو يوضّح فكرة، أو يوسّع في شرحها، أو يوثّق معلومة بذكر مصدرها، أو يخرّج حديثاً، أو يعرّف بِعَلَم من الأعلام، أو مكان، أو يناقش رأياً، أو يعلق على رأي...

وسُمّي هامشاً لكتابته في طرف من أطراف الصفحة، الأعلى أو الأيمن أو الأيسر أو الأسفل، وقد غلبت كتابته في الأعصر المتأخرة في أسفل الصفحات، ويُقابِلُ «**الهامشَ**» ما يكتُبُهُ الباحِثُ في مَتْنِ أعلى الصفحةِ من كلامٍ، ويُسَمَّى: «**مَتْناً**» وكِلا التسميتين: «**الهامِشُ**» و«**المَتْن**» منسوبَتان للمكان.

وقد تقدّم الكلام عن مضمون «**المتن**» فيما سبق، وأمّا «**الهوامش**» فهي جمع «**هامش**» ويسّميه البعض: «**حاشية**» و«**تعليقاً**» أيضاً.

وقد درجت كتابة «**الحواشي**» و«**التعليقات**» عند المسلمين منذ القرن الثامن الهجري، فأخذوا يكتبون على الكتب المهمّة تعليقات في الهوامش، تتضمن شرحاً وتوضيحاً لكل ما غمض من كلام المتن، وهذا هو الغرض الرئيس من كتابتها، ومن أشهر الحواشي «**حاشية ابن عابدين**» (ت١٢٥٢هـ) في الفقه.

بين الشروح والحواشي والهوامش:

منذ القرن الرابع الهجري دَرَج المسلمون على تأليف الشروح لكتب أسلافهم المهمة، ومنها: «**إعلام السنن في شرح صحيح البخاري**» لأبي سليمان حَمْد بن محمد بن

إبراهيم الخطّابي (ت٣٨٨هـ)، ويختلف «**الشرح**» عن «**الحاشية**»، بأن الأوّل يلتزم بشرح عبارات الكتاب المشروح كلمة كلمة، فيبيّن معناها اللغوي، وما يستنبط منها من أحكام وفوائد، ويدلّل لها ويعلّق عليها، أما الحواشي فهي لا تلتزم بعبارات الكتاب الأصلي كلمة كلمة، وإنما هي تعليقات على ما يحتاج إلى تعليق وشرح فقط، في مواضع مختلفة منه، قد تقترب من بعضها وقد تَبْعُد.

وقد يضع المؤلف حاشية على كتاب أصلي، أو على شرح لكتاب أصلي، يحتاج في بعض المواضع إلى تعليق، وقد يكتبها على أطراف صفحاته، أو في أسافلها مفصولاً بخطّ أو جدول، وقد يكتبها في صفحات المتن، مميّزاً كلام المتن بوضعه ضمن أقواس.

أما الهوامش فقد أصبحت تعني في الأعصر المتأخرة: التعليقات والشروحات التي يكتبها الباحث في أسفل صفحات الكتب المطبوعة، فاصلاً بينها وبين المتن بخطّ أو جدول، ويربط بين الكلمة في المتن وتعليقها في الهامش برقم صغير يوضع بين قوسين فوق الكلمة في المتن هكذا: صاع[1].

ويسلسل الأرقام في كل صفحة فوق كل كلمة يريد التعليق عليها، ويضع ما يقابل هذه الأرقام من التسلسل في أسفل الصفحات، وهو الغالب اليوم، أو في أواخر الفصول، أو في آخر البحث، وعندها يعطي التسلسل من أول الفصل لآخره، أو من أول البحث لآخره.

مضمون الهوامش:

يذهب فريق من المحقّقين والباحثين إلى عدم كتابة الهوامش في الكتب إطلاقاً، والاهتمام بتوضيح المتن وضبطه وتحقيق نصوصه، ومنهم: شيخ المحقّقين في القرن الرابع عشر الهجري المرحوم الأستاذ عبد السلام هارون (ت١٤٠٨هـ)، وقد أخرج كثيراً من أمّات المصادر العربية، مُوَجِّهاً عنايتهُ الفائقة لضبط النص، وسلامته من التصحيف والتحريف والزيادة والنقص.

بينما يذهب فريق آخر إلى وجوب خدمة المصادر بالهوامش والتعليقات المفيدة للقارئ.

وقد أفرط بعض المتأخرين فأثقل النصوص بهوامش خرجت عن مقصودها من خدمة النص إلى صرف القارئ عن موضوع الكتاب الأصلي إلى مواضيع هامشية فرعية لا تهمّ القارئ، يعرض فيها سعة علمه ومعرفته.

والصوابُ الذي رجّحه شيوخ التحقيق من المتأخرين التوفيق بين المذهبين، بالاقتصار على ما لا بُدَّ منه من الهوامش وهو ما يخدم النص، ولا يخرج بالقارئ عن موضوعه إلى مواضيع هامشية تُثقِلُ النص، ولا فائدة منها، فيتدخّل حين الضرورة التي يقتضيها البحث لتوضيح غامض أو تخريج حديث... فيكون كما قال الشاعر: «**وفي الليلةِ الظَّلْماءِ يُفْتَقَدُ البَدْرُ**»، واتفقوا على أمور لا بُدّ منها في الهوامش وهي:

١ - تخريج الآيات القرآنية وتفسير غريبها ومعانيها.

٢ - تخريج الأحاديث النبوية الشريفة والآثار، وشرح غريبها وبيان درجتها من الصحة أو عدمها.

٣ - شرح الغريب من الألفاظ اللغوية والمصطلحات، وبيان ضبطها بالحروف ومعانيها.

٤ - التعريف بالأعلام المغمورين.

٥ - التعريف بالأماكن والأزمنة والوقائع الغامضة.

٦ - تخريج الأمثال والأشعار، وبيان أوزانها وقصائدها وقائليها ومناسباتها.

٧ - توثيق النقول بِعَزْوها لمصادرها.

٨ - مناقشة الآراء وبيان أوْجُه الموافقة أو المخالفة.

٩ - ذكر دليل المسائل التي في المتن، أو أمثلة لتوضيحها.

١٠ - التعليق على النص بما يشرح غامضاً أو يوضح رأياً.

وسنذكر هذه الأمور واحداً واحداً، ونبيِّن كيفية كتابتها الكتابة المثاليّة.

١ - تخريج الآيات

التخريج هو عَزْوُ المعلومة إلى مخرجها، أو بيان مصدرها، وتخريج الآيات القرآنية الواردة في المتن يعني: بيان موقعها في القرآن الكريم بذكر اسم السورة، ورقم الآية في الهامش.

هناك باحثون حَفَظَة لكتاب الله يستطيعون تخريج الآية أو أية كلمة من القرآن من حفظهم، وهذا ما كان عليه علماؤنا السابقون رحمهم الله.

لكن عندما تراجع مستوى حفظ القرآن الكريم، وقلّ الحُفّاظ، استَوْجَبَ الأمرُ وضْعَ فهرس لكلمات القرآن وآياته يبيّن للباحثين موقعها ومخرجها من السور والآيات،

وهذا ما قام به كثير من العلماء، ومنهم: المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي (ت١٣٨٨هـ) العالِم المِصري الذي له فضل كبير في تحقيق وفهرسة كثير من كتب التراث الإسلامي، فوضع كتابه: «**المعجم المُفَهرِس لألفاظ القرآن الكريم**» وهو من أفضل ما كتب في بابه.

كيفية استخدام الكتاب:

لنفرض أن الباحث يريد تخريج آية: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ يمكننا البحث عنها في الكتاب بواسطة أية كلمة من كلمات الآية - سوى الضمائر والحروف - فعلًا كانت، أو اسماً، أو صفة، وذلك بعد ردّها لجذرها الاشتقاقي، وهو الفعل الماضي الثلاثي المُجَرَّد، ولنأخذ مثلًا الكلمة الأولى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ﴾ إن جذرها هو (كفى) فيكون موقعها في «**المعجم**» في حرف الكاف، ثم نبحث في الحرف الذي يليه وهو الفاء، ثم الذي يليه وهو الياء. عند العثور على مادّة (كفى) نجد المؤلف يذكر جميع اشتقاقات هذه الكلمة على النحو التالي:

يبدأ المؤلف بذكر الأفعال، فالأسماء، فالمصادر، فسائر الاشتقاقات: من اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المكان، واسم الزمان، واسم الآلة، واسم المرّة...

وفي الأفعال يبدأ بالماضي فالمضارع، فالأمر.

وفي الماضي يبدأ بالمجرد ثم المزيد.

وفي المجرَّد يبدأ بالغائِب، ثم المخاطَب، ثم المتكلِّم... وهكذا.

وفي الأسماء يبدأ بالمفرد، ثم المثنى، ثم الجمع.

وفي المُفرد يبدأ بذكر الخالي من الضمائر، ثم ما اتصلّ به ضمير غائب، ثم مخاطب، ثم متكلّم.

إن الباحث الذي يفهم طريقة تصنيف المعجم، يسهل عليه التفتيش فيه، فلا يطالع الصفحات الكثيرة خاصّة إذا كانت المادّة كبيرة، ويمكنه تحديد موقعها من تقسيماته، فيتوجّه فوراً إلى مقصده دون أن يقرأ جميع اشتقاقات المادة، فيوفّر على نفسه بذلك الجهد والوقت، وهما عامِلان مهمّان عند الباحث.

في حال عثر الباحث على كلمته، يجدها مذكورة ضمن مجموعة من الآيات، مرتّبة حسب تسلسل السور والآيات في القرآن الكريم، فيقرأ هذه الآيات، ليعثر على طلبه، ويرى المؤلف قد ذكر طرفاً من الآية (٥-٦) كلمات، وبجانبها رقم الآية، واسم

السورة ورقمها، ورمزاً من الرمزين التاليين: (ك) أو (م) وهما يعنيان: أن هذه الآية مكّيّة، أو مدنية.

بعد العثور على الآية يكتب الباحث تخريجها في هامش بحثه هكذا:

(١) سورة البقرة، الآية ١٣٧.

ويفضّل بعض الباحثين كتابة تخريج الآية في المتن عقب الآية بين معكوفين هكذا ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [سورة البقرة، الآية ١٣٧].

٢ - تخريج الحديث

تخريج الحديث يعني أمرين: الأول: بيان مخرّجه - أي مصدره - من كتب السنة الأصلية، والثاني: بيان درجته من الصحة. وهذا يتطلب من الباحث معرفة بعلم مصطلح الحديث، لتمييز المصدر من المرجع، والصحيح من المقبول من غيره، وسنحاول عرض هذه الأمور باختصار شديد، ونترك للقارئ الكريم مراجعة كتب مصطلح الحديث للتوسُّع والاستزادة.

مصادر الحديث:

هي الكتب التي دوّن أصحابها الحديث بأسانيدهم إلى النبي ﷺ، وجمعوها من صدور الحُفّاظ، وقد استمرت عملية تدوين الحديث مدّة خمسة قرون، فبدأت بعد وفاة النبي ﷺ؛ لأنه نهى عن كتابة الحديث في حياته، أثناء نزول القرآن خشية التباسه به، فقال ﷺ: «**لا تكتبوا عنّي، ومن كتب عَنّي شيئاً سِوَى القرآن فَلْيَمْحُه**».

فأمِن بذلك على سلامة النص القرآني من اختلاطه بحديثه عليه الصلاة والسلام، فلا يلتبس على الناس بعده هل هذا كلام الله أم كلام رسوله؟

وقد بدأ تدوين الحديث على أيدي بعض الصحابة الكرام في الصحف كصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص، وتسمّى: بـ«**الصحيفة الصادقة**» و«**صحيفة أبي هريرة**» التي رواها عنه همّام بن مُنَبِّه، و«**صحيفة جابر بن عبد الله**»... لكن كثيراً من الصحابة الكرام ظلوا ملتزمين بأمر النبي ﷺ بعدم كتابة الحديث، إلى أن وقعت بينهم الفتن، وتفرّق الناس إلى أحزاب وفرق وجماعات وبدأ الكذب على رسول الله ﷺ يفشو، فأمر الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز رحمه الله (٦١-١٠١هـ) علماء كل مصر وبلد بكتابة الحديث وجمعه من صدور الرجال في الكتب.

فظهرت مصنفات أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ت١٢٠هـ) ومحمد بن

مسلم بن شهاب الزهري (ت١٢٥هـ) وعبد الملك بن جريج المكي (ت١٥٠هـ) ومعمر بن راشِد الصنعاني (ت١٥١هـ) ومحمد بن إسحاق القرشي الهاشمي (ت١٥١هـ) وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي الشامي (ت١٥٦هـ) وسفيان بن سعيد الثوري الكوفي (ت١٦١هـ) والليث بن سعد الفهمي المصري (ت١٧٥هـ) وحمّاد بن سلمة البصري (ت١٧٩هـ) ومالك بن أنس المدني (ت١٧٩هـ) وعبد الله بن المبارك الخراساني (ت١٨١هـ) وهُشَيْم بن بشير الواسطي (١٨٨هـ) وجرير بن عبد الحميد الرازي (ت١٨٨هـ)...

ومنذ ذلك التاريخ أخذ تدوين الحديث أمراً رسمياً، وانتشر في الآفاق، ونشطت الرحلة في طلب الحديث، وظهرت دواوين السنة، على اختلاف مناهجها:

كالصحاح: ومنها «**صحيح البخاري**» (ت٢٥٦هـ) و«**صحيح مسلم**» (ت٢٦١هـ)، و«**صحيح ابن حبان**» (ت٣٥٤هـ)، و«**صحيح ابن خزيمة**» (ت٣١١هـ).

والجوامع: ومنها «**جامع ابن وهب**» (ت١٩٧هـ) و«**جامع الترمذي**» (ت٢٧٩هـ).

والصحف: ومنها «**الصحيفة الصادقة**» لعبد الله بن عمرو بن العاص (ت٦٥هـ) و«**صحيفة همام بن منبّه** (ت١٣١هـ) **عن أبي هريرة**» (ت٥٩هـ).

والأجزاء: ومنها جزء «**رفع اليدين في الصلاة**»، و«**جزء القراءة خلف الإمام**» وكلاهما للبخاري (ت٢٥٦هـ) و«**الزهد**» للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ).

والسنن: ومنها «**سنن سعيد بن منصور**» (ت٢٢٧هـ)، و«**سنن الدارمي**» (ت٢٥٥هـ)، و«**سنن أبي داود**» (ت٢٧٥هـ)، و«**سنن ابن ماجه**» (ت٢٧٥هـ)، و«**سنن النسائي**» (ت٣٠٣هـ)، و«**سنن الدارقطني**» (ت٣٨٥هـ)، و«**السنن الكبرى للبيهقي**» (ت٤٥٨هـ).

والمصنّفات: ومنها «**مصنّف عبد الرزّاق الصنعاني**» (ت٢١١هـ)، و«**مصنف ابن أبي شيبة**» (ت٢٣٥هـ).

والمسانيد: ومنها «**مسند الإمام أحمد**» (ت٢٤١هـ)، و«**مسند أبي داود الطيالسي**» (ت٢٠٤هـ)، و«**مسند عثمان بن أبي شيبة**» (ت٢٣٩هـ) و«**مسند البَزّار**» (ت٢٩٢هـ)، و«**مسند أبي يعلى الموصلي**» (ت٣٠٧هـ).

والموطآت: ومنها «**موطأ مالك**» (ت١٧٩هـ)، و«**موطأ ابن أبي ذئب**» (ت١٥٨هـ).

والمستخرجات: ومنها: «**المستخرج على صحيح البخاري**» لأبي نعيم (ت٤٣٠هـ)، و«**المستخرج على صحيح مسلم**» لأبي عوانة الإسفرائيني (ت٣١٠هـ).

والمستدركات: ومنها: «**المستدرك على الصحيحين**» للحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ).

والمعاجم: ومنها «**المعجم الكبير**»، و«**المعجم الأوسط**» و«**الصغير**» وثلاثتها للطبراني (ت٣٦٠هـ).

ويُلحق بهذه الكتب كتب التفسير، والفقه، والأدب، والتاريخ التي وضعت في القرون الخمسة الأولى، وروى فيها أصحابها أحاديث بأسانيدهم، ومنها: «**الأم**» للشافعي (ت٢٠٤هـ) و«**تفسير الطبري**» (ت٣١٠هـ) و«**تاريخ بغداد**» للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)...

واستمرت عملية الجمع خمسة قرون، إلى أن توقّفت مع نهاية القرن الخامس الهجري، يقول الإمام أبو بكر، أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ) في كتابه: «**المدخل إلى السنن**»: فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يُقبل منه، ومن جاء بحديث معروف عندهم، فالذي يرويه لا ينفرد بروايته، والحُجَّة قائمة بحديثه برواية غيره، والقصدُ من روايته والسماع منه أن يصيرَ الحديث مسلسلًا بـ «**حدثنا**» و«**أخبرنا**» وتبقى هذه الكرامة التي خُصَّت بها هذه الأُمَّة شرفاً لنبيِّنا المصطفى ﷺ.

فتخريج الحديث يكون ببيان مصدره من هذه الكتب وأمثالها التي وضعت في هذه الفترة، وتُقَدَّر بحوالي (٢٠٠٠) كتاب.

مراجع الحديث:

هي الكتب التي وُضعت بعد القرن الخامس الهجري إلى زماننا هذا، فهي وإن ذُكرت فيها الأسانيد، إلّا أن العبرة من أسانيدها اتصالها بالأئمة أصحاب الكتب الأصول كالبخاري مثلًا، ولا يصحّ تخريج الحديث من المراجع، بل يجب ردّه لمصدره الأصلي، وتبقى المراجع دليلًا يدلّ على مكان الحديث في المصادر.

لقد قام علماء الحديث بعد القرن الخامس بخدمة الكتب الأصول التي وضعت قبل هذه الفترة، وتنوَّعت خدمتهم لها ما بين: انتخاب، وشرح، ودراسة لأسانيدها والحكم عليها، وتخريجها، وبيان رجالها، وجمعها في جوامع ومجامع كبيرة، وترتيبها، وفهرستها... وسنتكلم عن كل نوع من هذه الأنواع:

١ - فمن الكتب المختارة: «**مصابيح السنة**» للبغوي (ت٥١٦هـ)، و«**الترغيب والترهيب**» للمُنذري (ت٦٥٦هـ)، و«**رياض الصالحين**» و«**الأربعون النووية**» و«**الأذكار**» وكلّها للنووي (ت٦٧٦هـ) و«**المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح**» للدمياطي (ت٧٠٥هـ) و«**جامع العلوم والحِكَم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم**» لابن رجب (ت٧٩٥هـ).

٢ - ومن كتب الأحكام الفقهية: «**عمدة الأحكام**» لعبد الغني المقدسي (ت٦٠٠هـ) و«**الإلمام بأحاديث الأحكام**» لابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ) و«**المحرر في أحاديث الأحكام**» لابن عبد الهادي (ت٧٤٤هـ) و«**تقريب المسانيد**» لزين الدين العراقي (ت٨٠٦هـ) و«**بلوغ المرام**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)....

٣ - ومن الشروح: «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) و«**المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**» للنووي (ت٦٧٦هـ) و«**شرح سنن أبي داوود**» للمغلطاي (ت٧٦٢هـ) و«**عارضة الأحوذي في شرح سنن الترمذي**» للقاضي أبي بكر بن العربي المالكي (ت٥٤٣هـ)، و«**زهر الرُبَى على المجتبى للنسائي**» للسيوطي (ت٩١١هـ) و«**الإعلام بسننه عليه السلام**» وهو شرح «**سنن ابن ماجه**» لمغلطاي (ت٧٦٢هـ).

٤ - ومن كتب التخريج: «**تخريج أحاديث الأم للشافعي**» لأبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ) و«**نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**» للزيلعي (ت٧٦٢هـ)، و«**البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**» للرافعي، تأليف سراج الدين عمر بن الملقّن (ت٨٠٤هـ)، و«**المُغني عن حمل الأسفار في الأسفار بتخريج ما في الإحياء من الأخبار**» لزين العراقي (ت٨٠٦هـ)، و«**التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)...

٥ - ومن المجاميع: «**الجمع بين الصحيحين**» لعبد الله بن محمد الحُمَيْدي الأندلسي (ت٤٨٨هـ) و«**الجمع بين الصحيحين**» لعبد الحقّ الإشبيلي (ت٥٨١هـ) و«**التجريد للصحاح السِتّة**» لرُزَيْن بن معاوية العبدري الأندلسي (ت٥٣٥هـ) و«**جامع الأصول**» لابن الأثير (ت٦٠٦هـ) جمع فيه الكتب الخمسة: صحيحي: البخاري، ومسلم، والسنن الثلاثة: لأبي داود، والترمذي، والنسائي، و«**جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن**» لابن كثير (ت٧٧٤هـ)، و«**الجامع الصغير**» و«**الجامع الكبير**» وكلاهما للسيوطي (ت٩١١هـ)، و«**كنز العمال**» للمتّقي الهندي علاء الدين **علي** (ت٩٧٥هـ)،

و«**جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد**» لمحمد بن سليمان الفاسي المغربي (ت١٠٩٤هـ)...

٦ - **ومن كتب الأطراف**: «**أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني**» لمحمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ)، و«**الأطراف**» لأبي القاسم علي بن عساكر (ت٥٧١هـ) جمع فيه أطراف الكتب الستة، و«**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**» للمزّي (ت٧٤٢هـ) الذي نقّح فيه كتاب ابن عساكر، وزاد فيه زيادات، و«**ذخائر المواريث في الدِلالة على مواضع الحديث**» لعبد الغني النابلسي (ت١١٤٣هـ) الذي لخص فيه كتاب المِزّي، و«**إتحاف المهرة بالأطراف المبتكرة للكتب الحديثية العشرة**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ضمّنه أطراف: «**مسند الشافعي**» و«**موطأ مالك**» و«**مسند أحمد**» و«**شرح معاني الآثار**» للطحاوي، و«**سنن الدارمي**» و«**سنن الدارقطني**» و«**المستدرك على الصحيحين**» للحاكم النيسابوري، و«**صحيح ابن حبان**» و«**صحيح ابن خزيمة**» و«**المنتقى**» لابن الجارود، وهذه الكتب مظنة وجود الحديث الصحيح بعد الكتب الستة، التي جمع أطرافها المِزي في «**تحفة الأشراف**»، كما ألّف الحافظ ابن حجر العسقلاني كتاب: «**المسند المعتلي لأطراف المسند الحنبلي**» جمع فيه أحاديث «**مسند أحمد**» على طريقة الأطراف.

٧ - **ومن كتب الزوائد**: «**شرح زوائد مسلم على البخاري**»، و«**شرح زوائد أبي داود على البخاري ومسلم**»، و«**شرح زوائد الترمذي على الكتب الثلاثة**» و«**شرح زوائد النسائي على الكتب الأربعة**» وشرح زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة ويسمّى: «**ما تمسّ إليه الحاجة على سنن ابن ماجه**» وكُلُّها للسراج عمر بن علي بن المُلَقِّن (ت٨٠٤هـ)، و«**غاية المقصد في زوائد أحمد**» على الكتب الستّة، و«**كشف الأستار عن زوائد البَزَّار**» و«**المقصَد العَلِيّ في زوائد أبي يَعْلَى الموصلي**» و«**البدر المنير في زوائد المعجم الكبير**» للطبراني، و«**مجمع البحرين في زوائد المعجمين**»، و«**موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**» و«**زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة**»، و«**بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**» و«**مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**» وكلّها للحافظ نور الدين أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، و«**المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

٨ - **ومن كتب الترتيب**، وهي نوعان: كتب الترتيب الموضوعي، ومنها: «**ترتيب ثقات ابن حبّان**» و«**تقريب البغية في ترتيب أحاديث الحِلْيَة**» رتّب فيه أحاديث كتاب «**حِلية الأولياء**» لأبي نُعَيْم الإصبهاني (ت٤٣٠هـ)، و«**ترتيب ثقات العجلي**» و«**ترتيب أحاديث الغيلانيات**» و«**ترتيب أحاديث الخلعيات**» و«**ترتيب أحاديث فوائد تمّام**» و«**ترتيب أحاديث**

الأفراد للدارقطني» وكُلُّها للحافظ نور الدين الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، وقد رتّب فيها جميع هذه الكتب على الأبواب، ومنها أيضاً: «**الفتح الرباني لترتيب مسند إمام أحمد بن حنبل الشيباني**» و«**منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود**» كلاهما لأحمد بن عبد الرحمن البنّا الساعاتي (ت١٣٧١هـ) وقد رتّب فيهما أحاديث الكتابين على الأبواب الفقهية.

ومن كتب الترتيب الألفبائي لأوائل الأحاديث: «**الجامع الصغير**» و«**الجامع الكبير**» وكلاهما للجلال السيوطي (ت٩١١هـ) وضمنها أحاديث (٤٠) كتاباً من المصادر الحديثية، وتبعَه على هذا المنهج كثير من العلماء، فرتّبُوا أحاديث كتاب واحد أو أكثر، ومنهم أبو هاجر محمد بسيوني زغلول الذي وضع «**موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف**» وضمنها أحاديث (١٥٠) كتاباً من المصادر والمراجع الحديثية، وللفقير كاتب هذه الأسطر عشرون فهرساً لعشرين كتاباً من كتب الحديث، وكلها مطبوع.

٩ - من كتب الأحاديث المشتهرة: «**التذكرة في الأحاديث المشتهرة**» للزركشي (ت٧٩٤هـ) و«**اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) و«**المقاصد الحسنة**» للسخاوي (ت٩٠٢هـ) و«**الغمّاز على اللمّاز**» لنور الدين السَّمْهُودِي (ت٩١١هـ) و«**الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة**» للسيوطي (ت٩١١هـ) و«**تمييز الطيّب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث**» لابن الديبع الشيباني (ت٩٤٤هـ) و«**كشف الخفاء ومُزيل الإلباس فيما يدور من الحديث على ألسنة الناس**» للعجلوني إسماعيل بن محمد (ت١١٦٢هـ).

١٠ - ومن كتب الأحاديث الموضوعة: «**معرفة التذكرة**» لابن طاهر (ت٥٠٧هـ) و«**الأباطيل والمناكير**» للجورقاني (ت٥٤٣هـ) و«**الموضوعات**» لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، و«**اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**» للسيوطي (ت٩١١هـ) و«**تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**» لابن عراق الكتاني (ت٩٦٣هـ) و«**الأسرار المرفوعة**» و«**المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**» كلاهما للمُلّا علي القاري (ت١٠١٤هـ).

طرق تخريج الحديث:

هناك خمسة طرق لتخريج الحديث، يلجأ الباحث إلى أيّة واحدة منها بعد النظر في حديثه، فيحدّد الطريقة الواجب اتخاذها، وهذه الطرق هي: التخريج عن طريق موضوع الحديث، وعن طريق معرفة راوي الحديث، وعن طريق معرفة أوّل الحديث، وعن

طريق معرفة أيّة كلمة من الحديث، وعن معرفة صِفة مِن صفات الحديث، وسنتكلّم عن هذه الطرق واحدة واحدة، ونبيّن أشهر الكتب التي يرجع إليها الباحث في كل طريقة:

١ - التخريج عن طريق موضوع الحديث:

إذا عرف الباحث موضوع الحديث، كالحج مثلًا، أو الطهارة، أو الطلاق... يستطيع أن يستعين بأربعة أنواع من الكتب:

أ - الكتب الأصلية المؤلفة على المواضيع، أي: الكتب والأبواب الفقهية، «**كصحيح البخاري**» و«**صحيح مسلم**» وسائر الصحاح، والسنن الأربعة، وسائر السنن، والموطآت، والمصنفات، والجوامع، والمستدركات، والمستخرجات المتقدمة ص١٥٢. فيستطيع الباحث الرجوع إليها، وتخريج حديثه منها، بعد قراءة فهارسها.

ب - الكتب المتأخرة المُرتّبة لكتب سابقة مؤلّفة على المسانيد، أعاد مؤلفاها ترتيبها على الأبواب، كـ «**الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**» لأحمد بن عبد الرحمن البنّا الساعاتي (١٣٧١هـ) و«**فتح الودود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود**» له أيضاً.

ج - الكتب المتأخرة المؤلّفة على الأبواب، الجامعة لعدّة كتب أصليّة، «**كجامع الأصول**» لابن الأثير، المبارك بن محمد (ت٦٠٦هـ)، و«**مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**» لأبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ) و«**المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، و«**كنز العمال**» للمتقي الهندي (ت٩٧٥هـ)، و«**جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد**» لمحمد بن سليمان الروداني (ت١٠٩٤هـ).

د - مفتاح كنوز السنة، للمستشرق م. منسنك، وهو كتاب يفهرس لأربعة عشر كتاباً من أصول كتب الحديث، وهي: الكتب الستّة، و«**مسند الإمام أحمد**»، و«**موطأ الإمام مالك**»، و«**مسند الدارمي**»، و«**مسند أبي داود الطيالسي**» و«**مسند الإمام زيد**» و«**مغازي الواقدي**» و«**سيرة ابن هشام**» «**الطبقات الكبرى**» لابن سعد.

٢ - التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث

إذا عرف الباحث راوي الحديث من الصحابة، أو سند الحديث يلجأ إلى استخدام نوعين من الكتب:

أ - **المسانيد**: وهي الكتب الأصلية المؤلفة على أسماء الصحابة، وتجمع أحاديث كل صحابي على حِدَة، ومنها: «**مسند الإمام أحمد**» و«**مسند أبي داود الطيالسي**» و«**مسند أبي يعلى الموصلي**» وغيرها...

ب - **كتب الأطراف**: وهي التي جمع أصحابها أحاديث كتاب أصلي أو أكثر، كانت مرتبة على الأبواب، فأعادوا ترتيبها على أسماء الصحابة على حروف المعجم، وجمعوا أحاديث كل صحابي تحت اسمه، فيذكرون من الحديث **طرفه** الأول استغناء عن ذكر تتمّته، وفي حال كانت أحاديث الصحابي الواحد كثيرة، رتبوا أحاديثه بحسب الرواة عنه من التابعين، فيذكرون أسماءهم على ترتيب حروف المعجم، ويذكرون مروياتهم عن هذا الصحابي. . . ومن هذه الكتب:

«**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**» لِلمزّي (ت٧٤٢هـ) وهو يجمع أحاديث الكتب الستّة المعروفة، و«**إتحاف المهرة بالأطراف المبتكرة للكتب الحديثية العشرة**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) وهو يجمع أحاديث عشرة كتب هي: «**مسند الشافعي**» و«**مسند الإمام أحمد**» و«**موطأ مالك**» و«**شرح معاني الآثار**» للطحاوي، و«**صحيح ابن حبان**» و«**صحيح ابن خزيمة**» و«**المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري**» و«**سنن الدارمي**» و«**سنن الدارقطني**» و«**المنتقى لابن الجارود**» و«**مستدرك أبي عوانة الإسفرائيني**». ولابن حجر العسقلاني أيضاً: «**إِطْرافُ المُسْنِد المُعْتَلِي بأطراف المسند الحنبلي**» جمع فيه أطراف «**مسند الإمام أحمد**». ولسائل أن يتساءل: أليس «**مسند الإمام أحمد**» مؤلّفاً على أسماء الصحابة، فما هي جدوى ترتيب أحاديثه على طريقة الأطراف؟ وما الفرق بينه وبين «**المسند المعتلي**»؟ فالجواب أن بين الكتابين فوارق عديدة أهمها:

- أن الإمام أحمد لمّا ألّفَ كتابه لم يرتّب أسماء الصحابة على ترتيب حروف المعجم وإنما بحسب سابقتهم في الإسلام وأفضليتهم، بينما هي في كتاب أطرافه لابن حجر مرتّبة ألفبائياً.

- أن البحث في المسند عن حديث في مسانيد الصحابة المكثرين من الرواية: كعبد الله بن عباس، وابن عمر، وابن مسعود، وأبي هريرة، وعائشة أم المؤمنين، يضطر الباحث إلى قراءة مئات الصفحات لعثور على حديثه؛ لأنه لم يرتّب الأحاديث على نسق معيّن، بينما هي في كتاب الأطراف مرتبة حسب الرواة عن الصحابي من التابعين، وفي حال كانت مرويات التابعي الواحد كثيرة، افتتح المؤلف ترتيباً آخر لأتباع التابعين. . . وهكذا. وهذا ما يسهّل عملية البحث فيه.

٣ - البحث عن طريق معرفة أول الحديث

إذا كان الباحث يعرف أول حديثه الذي يبحث عن تخريجه، فما عليه إلا اللجوء إلى الكتب التي رُتبت فيها الأحاديث على ترتيب حروف المعجم، وهي على نوعين:

- الكتب الإفرادية أو الجامعة لعدة كتب، التي رُتِّبت أحاديثها على ترتيب حروف المعجم، ومنها: «**المقاصد الحسنة**» للسخاوي (ت٩٠٢هـ) و«**الغماز على اللمّاز**» للسمهودي (ت٩١١هـ)، و«**الجامع الصغير**» و«**الجامع الكبير**» و«**الزيادات على الجامع الصغير**» وثلاثتها للسيوطي (ت٩١١هـ) و«**كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق**» و«**الجامع الأزهر في أحاديث النبي الأنور**» وكلاهما لعبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ)، و«**الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير**» ليوسف بن إسماعيل النبهاني (ت١٣٥٠هـ) و«**المعجم الوجيز من أحاديث الرسول العزيز**» للميرغني (ت١٢٠٧هـ) و«**الكنز الثمين من أحاديث النبي الأمين**» لعبد الله بن محمد بن الصدّيق الغماري المغربي (ت١٤١٣هـ)...

- فهارس الكتب المفردة أو الجامعة، ومنها: «**موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف**» لمحمد بن بسيوني زغلول، وفهارس الكتب الموضوعة لكل كتاب من كتب الحديث، وهي مذكورة في كتاب «**علم فهرسة الحديث**» للفقير كاتب هذه الأسطر.

وقد ظهرت مؤخراً أقراص (C. D) الحاسوب الآلي (الكمبيوتر) تجمع آلاف الكتب، ويمكن للباحث الاستعانة بها لمعرفة مخرج حديثه لكن عليه ألّا يكتفي بها ويخرج حديثه منها، بل يتحتّم عليه الرجوع للمصادر الأصلية التي يُرشده إليها، فهذه الأقراص ليست إلّا دليلًا ومرشداً.

٤ - البحث عن طريق معرفة أية لفظة من ألفاظ الحديث

هذه الطريقة تعتمد على حفظ الباحث أية لفظة من ألفاظ الحديث، ولنأخذ مثلًا حديث: «**ذاق طعم الإيمان مَن رضي بالله ربّاً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولًا**» يمكن أخذ أيّة كلمة من الحديث واتباع الطريقة نفسها التي تقدّمت في تخريج الآية القرآنية ص١٥٠. ويمكن الاستعانة بالكتب المؤلّفة على أساس ترتيب ألفاظ الحديث ومنها: «**المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف**» الذي وضعه مجموعة من المستشرقين بإشراف المستشرق ونسنك، وهو يضم أحاديث تسعة كتب من الأصول وهي: «**صحيح البخاري**» و«**صحيح مسلم**» و«**سنن أبي داود**» و«**سنن الترمذي**» و«**سنن النسائي**» و«**سنن ابن ماجه**» و«**سنن الدارمي**» و«**مسند الإمام أحمد**» و«**موطأ مالك**». وهو يعتمد الرموز للإشارة للكتب، وهي (خ) للبخاري، و(م) لمسلم، و(د) لأبي داود، و(ت) للترمذي، و(ن) للنسائي، و(جه) لابن ماجه، و(مي) للدارمي، و(حم) لمسند أحمد، و(ط) لموطأ مالك. والإحالة في هذا المعجم إلى أحاديث البخاري، وأبي داود، والنسائي، وابن

ماجه، والدارمي، والموطأ إلى اسم الكتاب، ورقم الباب فيه، وإلى «**صحيح مسلم**» بذكر اسم الكتاب ثم رقم الحديث فيه؛ لأن مسلماً لم يُبَوِّب لكتابه، وإلى «**مسند أحمد**» بذكر الجزء والصفحة وفق طبعة المطبعة الميمنية بالقاهرة.

وممّا يستعان به في هذه الطريقة أيضاً: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث في «**مسند أبي يعلى الموصلي**»، الذي حقّقه الأستاذ حسين أسد الداراني وهو من جملة فهارس الكتاب، وطبع في جزءين ملحقين، و«**المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف في سنن الدارقطني**» لكاتب هذه الأسطر، وهو مطبوع في جزء مستقلّ، بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤٠٦هـ.

٥ - البحث عن طريق صفة من صفات الحديث

هذه الطريقة تقوم على تحديد صفة معيّنة من صفات الحديث، كأن يكون حديثاً من أحاديث التفسير، أو الأحاديث القدسية، أو المشتهرة، أو المسلسلة، أو المعلولة، أو الموضوعة، أو الضعيفة، أو الشمائل والخصائص النبوية، أو المناقب والفضائل، أو الترغيب والترهيب، أو الأحكام، أو الزهد، أو الأذكار، أو عمل اليوم والليلة، أو السيرة النبوية...

أما أحاديث التفسير كقوله ﷺ: «**﴿الكوثر﴾ نهر في الجنة حافتاه من ذهب...**» فيمكن الرجوع في تخريجها إلى كتب التفسير بالمأثور، وهي التي فسّر أصحابها الآيات بما أُثِرَ عن النبي ﷺ من أحاديث، وعن الصحابة الكرام من آثار، ومنها: «**جامع البيان عن تأويل آيات القرآن**» لمحمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) و«**معالم التنزيل**» لمحمد بن حسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ) و«**تفسير القرآن العظيم**» لابن كثير (ت٧٧٤هـ) و«**الدرر المنثور في التفسير بالمأثور**» للجلال السيوطي (ت٩١١هـ) و«**فتح القدير الجامع بين فنّيْ الرواية والدراية من علم التفسير**» لمحمد بن علي الشوكاني اليمني (ت١٢٥٥هـ).

وأما الأحاديث القدسية فهي التي يرويها النبي ﷺ عن ربّه تبارك وتعالى، ويصرّح بذلك في أولها فيقول: (إن الله تعالى يقول....) ومثاله حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**قال الله تعالى: كذّبني ابنُ آدم ولم يكن له ذلك، وشتمني ولم يكن له ذلك، فأما تكذيبه إيّاي فقولهُ: لَنْ يُعيدني كما بدأني، وليس أولُ الخلق بأهونَ عليَّ مِن إعادته، وأمّا شتمه إيّاي فقوله: اتخذ الله ولداً، وأنا الأحد الصَمَدُ، لم أَلِد ولم أولَد، ولم يَكُن لي كُفُواً أحد**» (رواه البخاري) ومن الكتب الجامعة للأحاديث القدسية: «**الأحاديث القدسية**» لأبي المعالي صدر الدين محمد بن إسحاق القونوي (ت٦٧٣هـ) و«**الأحاديث**

القدسية» للنووي (ت٦٧٦هـ)، و«**الأحاديث القدسية**» لعبد الرحمٰن بن علي ابن الدَيْبَع الشيباني (ت٩٤٤هـ)، و«**الأحاديث القدسية والكلمات الأنسية**» لمُلّا علي القاري (ت١٠١٤هـ)، و«**الأحاديث القدسية**» لمحمد بن مصطفى الخادمي (ت١١٧٦هـ)، و«**الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية**» لمحمد مكّي الطرابزوني المدني (ت١١٩١هـ)، و«**الأحاديث القدسية**» للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، لجنة القرآن والحديث، و«**الأحاديث القدسية**» لأحمد فارس، و«**الأحاديث القدسية**» لخالد العطّار، وعبد القادر عرفان العشا حسّونة.

وأما الأحاديث المشتهرة: فهي التي تتداول على ألسنة الناس، وتشتهر بينهم، وليس من الضروري أن تكون أحاديث من أقوال الرسول ﷺ، بل ربّما كانت حِكَماً منتشرة بين الناس، ولكنها نُسبت للنبي ﷺ، ك: «**اطلبوا العلم ولو في الصين**» فيجب على الباحث الكشف على هذه الأقوال، وتحقيق نسبتها للنبي ﷺ، وبيان مخارجها في كتب الحديث الأصول. وتقدّمت كتب الأحاديث المشتهرة ص١٥٧.

وأما الأحاديث المسلسلة: فهي التي توارد فيها قول أو فعل أو صِفَة في جميع رجال السند، ومثاله: الحديث المسلسل بالأولية، وسمّي بذلك؛ لأن كل راوٍ في سنده يقول عبارة: (وهو أوّل حديث سمعته منه). ومِن هذه الأحاديث: المسلسل بالمصافحة، والمشابكة، وبالعيدين، والأسْوَدَيْن: التمر والماء، والمَحبَّة، والمسلسل بالمحمّدين، وهو ما كانت جميع أسماء رواته محمد، وبالدمشقيين، والبغادِدة، والمصريين، والحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة... ومن الكتب الجامعة للمسلسلات: «**المسلسلات**» لأبي العباس جعفر بن محمد المستغفري (ت٣٤٢هـ)، و«**المسلسلات**» لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) و«**التحفة المدنية في المسلسلات الوترية**» لمحمد علي بن ظاهر الوتري المدني (ت١٣٢٢هـ)، و«**المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة**» لعبد الباقي الأيوبي الكنوي (ت١٣٦٤هـ) و«**المسلسلات الكبرى**» لمحمد عبد الحي الكتاني (ت١٣٨٢هـ)، وهي تزيد على مائة كتاب.

وأما الأحاديث المعلولة: قال ابن الصلاح في علوم الحديث ص٨٤: (العلّة في اصطلاح المحدّثين سبب خفيّ يقدح في صحّة الحديث، وظاهِرُهُ السلامَةُ منه). وقال الجلال السيوطي في «**تدريب الراوي**» ص٣٥٥: (ومِن أحسنه - أي علوم الحديث - تصنيفه أي الحديث مُعَلَّلا، بأن يجمع في كل حديث أو باب طُرُقَه، واختلافَ رُواته، فإن معرفة العلل من أجلّ أنواع الحديث). وقال الحافِظ ابن رجب في شرح علل الترمذي ٢/

٨٠٥: (وقد صُنِّفت فيه كتب كثيرة مُفردة بعضُها غير مُرَتَّبَة كالعلل المنقولة عن يحيى القطّان (ت١٩٨هـ) وعليّ ابن المديني (ت٢٣٤هـ) وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) وغيرهم، وبعضها مرتّبة، ثم منها ما رتّب على المسانيد ك: «**علل الدارقطني**» (ت٣٨٥هـ)، وكذلك «**مسند علي ابن المديني**» (ت٢٣٤هـ) ومسند «**يعقوب بن شيبة**» (ت٢٦٢هـ) هما في الحقيقة موضوعانِ لعلل الحديث، ومنها ما هو مرتّب على الأبواب ك: «**علل ابن أبي حاتم**» (ت٣٢٧هـ)، و«**العلل**» لأبي بكر الخلال الحنبلي (ت٣١١هـ) و«**كتاب العلل**» للترمذي (ت٢٧٩هـ)).

وأما الأحاديث الموضوعة: فهي التي وُضِعت على النبي ﷺ - أي كُذِبَت عليه وليست من أقواله - وقد حذّر النبي ﷺ من الكِذب عليه فقال: «**مَن كذبَ عليَّ فليتبوَّأ مقعده من النار**» (أخرجه البخاري)، وقد نشأ الكذبُ على رسول الله ﷺ عقِب الفتن وظهورُ الفِرَق، فأخذت كلُّ فِرقة تضع الأحاديث لتقوّي موقفها، وتدعم آراءها وتذمّ غيرها، ثم فشا الكذبُ بعد ذلك، ومن الأحاديث الموضوعة ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «**إن لكل أمّةٍ يهوداً، ويهود أمّتي المرجئة**» (أخرجه ابن عَدِيّ في الكامل٣/ ١١١٢). وتقدمت كتب الأحاديث الموضوعة ص١٥٧.

وأما الأحاديث الضعيفة: فهي التي لم تجمع صفة الصحيح أو الحسن، قال السيوطي في تدريب الراوي ١/ ١٧٩: (قسمه ابن الصلاح إلى أقسام كثيرة باعتبار فَقْدِ صِفَةٍ من صِفاتِ القبول الستَّة وهي: الاتّصال، والعدالة، والضبط، والمتابعة في المستور، وعدم الشُذوذ، وعدم العلّة، وباعتبار فَقْد صِفَة مع صِفَةٍ أخرى تليها أوّلًا، ثم مع أكثر من صفة إلى أن تفقد الستة، فبلغت فيما ذكره العراقي في «**شرح الألفية**» اثنين وأربعين قسماً، ووصّله غيره إلى ثلاثة وستّين، وجمع ذلك شيخنا قاضي القضاة شرف الدين المُناوِي في كراسة، ونوَّع ما فَقَدَ الاتّصالَ إلى ما سقط منه الصحابيُّ، أو واحد غيرُه أو اثنان، وما فَقَدَ العَدالَةَ، إلى ما في سَنَدِه ضعيفٌ أو مجهولٌ، وقسّمها بهذا الاعتبار إلى مائة وتسعة وعشرين قِسماً باعتبار العقل، وإلى واحد وثمانين باعتبار إمكان الوجود، وإن لم يتحقّق وقوعها)، ثم قال: (ويتفاوت ضعفُه بحسب شِدّة ضعفِ رواته وخِفَّتِه) ثم ذكر أوْهى الأسانيد عن الصحابة، نقلًا عن الحاكم فقال:

أوْهَى الأسانيد عن أبي بكر الصديق: صَدَقَة الدقيقي، عن فرقد السبخي، عن مُرَّة الطَّيِّب، عنه.

وأوْهَى الأسانيد من أهل البيت: عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن الحارث الأعور، عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

وأوْهَى الأسانيد عن عمر بن الخطاب: محمد بن عبد الله بن القاسم بن عمر بن حفص بن عاصم، عن أبيه، عن جَدّه، فإن الثلاثة لا يُحتجّ بهم.

وأوْهَى الأسانيد عن أبي هريرة: السَّرِيّ بن إسماعيل، عن داود بن يزيد الأودي عن أبيه، عنه.

وأوْهَى الأسانيد عن عائشة: نسخة عند البصريين، عن الحارث بن شبل، عن أم النعمان، عنها.

وأوْهَى الأسانيد عن ابن مسعود: شريك، عن أبي فزارة، عن أبي زيد، عنه.

وأوْهَى الأسانيد عن أنس: داود بن المحبَّر، عن قحذم، عن أبيه، عن أبان بن أبي عيّاش، عنه.

وأوْهَى أسانيد المكّيين عن ابن عباس: عبد الله بن ميمون القدَّاح، عن شهاب بن خراش، عن إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وأوْهَى أسانيد اليمنيين عن ابن عباس: حفص بن عمر العَدَني، عن الحَكَم بن أبان، عن عكرمة عن ابن عباس.

وأوْهَى أسانيد ابن عباس مطلقاً: فالسُّدِّيّ الصغير محمد بن مروان، عن الكَلبي عن أبي صالح عنه. قال شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني: هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب.

وأوْهَى أسانيد المصريين: أحمد بن محمد بن الحجّاج بن رشدين، عن أبيه، عن جدّه، عن قرة بن عبد الرحمن، عن كل مَن رَوَى عنه، فإنها نسخة كبيرة.

وأوْهَى أسانيد الشاميين: محمد بن قَيْس المصلوب، عن عبيد بن زَحْر، عن علي بن زيد، عن القاسم، عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه.

وأوْهَى أسانيد الخراسانيين: عبد الرحمن بن مُلَيْحَة، عن نهشل بن سعيد، عن الضحّاك، عن ابن عباس.

وتقدّمت كتب الحديث الضعيف ص١٥٧.

وأما أحاديث الشمائل والخصائص: فهي التي تتكلّم عن شمائل النبيّ ﷺ وخصائصه وصفاته، ومثاله حديث أنس: «**كان رسول الله ﷺ لا يردُّ الطِّيبَ**» (أخرجه الترمذي في الشمائل برقم ٢١٩) ومن الكتب المفردة في ذلك: «**الأدب المفرد**» للبخاري (ت٢٥٦هـ)، و«**الشمائل المحمدية**» للترمذي (ت٢٧٩هـ)، و«**أخلاق النبي ﷺ وآدابه**»

لأبي الشيخ ابن حيّان (ت٣٦٩هـ)، و«**الشفا بتعريف حقوق المصطفى**» للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، و«**الخصائص النبوية**» للخيضِري محمد بن محمد (ت٨٩٤هـ) و«**أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب**»، و«**الخصائص الكبرى**» كلاهما للسيوطي (ت٩١١هـ)، و«**سيدنا محمد رسول الله**» لعبد الله سراج الدين (ت١٤٢٢هـ)، و«**محمد ﷺ الإنسان الكامل**» لمحمد بن علوي المالكي الحسني.

وأما أحاديث الفضائل والمناقب: فهي التي تتكلم عن فضائل بعض الصحابة كخصائص علي بن أبي طالب، للنسائي (ت٣٠٣هـ)، و«**مناقب علي بن أبي طالب**» و«**فضائل الصحابة**» كلاهما لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، و«**مناقب عمر بن الخطاب**» لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، و«**الرياض النضرة في مناقب العشرة**» للمحب الطبري (ت٦٩٤هـ). أو عن فضائل الأعمال، ومنها: «**فضائل الأعمال**» لأبي أحمد حميد بن مخلد ابن زنجويه (ت٢٤٨هـ)، و«**فضائل الأعمال**» لأبي البركات، عبد الله بن أحمد النسفي (ت٧١٠هـ). أو عن فضائل الأوقات، ومنها: «**فضائل الأوقات**» لعبد الجبار بن محمد البيهقي، و«**فضائل رجب**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، و«**فضائل شهر رمضان**» لأبي الحسن، علي بن عبد الله المعروف بابن المنجم (ت٣٥٢هـ). أو عن فضائل البلدان، ومنها: «**فضائل مكة**» و«**فضائل المدينة**» كلاهما للمفضّل بن محمد الجَنَدِي (ت٣٠٨هـ)، و«**الدرة الثمينة في التفضيل بين مكة والمدينة**» للسيوطي (ت٩١١هـ)، و«**فضائل بيت المقدس**» للشريف عز الدين حمزة بن أحمد الحسيني الدمشقي الشافعي (ت٨٧٤هـ)، أو فضل العلم، ومنها: «**جامع بيان العلم وفضله**» لابن عبد البَرّ (ت٤٦٣هـ)، و«**فضل العلم**» للمَرْهبي (ت١١١٣هـ).

وأما أحاديث الأحكام: فهي التي تتحدّث عن الأحكام الفقهية كالطهارة، والصلاة، والصوم، والزكاة، والحج، والبيوع، وسائر المعاملات، والنكاح والطلاق، والجنايات، وهذه الأحاديث لها مصدران:

كتب السنن، وهي الكتب الأصلية التي روى أصحابها الأحاديث بأسانيدهم، ورتّبوها على أبواب الفقه ولم يضمنوها إلّا أحاديث الأحكام الشرعية دون سائر أبواب الدين، كالإيمان، والتاريخ، والسير، والتفسير... وتقدمت كتب السنن ص١٥٣.

كتب الأحكام الشرعية، وهي الكتب المتأخرة التي جمعها أصحابها من الكتب الأصول، ورتّبوها على أبواب الفقه، وتقدمت كتب أحاديث الأحكام ص١٥٤-١٥٥.

أما أحاديث الترغيب والترهيب: فهي الكتب التي جمعها أصحابها من الكتب الأصول، على أساس الترغيب والترهيب، فيسوقون أحاديث الترغيب في أمر من الأمور، كالصلاة مثلًا، ثم يسوقون أحاديث الترهيب من تركه، ومثاله حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**بُنِيَ الإسلام على خمس: شَهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت**» (رواه البخاري ومسلم)، وحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة**» (رواه أحمد ومسلم). ومن الكتب المؤلفة في هذا الفن «**الترغيب في علم القرآن**» لمحمد بن واقد الواقدي (ت٢٠٧هـ)، و«**الترغيب**» لحَميد بن مخلد ابن زَنْجُويَه (ت٢٥١هـ)، و«**الترغيب في فضائل الأعمال**» لعمر بن أحمد ابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، و«**الترغيب**» لأحمد بن خالد الرقي الكوفي، و«**الترغيب والترهيب**» لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التَيْمي الإصبهاني (ت٥٣٥هـ)، و«**الترغيب والترهيب**» لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ) وله اختصارات، الأول: «**مختصر الترغيب والترهيب**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) والثاني: «**إتحاف المسلم بما في الترغيب والترهيب من أحاديث البخاري ومسلم**» ليوسف بن اسماعيل النبهاني (ت١٣٥٠هـ)، والثالث: «**فتح القريب المجيب على تهذيب الترغيب والترهيب**» للسيّد علوي بن عباس المالكي الحسني (ت١٣٩١هـ).

وأما أحاديث الأذكار وعمل اليوم والليلة: فهي التي تختص بأذكار اليوم والليلة وما أثر عن النبي ﷺ من الأدعية، ومثاله حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن صلّى الفجرَ في جماعة، ثم قَعَدَ يَذْكرُ الله تعالى حتى تَطلُعَ الشَمسُ، ثم صلى ركعتين كانت كأجر حَجَّة وعُمرة تامَّة تامَّة**» (أخرجه الترمذي، وقال حديث حسن). ومن الكتب المصنّفة في الأذكار: «**عمل اليوم والليلة**» للنسائي (ت٣٠٣هـ) و«**عمل اليوم والليلة**» لابن السُنّي (ت٣٦٤هـ)، و«**الأذكار المنتخبة من كلام سيّد الأبرار**» للنووي (ت٦٧٦هـ) و«**فضل الصلاة على النبي ﷺ**» لإسماعيل بن اسحاق الجهضمي (ت٢٨٢هـ) و«**القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع**» للسخاوي (ت٩٠٢هـ).

وأما أحاديث الزهد: فهي أحاديث الرقائق التي أفردها بعض العلماء في كتب خاصة بأسانيدهم، ومثاله حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ليس الغِنَى عن كثرة العرض، وإنما الغِنَى غِنَى النفس**» (أخرجه الإمام أحمد في الزهد ١/ ٥١)، ومن

الكتب المصنّفة في هذا الفن: «**الزهد**» لعبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ) و«**الزهد**» للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، و«**آداب النفوس**»، و«**المسائل في أعمال القلوب والجوارح**»، و«**المسائل في الزهد**»، و«**الرعاية لحقوق الله**» و«**معاتبة النفس**» و«**التوهُّم**» و«**رسالة المسترشدين**» وكلّها للحارث بن أسد المحاسبي (ت٢٤٣هـ)، و«**نوادر الأصول**» للحكيم الترمذي (ت٢٥٥هـ) و«**تنبيه الغافلين**» للسمرقندي (ت٣٧٣هـ) و«**الزهد**» لابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ) وسائر مؤلفاته وهي تقارب (٢٥٠) كتاباً و«**التذكرة في أمور الآخرة**» للقرطبي (ت٦٧١هـ).

وأما أحاديث الطب النبوي: فهي التي تتناول كيف كان النبي ﷺ يعالج نفسه وأصحابه، ومنها حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شِفاء**» (متّفق عليه، أخرجه الشيخان البخاري ومسلم). ومن الكتب في هذا الفن: «**الطب النبوي**» لأبي بكر السنّي (ت٣٦٤هـ) و«**الطب النبوي**» لأبي نُعَيْم الإصبهاني (ت٤٣٠هـ)، و«**الطب النبوي**» للذهبي (ت٧٤٨هـ)، و«**الطب النبوي**» لابن القيّم (ت٧٥١هـ)...

وأما أحاديث السيرة النبوية: فهي التي تروي لنا تفاصيل ووقائع ومجريات سيرته ﷺ، ومنها حديث أبي قتادة الأنصاري: سأل أعرابيٌّ رسولَ الله ﷺ فقال: ما تقولُ في صوم يوم الاثنين؟ قال: «**ذاك يومٌ ولدْتُ فيه، وفيه أوحيَ إليّ**» (أخرجه مسلم، ورواه الذهبي في السيرة النبوية ١/ ٣٥) ومن الكتب المؤلفة في هذا الموضوع «**مغازي الواقدي**» (ت٢٠٧هـ)، و«**السيرة النبوية**» لابن إسحاق (ت١٥١هـ)، و«**السيرة النبوية**» لابن هشام (ت٢١٣هـ)، و«**عيون الأثر في فنون المغازي والسير**» لابن سيّد الناس (ت٧٣٤هـ)، و«**السيرة النبوية**» للذهبي (ت٧٤٨هـ).

ثانياً: الحكم على الحديث:

بعد أن تعرّفنا على طرق تخريج الحديث بقي علينا ذكر الحكم عليه وبيان درجته من الصحّة، وهل يصحّ الاحتجاج به أم لا؟ ويُرجع في ذلك إلى أقوال أئمة الحديث السابقين حول هذا الحديث، وفي حال لم يجد الباحث حكم الأئمة السابقين - وهو نادرٌ جداً - قام هو بدراسة سنده وبيان الحكم عليه وعلى الباحث ألا يستشهد في بحثه إلا بالحديث الصحيح، ويجتنب الضعيف والموضوع، لئلّا يفقد بحثه قيمته وأهميّته؛ لأن ما بني على فاسد فهو فاسد.

١ - أقوال الأئمة في الحكم على الحديث:

قام علماء الحديث منذ القرن الأول الهجري بصيانة الحديث، والتحرّي في روايته، وبدأ ذلك على أيدي الصحابة الكرام رضي الله عنهم، ومنهم الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أخرج الإمام البخاري في صحيحه بسنده إلى أبي موسى الأشعري «**أنه استأذن على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فلم يؤذن له، وكأنه كان مشغولًا، فَرَجَعَ أبو موسى، فَفَرَغَ عمر فقال: ألم أسمعْ صوتَ عبد الله بن قيس ؟ ائذنوا له، قيل: قَدْ رَجَعَ فَدعاه، فقال: كُنّا نُؤمَرُ بذلك، فقال: تأتيني على ذلك بالبَيِّنَة، فانطلق إلى مجلس الأنصار فسألهم فقالوا: لا يشهدُ لك على هذا إلّا أصْغَرُنا: أبو سعيد الخُدْري، فذهب بأبي سعيد الخُدْرِي، فقال عمر: أخَفِيَ عليَّ مِن أمْرِ رسول الله ﷺ ؟ ألهاني الصفقُ بالأسواقِ، يعني الخروجَ إلى تجارةٍ**» فقوله «**تأتيني على ذلك بالبينة**» يدلّ على تثبّته وتحرّيه في رواية الحديث.

وأخرج الإمام مسلم في أول المقدمة من صحيحه، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ: (اعلم وفّقكَ الله تعالى أنّ الواجب على كل أحد عَرَفَ التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثِقات الناقلين لها من المُتّهمين، أن لا يروي منها إلّا ما عرف صحّة مَخارجه، والسِتَارَة في ناقِليه، وأن يَتّقي منها ما كان منها عن أهل التُهَم، والمُعاندين مِن أهْلِ البِدَعِ. والدليل على أن الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالَفَه قولُ الله جلّ ذِكْرُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ۝٦﴾ [الحجرات: ٦] وقال جلّ ثناؤه: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقال عزّ وجل: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَيْ عَدْلٖ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] فَدَلَّ بما ذكرنا مِن هذه الآي أن خبر الفاسِقِ ساقِطٌ غيرُ مقبولٍ، وأنّ شهادة غيرِ العَدْلِ مَرْدُودَةٌ. . . ودَلّتِ السُنّة على نفي رواية المنكر من الأخبار، كنحو دِلالة القرآن على نفي خبر الفاسق، وهو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ: «**مَن حَدَّث عنّي بحديث يُرَى أنه كذبٌ فهو أحدُ الكاذِبين**») **ثم أسنده إلى المغيرة بن شعبة مرفوعاً**.

ثم أخرج بسنده إلى محمد بن سيرين قال: «**إن هذا العِلْمَ دِينٌ، فانظروا عَمَّن تأخذون دينكم**».

ثم أخرج بسنده عنه قال: «**لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفِتْنةُ قالوا: سَمُّوا لنا رجالَكم، فيُنْظَرُ إلى أهل السُنَّة فيُؤْخَذُ حديثهم، ويُنْظَرُ إلى أهل البِدَعِ فلا يؤخَذُ حديثُهم**».

وقد وضع علماء الحديث كتباً تتضمن علوماً وقواعد وضوابط لقبول الرواية، ودرسوا أحوال المتن والسند، وحفظوا تراجم وتواريخ الرُواة واحداً واحداً، ووضعوا قواعد الجرح والتعديل لبيان من تُقبل روايته ومَن لا تُقبل، وجمعوا أسماءهم في دواوين خاصّة، فأفردوا الثقات في مصنفات، وأفردوا الضعفاء، وأفردوا الكذّابين والوضاعين، ونقدوا الأسانيد المتصلة وميّزوها عن المنقطعة، وما سقط من إسناده رجل، أو رجلان أو أكثر، واصطلحوا لكل حديث باسم يُعرف به.

ثم أطلقوا أحكامهم على الأحاديث، كما فعل الإمامان البخاري (ت٢٥٦هـ) ومسلم (ت٢٦١هـ) في صحيحيهما، حيث محّصا الأحاديث وميّزا الصحيح منها، وضمناه في كتابيهما فصحَّ لهما ذلك، وأقرّ لهما العلماء.

وقد حاول كثير من الأئمة الاقتداء بهما بإفراد الصحيح في تصانيفهم كابن حبّان (ت٣٥٤هـ) وابن خُزَيْمة (ت٣١١هـ) وابن السَّكَن (ت٣٥٣هـ) وأبي عونة الإسفرائيني (ت٣١٦هـ) وأبي نعيم الإصبهاني (ت٤٣٠هـ) والحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)... فصحّ لهم ذلك إلى حدٍّ كبير، لكن لم تسلم كتبهم من الضعيف، بل والشديد النكارة. فإذا خرّج الباحث أحاديث هؤلاء الأئمة فعليه ألا يسلّم لهم، بل ينقل أقوال العلماء الذين قاموا بعدهم بنقد أحاديثهم والحكم عليها، كما فعل النووي (ت٦٧٦هـ)، والمنذري (ت٦٥٦هـ) والمِزّي (ت٧٤٢هـ) والذهبي (ت٧٤٨هـ) والزيلعي (ت٧٦٢هـ) وابن الملقّن (ت٨٠٤هـ) والعراقي (ت٨٠٦هـ) والهيثمي (ت٨٠٧هـ) وابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في تصانيفهم المتقدّمة في كتب التخريج ص.١٥٥

أما الإمام أبو داود (ت٢٥٧هـ) فيقول في رسالته «إلى أهل مكة في وصف سننه»: (لم أُخَرِّج فيه إلّا الصحيح أو ما يقاربه، وما فيه من ضعيف فقد بيَّنْتُه) فما سكت عنه فهو صالح للاحتجاج، فيقول الباحث عقب تخريج حديث منه: (سكت عنه أبو داود)، وإذا تكلّم أبو داود على الحديث بتضعيف نقل الباحثُ قوله عقب التخريج منه.

كما قام الإمام الترمذي (ت٢٧٩هـ) بالحكم على أحاديثه عقب ذِكْرها، فإذا خرّج الباحث منه حديثاً وجب عليه نقل قوله عقبه، كأن يقول: أخرجه الترمذي في جامعه وصحَّحه، أو حَسَّنَه، أو (وقال: حديث حسن صحيح) أو غيره ممّا يقوله.

وأما الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) فقد استدرك على الصحيحين للبخاري ومسلم، ويقول عقب حديثه: (هذا حديث صحيح على شرطيهما ولم يخرّجاه) لكن الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ) تعقّبه، وحكم على أحاديثه حديثاً حديثاً، وطُبع كتابه «**تلخيص**

المستدرك» بأسفل صفحات **«المستدرك»** للحاكم، فلا يستغني الباحثُ عن أحكام الذهبي، وينبغي للباحث عقب التخريج من **«المستدرك»** ونقل أحكام الحاكم النيسابوري أن يبيّن إقْرار الذهبي أو عدمه، فيقول عقبه: (وأقرّه الذهبي) أو ينقل قول الذهبي حول هذا الحديث إن لم يقرّه.

وأما **«مسند الإمام أحمد»** و**«مسند ابن أبي شيبة»** ومسند **«الحارث بن أبي اسامة»** و**«مسند إسحاق بن راهوية»** و**«مسند البزار»** و**«مسند أبي يعلى»** و**«صحيح ابن حبّان»** و**«معاجم الطبراني الثلاثة»** فقد جمع زوائدها الحافظ نور الدين الهيثمي (ت٨٠٧هـ) في كتابه **«مجمع الزوائد»** وحكم على أحاديثها، فتؤخذ أحكامه عليها منه.

وقد قام السيوطي (ت٩١١هـ) بعمل هائل حينما جمع أحاديث (١٢٠) كتاباً من كتب السُنَّة في الأصول كتبه الثلاثة **«الجامع الصغير»** الذي ضمنه الأحاديث القولية التي لا تتجاوز السطر أو السطرين و**«الجامع الكبير»** الذي ضمنه الأحاديث القولية الكبيرة، وأتبعه بأحاديث الصفات والشمائل المصدَّرة بـ: «كان» ثم وضع **«الزيادات على الجامع الصغير»**، وطريقته أنه يخرّج الحديث في كتبه، ثم يذكر راويه من الصحابة، ثم يذكر مخارجه من كتب الحديث الأصلية، ثم يرمز لصحتها بالرمز (ص) أو حسنها بالرمز (ح) أو ضعفها بالرمز (ض).

لكن العلماء انتقدوه على أحكام أحاديث كثيرة، ومنهم الإمام محمد عبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ) في كتابه **«فيض القدير في شرح الجامع الصحيح»** حيث شرح أحاديث الكتاب شرحاً ممزوجاً بين الفقه والحديث، وتعقّب الإمام السيوطي في أحكامه على الأحاديث، فوافقه في أكثرها وخالفه في بعضها، وليس للباحث الرجوع إلى **«الجامع الصغير»** دون شرحه **«فيض القدير»**.

لقد تعرّض كثير من العلماء المتأخرين للنقد بسبب حكمهم على الأحاديث، وألّفت الكتب في معارضتهم والردّ عليهم، وذلك أن هذا المسلك وَعِرٌ، والعمل فيه شاقٌ وعَسِير، ويتطلّب حفظاً كثيراً للحديث وأسانيده وطرقه واختلاف ألفاظه وبيان علله الظاهرة والخفيّة، وشروطاً علمية عالية، لا تتوفّر في أهل الأزمنة المتأخرة، من أجل ذلك منع الحافظ ابن الصَّلاح (ت٦٤٣هـ) أهل زمانه من التعرُّض للحكم على الأحاديث فقال في كتابه **«مقدّمة ابن الصلاح»**: (ولا يصحّ لأهل زماننا هذا التعرّض للحكم على الحديث، لقلّة بضاعتهم في العلم، وعدم وجود الحفّاظ البصيرين في العلل الخفية، الجامعين لطرق الحديث الواحد).

٢ - دراسة السند والحكم على الحديث:

تجرَّأ كثير من الباحثين في زماننا على الحكم على الأحاديث، جهلًا منهم بقدر أنفسهم، وتقحُّماً على العلم، وإذا سألتَ أحدهم أن يروي لك حديثاً واحداً من حفظه في موضوع من مواضيع العلم بسنده إلى النبي ﷺ لعجز !

والذي دعاهم إلى هذا استقراؤهم طريقة العلماء السابقين في الحكم على الحديث، فوجدوهم يسلكون قواعد محدّدة: وهي أنهم أخذوا من تعريف الحديث الصحيح خمسة شروط يجب توافرها في الحديث وهي: (عدالة الرواة، وضبطهم، واتّصال السند، وخلوّه من الشذوذ، ومن العلّة) فما على الباحث إلا أن يدرس هذه الشروط في حديثه واحداً واحداً، فإذا توافرت جميعها فيه حكم على الحديث أنه صحيح، وإن اختلّ شرط واحد منها أو أكثر حكم عليه بالضعف، وإذا علم الباحث قواعدهم فما عليه إلّا أن يسلكها.

ولكنهم جهلوا أن العلم شيء، والتعالم شيء آخر، وأنه ليس كل شيء أصفر لامع ذهباً، وأن الذهب لا يميِّزه إلّا الصيرفي الحاذِق الماهِر، حتى إن بعضهم يعرفه من رنينه على الأرض بأذنه المرهفة، فمن أين يأتي مُدَّعو العلم بهذه الأذن المرهفة الحساسة الخبيرة الناقدة ؟ إن للحديث صيارفة ناقدون كما للذهب، وإذا كان الإمام ابن الصلاح رحمه الله - وهُوَ مَن هُوَ في العلم - قد قال مقولته الشهيرة منذ ثمانية قرون، فماذا يقول لو وُجِدَ في زماننا، ورأى المُتعالمين، ومُدَّعِي العلم، الذين لا يعرفون للعلم قدراً، ولا لأنفسهم ؟ و«**رحم الله امرأ عرف قدر نفسه**»، ومَن «**عرف نفسه فقد عرف ربّه**».

إنّ باب الاجتهاد في الدين لا يغلقه أحد، ولكنه ليس مفتوحاً على مصراعيه، بل ينبغي ألّا يدخل فيه إلا أهله، وهم من توافرت فيهم شروط الاجتهاد، وإلا لادّعى كلُّ جاهل أو مُغَرِّضٍ العلمَ، ولأفسد دين الله، إما عن جهل، وإما عن علم.

ليس في ديننا أسرار، ولا طلاسم، وليس حِكْراً على أحد دون أحد، ولكن لكلّ إنسان حَدٌّ يجب معرفته والوقوف عنده، وعدم تجاوزه إن كان جاهلًا، وليطلب العلم، وليطمح، وليتقدّم في حفظ الأحاديث بأسانيدها قدر طاقته، وقد اختلف العلماء في لقب «**الحافظ**» فقيل هو الذي يحفظ ثلاثمائة ألف حديث بأسانيدها ومتونها، وقيل خمسمائة ألف، وقد كان الإمام أبو زُرْعَة الرّازي (ت٢٦٤هـ) يحفظ ستمائة ألف حديث. ويقول الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) (أحفظ ألف ألفِ حديث). وعندما يصبح الباحث

حافظاً ومجتهداً وأهلاً لما يتكلّم فيه، وبقدر ما يجدّ ويجتهد في طلب العلم ويخلص النية فيه ويتقدّم ويرقى فليحكم على الحديث.

ومن الكتب المساعدة في تخريج الحديث والحكم عليه: «**أصول التخريج ودراسة الأسانيد**» لمحمود الطحّان، و«**لمحات موجزة من مناهج المحدّثين العامّة**» و«**أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال**» كلاهما لنور الدين عتر، و«**تخريج الحديث الشريف**» و«**دراسة أسانيد الحديث الشريف**» كلاهما لعلي نايف بقاعي و«**علم تخريج الحديث ودراسة الأسانيد**» ليوسف المرعشلي.

٣ - كيف يتعامل الباحث مع الحديث:

على الباحث والخطيب والمحاضر والمدرّس والكاتب ألّا يستدلّ في بحثه إلا بالحديث الصحيح والحسن، كي يكتسب كلامُه قيمة وتوثيقاً، وأن يجتنب الأحاديث الضعيفة والموضوعة، كي لا يفقد كلامه قيمته العلمية، لأن ما بني على فاسد فهو فاسد.

ومظانّ وجود الحديث الصحيح هي الصحيحان: للبخاري ومسلم، فإذا وجد الباحث حديثه فيهما أو في أحدهما اكتفى به، ولم يخرّجه من غيرهما، لأنه إن فعل ذلك فإن عمله سيكون حشواً، وتحصيلاً للحاصل، فضَوْء الشمس لا يحتاج إلى دليل، وهناك حالة واحدة يلجأ الباحث إلى تخريج حديثه من غير الصحيحين إذا وُجد عندهما، وهي: اختلاف راوي الحديث، أو لفظه، فيخرّجه في هذه الحالة من غيرهما ويقول (واللفظ لفلان) ويُقصد به اللفظ المذكور في البحث، بعد أن يكون قد ذكر أصل تخريجه من الصحيحين أو أحدهما.

ومِن مظانّ وجود الحديث الصحيح أيضاً الكتبُ التي أطلق عليها أصحابها اسمَ «**الصحيح**» أو التزموا ألّا يخرّجوا فيها إلا الصحيح فقط، ومنها «**صحيح ابن حبان**» و«**صحيح ابن خزيمة**» و«**صحيح ابن السكن**» و«**المستدرك على الصحيحين**» و«**المستخرج على صحيحي البخاري ومسلم**» لأبي نُعَيم، و«**المستخرج على صحيح مسلم**» لأبي عوانة، والمسمّى بـ«**مسند أبي عوانة**». وقد نقد العلماء أحاديث هذه الكتب واحداً واحداً وبيّنوا أن فيها الصحيح والحسن والضعيف، وشديد الضعف، فلا يغترّ الباحث بتسمية هذه الكتب، وعليه بعد التخريج منها البحث عن أقوال العلماء في تصحيحها، وإيراد أقوالهم عقب التخريج.

ومِن مظانّ وجود الحديث الصحيح أيضاً: السنن الأربعة، لأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وموطأ مالك، ومسند أحمد، وسنن الدارمي، وسنن الدارقطني،

ومسند الشافعي، وشرح معاني الآثار للطحاوي، والمنتقى لابن الجارود وغيرها. . . وإذا خرّج الباحث منها وجب ذكر حكم العلماء عليها.

هذا وليعلم الباحث أن الحديث قد يرد من طريقين - أي باسنادين - أحدهما صحيح، والآخر ضعيف، فإذا وُفِّق لتخريج الصحيح منهما، فبها ونعمت، وإذا وجده في كتب الضعفاء أو الوضّاعين، فلا يُسقطه بالكليّة من باله، بل عليه أن يعلم أن مؤلّفي كتب الضعفاء أو الموضوعات قد أوردوا الطريق - أي السند - الضعيف، وأن لهذا الحديث طرقاً أخرى صحيحة، يدلُّه عليها البحث والتفتيش، فلا يتعجَّل بالحكم على الحديث بمجرّد عثوره عليه في أول كتاب يقع في يده، بل عليه متابعة البحث ومواصلته، والكشف عن آراء العلماء والحفَّاظ المتأخرين في هذا الحديث، الذين يذكرون الحديث بجميع وجوهه وطرقه، ويذكرون الحكم النهائيّ عليه.

ومن المعلوم - كما في علم مصطلح الحديث - أن الصحيح نوعان: «**صحيح لذاته**»، وهو ما استجمع شروط الصحة، و«**صحيح لغيره**» وهو الحديث الحسن الذي تعدّدت طرقه وكثرت متابعاته وشواهده فتقوّى بها. و«**حسن لذاته**»، وهو ما خَفَّ ضَبْطُ رجاله عن رجال الصحيح، و«**حسن لغيره**»، وهو الحديث الضعيف الذي انجبر وكثرت شواهده ومتابعاته، فعلى الباحث أن يضع جميع هذه الاعتبارات في باله عند التعامل مع الحديث، فإن عجز عن ذلك لقلّة علمه بالحديث، فليستعن بأقوال الأئمة السابقين فقد قاموا بذلك أتم قيام، وبيّنوا وضع كل حديث في كتبهم، كما فعل الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتبه: «**فتح الباري بشرح صحيح البخاري**»، و«**التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير**» و«**الدراية في تخريج أحاديث الهداية**» وغيره. . .

الحكم على رجال الحديث:

يقوم الباحث بدراسة سند الحديث، ويتناول رجاله واحداً واحداً، ويكشف عن حالهم، وعن أقوال علماء الجرح والتعديل فيهم، ويجب أن يتحرى الباحث عن ثلاثة أمور: توثيق الرواة، وضبطهم، واتّصال السند.

ومن كُتُب العلماء الأقدمين المُسَاعِدة في ذلك: «**الطبقات الكبرى**» لابن سعد (ت٢٣٠هـ)، و«**العلل**» و«**التاريخ**» كلاهما ليحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، و«**الطبقات**» لخليفة بن خيّاط (ت٢٤٠هـ)، و«**العلل**» للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، و«**التاريخ الكبير**» و«**الضعفاء الصغير**» للبخاري (ت٢٥٦هـ)، و«**أحوال الرجال**» للجوزجاني

(ت٢٥٩هـ)، و«**الثقات**» للعجلي (ت٢٦١هـ)، و«**الضعفاء الكبير**» للعقيلي (ت٣٢٢هـ) و«**الجرح والتعديل**» لابن أبي حاتم الرّازي (ت٣٢٧هـ)، و«**المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين**» لابن حِبّان البُسْتِي (ت٣٥٤هـ)، و«**الكامل في الضعفاء**» لابن عَدِيّ الجُرْجاني (ت٣٦٥هـ)، و«**الثقات**» لابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، و«**الضعفاء والمتروكين**» للدراقطني (ت٣٨٥هـ)، و«**الإرشاد في معرفة علماء البلاد**» للخليلي (ت٤٤٦هـ)..

ومن الكتب المتأخرة الجامعة لأقوال العلماء المتقدّمين أصحاب الجرح والتعديل: «**الكمال في معرفة الرجال**» للمقدسي (ت٦٠٠هـ)، و«**تهذيب الكمال**» للمِزّي (ت٧٤٢هـ)، و«**طبقات علماء الحديث**» لابن عبد الهادي (ت٧٤٤هـ)، و«**الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستّة**» و«**تذكرة الحفّاظ**» و«**ميزان الاعتدال**» وثلاثتها للذهبي (ت٧٤٨هـ)، و«**تقريب التهذيب**» و«**تقريب التقريب**» و«**تعجيل المنفعة برجال الأئمة الأربعة**» و«**لسان الميزان**» وأربعتها لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

يجد الباحث في كُتب المتأخّرين أَمْرَين: (الأول) أقوال العلماء السابقين حول راوٍ واحد مجموعة في مكان واحد، و(الثاني) مجموع شيوخه الذين حدّث عنهم، وتلاميذه الذين حدَّثوا عنه. ويعتبر كتاب «**تهذيب الكمال**» لِلمِزّي من أجمع هذه الكتب، لكنه خاصّ برجال الكتب الستّة. وفي حال كان الراوي من غير رجال الكتب الستة بحث في غيره ك «**تذكرة الحفّاظ**» للذهبي، أو «**ميزان الاعتدال**» له أيضاً، أو«**تعجيل المنفعة**» لابن حجر، أو«**لسان الميزان**» له أيضاً...

وقد قام الحافظان: الذهبي وابن حجر العسقلاني بالحُكم على رواة الكتب الستة في كتابَيْهما «**الكاشف**» و«**تقريب التهذيب**»، فأغنوا الباحث عن الكشف في المصادر القديمة، والتوفيق بين أقوالها، كما أنهما حكما على رجال سائر الكتب في كتابيهما: «**ميزان الاعتدال**» و«**لسان الميزان**».

دراسة اتصال السند:

وتكون بالبحث في مصادر التراجم المذكورة سابقاً في شيوخ الراوي المطلوب، وتلاميذه، فيتأكد الباحث من اتصال سند الحديث الذي يدرس سنده إذا وجد في ترجمته الرجل الذي قبله والذي بعده في السند الذي يدرسه.

كيفية كتابة تخريج الحديث في الهامش:

يُحدِّد الباحث في المتن حديثه الذي يريد تخريجه، وذلك بوضعه بين مزدوجين، ويضع تحته خطّاً، ليطبعه بحرف بارز، ويضع فوق المزدوج الأخير إلى جهة اليسار قليلًا رقم هامشه، على هذا النحو:

عن سَهْل بن سعد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**إنّ في الجنَّةِ باباً يُقال له الرَّيَّانُ يَدْخُلُ منه الصائمون يوم القيامة، لا يدخُلُ منه أحدٌ غيرُهم، يُقالُ: أينَ الصائمون ؟ فيقومون لا يدخُلُ منه أحدٌ غَيْرُهُم، فإذا دَخلوا أُغْلِقَ، فَلَمْ يَدْخُل منه أَحَدٌ**»(١).

ثم يخرّجه في الهامش على هذا النحو: يذكر شهرة المؤلف أولًا، ثم اسم مصدره، ثم اسم الكتاب من كتب العلم في المصدر الذي ورد فيه حديثه، ككتاب الطهارة أو كتاب الصلاة، أو الزكاة أو الحج... ثم اسم الباب، ثم رقم الحديث، ثم معلومات طبع الكتاب بين قوسين: اسم المحقق، والبلد الناشرة، والدار الناشرة، ورقم الطبعة وتاريخها، وعدد المجلدات والأجزاء على هذا النحو:

التخريج:

(١) الحديث مُتّفقٌ عليه، أخرجه البخاري في صحيحه ٣/ ٣٢، كتاب الصوم، باب الريان للصائمين (تقديم أحمد شاكر، بيروت، دار الجيل، ط. مصوّرة عن الطبعة السلطانية بإسطنبول ١٣١٣هـ، ٩ج)، وأخرجه مسلم في صحيحه ٢/ ٨٠٨، كتاب الصيام، باب فضل الصيام، الحديث: ١٦٦/ ١١٥٢(تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط. مصورة عن الطبعة المصرية، ٥ج)، واللفظ للبخاري.

مثال آخر:

كان رسولُ الله ﷺ إذا غزا قال: «**اللهمَّ أنتَ عَضُدِي ونَصِيرِي، بكَ أحولُ وبِكَ أَصولُ، وبِكَ أقاتِل**»(٢).

التخريج:

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ٣/ ٩٦، كتاب الجهاد، باب ما يُدْعَى عند اللقاء، الحديث: ٢٦٢٣ (تحقيق عزّت الدعاس وعادل السيد، حمص، نشر محمد علي السيّد، ط١، ١٣٩١هـ، ٥مج)، وأخرجه الترمذي في جامعه ٩/ ٢١٩، كتاب الدعوات، باب في الدعاء إذا غزا، الحديث: ٣٥٧٨ (تحـ. عزّت عبيد الدعاس، حمص، مطابع الفجر

الحديث، ط١، ١٣٨٧هـ، ٩ج) ، كلاهما من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه، والحديث سكت عنه أبو داود، واللفظ له، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب).

مثال آخر:

أخرج الإمام أحمد في «**مسندِهِ**»: حدّثنا سُرَيْجٌ، حدثنا فُلَيْحٌ، عن نافع، عن ابن عمر: «**أن رجُلًا لاعَنَ امرأتَهُ في زَمَن النبيّ ﷺ، وانْتَفَى مِن وَلَدِها، فَفَرَّق النبي ﷺ بينهما، وألْحَقَ الوَلَدَ بالمَرْأةِ**»[١].

التخريج:

(١) أخرجه أحمد في مسنده ١٢٦/٢ (القاهرة، المطبعة الميمنية، ط١، ١٣١٦هـ، ٦ج) بسند حَسَن، رجاله ثِقاتٌ رجالُ الصحيح ؛ سُرَيج هو ابن النعمان الجوهري، ونافع هو مولى ابن عمر، إلّا أن فُلَيْحاً، وهو ابن سليمان الخزاعي - وإن احتجّ به البخاري وأصحابُ السنن، وروى له مسلم حديثاً واحداً - ضعَّفه يحيى بن معين، والنسائي، وأبو داود، وقال الساجي: هو من أهل الصِدْقِ، وكان يَهِمُ. وقال الدارقطني: مُختلف فيه، ولا بأس به، وقال ابن عَدِيّ: له أحاديثُ صالحة مستقيمة وغرائب، وهو عندي لا بأس به.

٣ - شرح الغريب من الألفاظ اللغوية والمصطلحات:

وممّا يعلّق عليه الباحث أيضاً في الهامش: شرحُ الكلمات اللغوية الغريبة، والمصطلحات الخاصة بكلّ عِلْم من العلوم، ويرجع تقدير ما يَحتاج إلى شرح إلى ثقافة الباحث نفسه، وعليه أن يفترضَ أنه يتوجّه ببحثِهِ إلى القارئ المتوسِّط الثقافة، فيشرح ما غَمُضَ عليه هو ولم يفهمه، ولْيَجْعَل نفْسَهُ حَكَماً في اختيار الكلمات الواجب شرحها، لئلّا يُثقل بحثه بكثرة التعليقات في الهوامش، أو يترك بحثه غامضاً لا يفهمه الناس.

أما الكلمات اللغوية، فيرجع في شرح معناها إلى المعاجم والقواميس العربية، ويُفَضَّل دائماً الرجوع للمصادر القديمة - إن توفّرت - وقد بدأ اللغويون العرب في أوائل عهدهم بالتأليف بجمع تصانيف مفردة في أجزاء يحمل كل جزء منها اسماً لشيء خاص كالنخل، والجمل، والسيف، والأسد، يجمعون فيه كل ما يتعلق به عند العرب، ومن هذه الكتب: «**كتاب الإبل**» و«**أسماء الوحوش وصفاتها**» أو «**كتاب النعم والبهائم والوحش والسباع والطير والهوامّ وحشرات الأرض**» و«**خلق الإنسان**» و«**الخيل**»

و«**الدارات**» و«**الشاه**» و«**النبات والشجر**» و«**النخل والكرْم**» وكلّها لعبد الملك بن سعيد الأصمعي (ت٢١٦هـ) ومنها: «**أسماء خيل العرب وفرسانها**» و«**كتاب البئر**» لمحمد بن زياد ابن الأعرابي (ت٢٣١هـ)...

ثم ظهرت فكرة التأليف المعجمي الجامع لمعاني الكلمات العربية، وقد اختلفت مناهج الأئمة القُدامى في تأليف معاجمهم على ثلاثة أنظمة لترتيب الحروف:

أولًا النظام العَيْني: ويقوم على ترتيب الحروف حَسَبَ مخارجها، مِن أقصى الحلق إلى الشفتين، على النحو التالي: (ع - ح - هـ - خ - غ -ق - ك - ج - ش - ض - ص - س - ز - ط - د - ت - ظ - ذ - ث - ر - ل - ن - ف - ب - م - ي - و- ا). وقد ابتكره الخليل الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠-١٧٥هـ) مُؤَصِّل علوم اللغة العربية بِنَحْوِها وصَرْفِها وعَروضها، وهو أول مَن مَهَّد الطريق أمام المفهرسين بعده لاتّباع نظام ترتيب الكلمات على الحروف، والمسلمون هم أسبق الأُمم جميعاً في علم الفهرسة، فهم واضعوه ومبتكروه على غير مثال سابق، ولم يعرف الأوروبيون الفهرسة إلّا بعد المسلمين بنحو سبعة قرون كما يقول د. محمد أحمد الغمراوي في كتابه «**مرشد المتعلّم**» ص٢٧٦. رتّب الخليل بن أحمد كتابه «**العين**» على النظام الذي ابتكره، وتبعه على هذا الترتيب: الأزهري (ت٣٧٠هـ) في «**تهذيب اللغة**» وابن سيدَه (ت٤٥٨هـ) في «**المُحْكَم**» والصاحب بن عبّاد (ت٣٨٥هـ) في «**المحيط**» وأبو علي القالي (ت٣٥٦هـ) في «**البارع**»...

ثانياً نظام التَّقْفِية: ويقوم على ترتيب المواد بحسب أواخر حروفها، تسهيلًا للشعراء في اختيار القوافي، وممّن ألّف معجمه على هذا النظام: الجوهري (ت٣٩٨هـ) في «**الصحاح**» وابن منظور (ت٧١١هـ) في «**لسان العرب**»، والفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) في «**القاموس المحيط**»...

ثالثاً النظام الألفبائي: وقد بدأ أول أمره على مراعاة الحرف الأول فقط، دون مُراعاة للحرف الثاني فالثالث... وأول من اعتمده أبو عمرو الشيباني (ت٢٠٦هـ) في معجمه «**الجيم**» وتبعه عليه ابن دُرَيْد (ت٣٢١هـ) في «**جمهرة اللغة**» وابن فارس (ت٣٩٥هـ) في «**معجم مقاييس اللغة**» وفي «**المجمل**»...

ثم إن العلماء بعد ذلك راعو الحروف الثاني فالثالث في تأليف معاجمهم، كما فعل محمد ابن تميم البرمكي (حيا٣٩٧هـ) الذي أعاد ترتيب «**الصحاح**» للجوهري، وكما فعل الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في «**أساس البلاغة**»، والرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد

القادر (ت٦٦٦هـ) في «**مختار الصحاح**»... وهو المعتمد مؤخراً في تأليف المعاجم والقواميس.

وأما تعريف المصطلحات فيُرْجَعُ في تعريفها للمصادر المختصّة في كل فن:

فيُرجع في المصطلحات القرآنية إلى الكتب المختصة المفردة في كل فن من علوم القرآن ككتب غريب القرآن، والتفاسير، وكتب القراءات، والتجويد، والمكي والمدني، والناسخ والمنسوخ... أو الكتب الجامعة لعلوم القرآن كـ«**البرهان في علوم القرآن**» للزركشي (ت٧٩٤هـ)، و«**الإتقان**» للسيوطي (ت٩١١هـ)، و«**مناهل العرفان**» للزُرقاني، محمد عبد العظيم (ت١٣٦٧هـ)، و«**معجم علوم القرآن**» لإبراهيم محمد الجرمي...

ويُرجع في المصطلحات الحديثية: إلى كتب غريب الحديث كـ «**غريب الحديث**» لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) و«**النهاية في غريب الحديث**» لابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت٦٠٦هـ) وكتب شروح الحديث كـ«**فتح الباري في شرح صحيح البخاري**» ونحوه، وإلى كتب مصطلح الحديث القديمة كـ«**المحدّث الفاصل**» للهرامَهُرْمُزِي (ت٣٦٠هـ) ومؤلفات الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) كـ«**الرحلة في طلب الحديث**» و«**تقييد العلم**»... ومنها «**مقدمة ابن الصلاح**» (ت٦٤٣هـ)، ومنظوماتها وشروحاتها ومختصراتها.

ويُرجع في المصطلحات الفقهية: إلى الكتب المفردة في ذلك كـ: «**النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذّب**» لمحمد بن أحمد بن بطال الركبي (ت٦٣٣هـ)، و«**التحرير في شرح ألفاظ التنبيه**» و«**تهذيب الأسماء واللغات**» كلاهما لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، و«**المصباح المنير**» للفيّومي، أحمد بن محمد بن علي (ت٧٧٠هـ) كما يُرجع للكتب المعتمدة في كل مذهب من المذاهب الأربعة لمعرفة التعريفات المختلفة للمصطلح الواحد وإلى «**معجم مصطلحات أصول الفقه**» لقطب سانو.

وهناك مصادر خاصّة جامعة لمصطلحات الفنون كلّها، منها كتاب «**التعريفات**» لعلي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ) و«**كشاف اصطلاحات الفنون**» لمحمد بن علي التهانوي (ت١١٥٨هـ). كما أن معاجم اللغة الموسوعية تحتوي على تعريف المصطلحات المتنوعة، كـ"لسان العرب» لابن منظور...

إنّ على الباحث أن يختار مصادره بحيث تجمع صفتين:

أولًا: التخصّص: فيرجع في كل فنّ إلى مصادره الخاصّة.

ثانياً: القِدَم، فيرجع في كل فن إلى أقدم المصادر، وهكذا تكتسب معلوماته أصالة وتحقيقاً ودقّة.

عندما يرجع الباحث إلى مصادر التعريفات يجد أن لكل كلمة معنيان: معنى لغوي، وآخر اصطلاحي، وقد يجد للكلمة الواحدة معاني كثيرة، قد تبلغ خمساً وعشرين، فقد تكون الكلمة من الأضداد، أو المشترك لفظاً المختلف معناً، أو من المترادفات، ويُحكى أن للسيف عند العرب ثلاثمائة اسم، وللأسد مائة اسم... وهكذا.

وعندما يريد الباحث شرح كلمة ما، عليه الكشف عن معناها اللغوي أولًا ثم معناها الاصطلاحي المقصود في بحثه، كـ(الصلاة) مثلًا، فهي في اللغة: الدُعاء، وفي الاصطلاح الشرعي: العِبادَةُ المُفْتَتَحَةُ بالتكبير المُختتمة بالتسليم التي تتضمن الأركان والسنن والآداب المفصّلة في كتب الفقه.

تنبيه: إذا وجد الباحث للكلمة التي يبحث عنها عدّة معاني في المعاجم والقواميس، فيجب عليه اختيار وتحديد المعنى المطلوب في بحثه، الذي ينسجم والعلم الذي يكتب فيه وبيانه للقارئ، ومن الخطإ الفادح ما يقع به كثير من الباحثين بنقل معاني كلمات وتعريفات لا تمتّ لبحثه بصلة، ثم يوثّقها بذكر مصادرها، وليس الخطأ من المصادر وإنما هو خطأ الباحث في اختياره لهذا المعنى دون ذاك، فيجب التأنّي والحذر، ومُراجعة ذوي الخبرة والاختصاص، والبحث الشديد قبل إثبات أيّة معلومة.

٤ - التعريف بالأعلام:

وممّا يعلّق عليه الباحث في الهامش: تعريف الأعلام في سطرين. ويذهب بعض الباحثين إلى التعريف بكل الأعلام الواردة في المتن، وهذا يُثْقِلُ البحث بما لا طائل تحته، ويُسوّد صفحات البحث، ويكثّر أوراقها، وقد سألتُ باحثاً عرّف برسول الله ﷺ في بحثه في أربع صفحات!، وبالخلفاء الأربعة، والأئمة الفقهاء الأربعة، وأئمة الحديث المشهورين! فلما سألته عن ذلك قال: إن المشرف أمرني أن أعرّف بالأعلام جميعاً، ولا يليق برسول الله ﷺ أن أعرّف به باختصار!.

بينما يذهب فريق آخر إلى الاقتصار على التعريف بالمغمور من الأعلام وغير المشهور منهم، وهنا تنشأ مشكلة: مَن يحدِّد المغمور من الأعلام؟ والجواب على هذا

- كما قلنا سابقاً في شرح الألفاظ اللغوية - أنَّ الباحِثَ هو الحَكَمُ الذي يجب أن يحدِّد الأعلام الواجب تعريفهم، فيعرِّف بمن يجهله هو، ويترك من يعرفُه هو، وعليه أن يتوجَّه في بحثه للناس المتوسِّطي الثقافة.

ثم إنّ الأعلام الذين يَرِدون في البحث يكونون من ذوي اختصاصات متنوّعة، فمنهم الصحابة، ومنهم التابعون، ومنهم القُرّاء، والمفسِّرون، والمحدّثون، والفقهاء، والأصوليون، واللغويون، والأدباء، والمؤرّخون... فعلى الباحث أن يرجع في تعريف كل علم إلى المصادر المختصة بكل فئة، أو طبقة من الناس، وتَقَدَّم ذكر مصادر التعريف بالأعلام ص(٦٧-٧٤) من هذا البحث.

وعلى الباحث أن يختار مَصادِرَه بحيث يجمع بين أمرين:

أولًا: التخصّص، فيُعرِّف بالعلم الفقيه الشافعي مثلًا من كتب طبقات الشافعية، وبالمُفسِّر من كتب طبقات المفسّرين وهكذا...

ثانياً: القِدَم، فيختار من الكتب المختصّة بطبقة من الطبقات أَقْدَمَها، كطبقات الشافعية مثلًا، يختار منها الأقدم فالأقدم وهكذا...

وهناك مصادر عامَّة جامعة لكلّ طبقات الناس على اختلاف تخصُّصاتهم كـ: «**وفيات الأعيان**» لابن خلّكان (ت٦٨١هـ)، و«**سير أعلام النبلاء**» للذهبي (ت٧٤٨هـ)، و«**الأعلام**» للزركلي (ت١٣٩٦هـ) وهي تفيد الباحث في أمرين:

١ - إن كان العَلَم قديم الوفاة، يُذكر في هذه الكتب الجامعة عادةً مصادر الترجمة الأصول، وعلى الباحث الرجوع إلى المصادر القديمة المُبيَّنة في هوامش هذه المراجع ليأخذ منها ترجمته، فتكون كالدليل أو الكشاف بالنسبة له.

٢ - إن كان العَلَمُ قريبَ الوفاة من أصحاب هذه المراجع، تصبح هذه المراجع مصدراً للترجمة وتُؤخذ منها.

مثال لترجمة علم:

عند ذكر تعريف بعلم في الهامش يكتفى بذكر سطرين أو ثلاثة يُضمّنها الباحث ما يلي:

١ - شُهْرَة العَلَم. ٢ - كنيته. ٣ - اسمه الثلاثي.
٤ - نسبته. ٥ - مذهبه. ٦ - تاريخ ولادته ووفاته.

٧ - مكان ولادته. ٨ - تخصصه. ٩ - شيخ أو شيخان من شيوخه.
١٠ - فضله. ١١ - كتاب من تأليفه. ١٢ - أقدم مصدرين لترجمته.

وتكتب على هذا النحو:

١ - العراقي هو: الحافظ الكبير زين الدين أبو الفضل، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي الشافعي (٧٢٥-٨٠٦هـ) ولد في القاهرة، وقرأ القراءات والفقه والحديث، أخذ عن التقي السبكي وغيره، حتى صار من كبار المحدّثين والفقهاء، كان كثير الوقار، له «**الألفية في الحديث**» (انظر: ابن حجر، المجمع المؤسس ٢/ ١٧٦، والتقي الفاسي، ذيل التقييد ٢/ ١٠٦).

ويلحق بالتعريف بالأعلام ضبط أسمائهم وكناهم وشهراتهم وأنسابهم بالحركات والحروف من مصادر تراجمهم، ومن كتب الأنساب، ومنها: «**الأنساب**» للسمعاني (ت٥٦٢هـ)، و«**اللباب في تهذيب الأنساب**» لعز الدين أبي الحسن، علي بن محمد ابن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)، و«**المشتبه**» للذهبي (ت٧٤٨هـ)، و«**تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، و«**لبّ اللباب في تحرير الأنساب**» للسيوطي (ت٩١١هـ).

مثاله:

١ - السَّكْسَكِي - بفتح السين المهملة وسكون الكاف وفتح السين الثانية وفي آخرها كاف أخرى - هذه النسبة إلى السَّكَاسِك، وهو بطن من كِنْدَة (ابن الأثير، **اللباب** ٢/ ١٢٣، وابن حَجر، **التبصير** ٢/ ٧٣٧).

٥ - التعريف بالأماكن والأزمنة والوقائع والكتب:

وممّا يعلّق عليه الباحث في هامش بحثه أيضاً التعريف بالأماكن الغامضة دون المعروفة، فإذا مَرَّ معه في بحثه اسم بلدة، أو مدينة، أو منطقة، أو مدرسة، غير معروفة وجب عليه تعريفها بالرجوع للمصادر المختصة في ذلك، ومنها: «**معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**» لعبد الله بن عبد العزيز البكري (ت٤٨٧هـ)، و«**معجم البلدان**» لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، و«**مَراصِدُ الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**» لعبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت٧٣٩هـ)، و«**خطط المقريزي**» المسمّى بـ«**المواعظ والاعتبار في ذكر الخِطَط والآثار**» لأحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥هـ)، و«**خطط الشام**»

لمحمد كرد علي (ت١٣٧٢هـ) في ستة مجلّدات، استخرجه من نحو (٤٠٠) كتاب، و«**الدارس في تاريخ المدارس**» للنُعَيْمي، عبد القادر بن محمد (ت٩٢٧هـ).

مثاله:

١ - أَتْقان - بفتح الهمزة وسكون التاء المُثنّاة من فوق وقاف وألف ونون - قصبة من قصبات فاراب، وهي ناحية وراء نهر سيحون في تخوم بلاد الترك، يُنْسَب إليها العلامة قوام الدين أمير كاتب أمير عمر الأَتْقاني الحنفي، شارح «**الهداية**» (ياقوت، **معجم البلدان** ٣/ ١٣٣).

مثال آخر:

٢ - المدرسة الطَيْبَرْسِيَّة: تقع بمصر بجوار الجامع الأزهر، أنشأها الأمير علاء الدين طَيْبَرْس بن عبد الله الجندي الخازنداري (ت٧٤٩هـ) وهي الآن بداخل باب الجامع الأزهر على يَمْنَة الداخل إليه من بابه الكبير البحري (المقريزي، **المواعظ والاعتبار** ٢/ ٣٨٣).

التعريف بالأزمنة والوقائع:

كالأيام المشهورة، والمعارك، والأحداث، ويُرجع في تعريفها لكتب التاريخ كـ"تاريخ الطبري» محمد بن جرير (ت٣١١هـ)، و«**تاريخ بغداد**» للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، و«**تاريخ دمشق**» لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر (ت٥٧١هـ)، و«**الكامل في التاريخ**» لعلي بن محمد بن الأثير (ت٦٣٠هـ)، و«**تاريخ الإسلام**» و«**العِبَر في خبر من غَبَر**» و«**دول الإسلام**» وثلاثتها لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، و«**الدر المنتخب في ذيل تاريخ حلب**» لابن خطيب الناصرية (ت٨٤٣هـ)، و«**السلوك لمعرفة دول الملوك**» لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥هـ) و«**المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**» و«**الدليل الشافي على المنهل الصافي**» كلاهما لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت٨٧٤هـ)، و«**ديوان الإسلام**» لأبي المعالي محمد بن عبد الرحمن ابن الغَزّي (ت١١٦٧هـ).

مثاله:

١ - الكائنة العظمى: هي سقوط البلاد الشامية بيد تيمور لنك سنة ٨٠٣هـ، انظر تفاصيلها في **إنباء الغمر** لابن حجر ١/ ٢٠٧-٢٠٨

التعريف بالكتب:

إذا ورد اسم كتاب غير مشهور في متن البحث، وجب على الباحث أن يُعرّف به، فيتكلّم عن مؤلّفِه، ومضمونه، ثم يبيّن وضعه إن كان لا يزال مخطوطاً، أم ظهر لعالم الطباعة، أم فُقِدَ ولم يصلنا.

وتقدم ذكر الكتب التي يُرجع إليها لبيان التعريف بالكتب ومعرفة مؤلفيها ص١٠٩-١١٢، وأهمّها كتاب «**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**» للمولى حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي التركي (ت١٠٦٧هـ) وقد رتّب فيه أسماء الكتب على حروف المعجم، وذيله «**إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**» لإسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي (ت١٣٣٩هـ) ورتّبه كالأصل، وذيله الآخر: «**هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين**» له أيضاً، وقد رتّبه على أسماء المؤلفين على ترتيب حروف المعجم، وجمع تحت اسم كل مؤلّف أسماء مؤلّفاته.

أما بيان الكتب المطبوعة، فيُرجع فيه إلى المصادر المتقدّمة ص١١٢-١٢٢، وأهمها: «**معجم المطبوعات العربية والمعرّبة**» ليوسف إليان سركيس (ت١٣٥١هـ) وذيله «**جامع التصانيف الحديثية**»، ومنها: «**ذخائر التراث العربي**» لعبد الجبار عبد الرحمن العراقي، وآخرها: «**المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع**» لمحمد عيسى صالحية، صدر عن معهد المخطوطات العربية في القاهرة عام ١٤١٢هـ في ٥ج.

وأما بيان الكتب المخطوطة، فيرجع فيه إلى كتاب «**تاريخ الأدب العربي**» للمستشرق الألماني كارل بروكلمان (ت١٣٧٦هـ) باللغة الألمانية

(Brockleman Carl: **Geschichte der Arabischen Litteratur**)

وقد رتّبه على العصور، ورتّب ضمن كل عصر الفنون، ورتّب ضمن كل فنّ علماءه، فيترجم لهم باختصار، ثم يذكر مؤلفاتهم المخطوطة ويبيّن أماكنها، ويبيّن ما طُبع منها.

ظهر الكتاب باللغة الألمانية في طبعتين، الأولى في ليدن عام ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م في جزءين، ثم أصدر له ذيولًا ثلاثة عام ١٣٦٣هـ/ ١٩٤٣م، ثم أصدر له جزءين ذيّل بهما على الذيول، عام ١٩٤٩م وظهرت للكتاب ترجمتان عربيّتان: الأولى بتعريب عبد الحليم نجار، والسيّد يعقوب بكر، عن دار المعارف بالقاهرة عام ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م في ٦ج وتعادل نصف الأصل الألماني. ثم ظهرت الترجمة العربية الثانية كاملة بإشراف أ.د.

محمود فهمي حجازي، عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، بمصر عام ١٩٩٣م، في ١٥ج.

ومن الكتب المساعدة في معرفة أماكن وجود المخطوطات أيضاً: «**تاريخ التراث العربي**» للباحث المسلم التركي محمد فؤاد سزكين، وقد أصدره بالألمانية في ٦ مجلدات كبار، واستدرك فيه كثيراً على كتاب المستشرق بروكلمان. وظهرت له ترجمتان عربي: تان: (الأولى) قام بها د. محمود فهمي حجازي، وفهمي أبو الفضل، عن الهيئة المصرية العامة، عام ١٣٩٧هـ، وظهر منها ٢ج فقط. و(الثانية) قام بها د. محمود فهمي حجازي وراجعها د. عرفة مصطفى، ود. سعيد عبد الرحيم، عن جامعة الإمام محمد بن سعود، في الرياض عام ١٤٠٣هـ، صدر منها ١٢ج.

ومنها: «**الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**» الصادر عن مؤسسة آل بيت، التابعة للمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية في عمّان - الأردن - منذ العام ١٤٠٥هـ، وهو يَصدر تباعاً وفق الفنون، وقد صدر منه: علوم القرآن، وعلوم الحديث، والفقه، والسيرة، والمدائح النبوية، وهو من أشمل الفهارس وقد رُتِّبَت الكتب فيه على حروف المعجم.

طريقة كتابة هامش تعريف بكتاب:

للتعريف بكتاب مخطوط: ينبغي ذكر ما يلي:

أولاً: اسم الكتاب كاملاً صحيحاً حسبما ورد في المصدر، وليس كما يرد في البحث، لأن كثيراً من العلماء يتصرّفون في أسماء الكتب فيذكرونها حَسَب محفوظهم، أو حَسَب موضوعها، فعلى الباحث بيان الاسم الصحيح الكامل للكتاب من المصادر.

ثانياً: اسم المؤلف الثلاثي وكنيته وشهرته ونسبه ووفاته.

ثالثاً: بيان موضوعه إن كان في التفسير، أو الحديث، أو الفقه...

رابعاً: بيان مخطوطاته حسبما وردت في المصادر، فيذكر اسم المكتبة، ورقمه فيها، وعدد أوراقه، وتاريخ نسخه واسم الناسخ، وحالته إن كان كاملاً أو ناقصاً، وإن كان يوجد للكتاب أكثر من نسخة ذكرها واحدة واحدة كما أسلفنا.

خامساً: يختم بذكر مصادر معلوماته. على النحو التالي:

١ - «**أسئلة**» في الفقه الشافعي، لعلي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٥٦هـ). مخطوط في مكتبة الدولة ببرلين برقم [1 و17 و125 Mq (5026/1)] في ١٧٣ ورقة، كُتب

سنة ٩٠٠هـ (انظر الأفلام المصوّرة بمكتبة الدولة ببرلين ٤/ ٣٦٨، والفهرس الشامل - الفقه ١/ ٤٣٤-٤٣٥).

وأما الكتاب المطبوع فينبغي ذكر المعلومات العشرة التالية:

أولاً: اسم الكتاب كاملاً صحيحاً كما جاء في المصادر.

ثانياً: موضوع الكتاب.

ثالثاً: اسم المؤلف الثلاثي وشهرته وكُنيته ونسبه وسنة وفاته.

رابعاً: اسم المحقق أو المترجم.

خامساً: بلد النشر.

سادساً: اسم الدار الناشرة أو المطبعة.

سابعاً: رقم الطبعة.

ثامناً: تاريخها.

تاسعاً: عدد المجلدات، أو الأجزاء، أو الصفحات.

عاشراً: مصدر المعلومة بين قوسين، على النحو التالي:

٢ - «**كفاية الأخيار في حَلّ غاية الاختصار**» في الفقه الشافعي، لتقي الدين أبي بكر بن محمد بن عبد المؤمن الحِصْني (ت٨٢٩هـ)، وهو شرح لمتن «**غاية الاختصار**» لأبي شجاع، أحمد بن الحسين الإصبهاني (ت٥٩٣هـ). طُبع الشرح في القاهرة، بإدارة الطباعة المنيرية، ط١، عام ١٣٤٧هـ، في ٢ج. وطبع أيضاً في القاهرة، بمط. مصطفى البابي الحلبي، ط١، عام ١٣٥٠هـ في ٢ج. وطبع أيضاً في القاهرة، بمط. محمد علي صبيح، ط١، عام ١٣٥٠هـ في ٢ج (انظر: عبد الجبار عبد الرحمن، **ذخائر التراث العربي** ١/ ٤١٤).

٦ - تخريج الأمثال والأشعار:

وممّا يعلّق عليه الباحِث في هوامشِ بحثه أيضاً: تخريج الأمثال والأشعار.

فقد يستشهد في بحثه بمَثَلٍ من الأمثال العربية السائرة، كقولهم: «**رَجَعَ بِخُفَّيْ حُنَيْن**» أو ببيْتٍ مِن الشعر كقول الشاعر:

شَكَوْتُ إلى وَكِيعٍ سُوءَ حِفْظِي فَأَرْشَدَنِي إلى تَرْكِ المَعاصِي
وقالَ لي: إنَّ العِلْمَ نُورٌ ونُورُ اللهِ لا يُهْدَى لِعَاصِي

فيجب على الباحث أن يبين في هامشه قائل هذا المثل، ومناسبته، وصحّة نسبته، ومعناه، وبيان مصدره.

ومن الكتب المساعدة في معرفة الأمثال: «**الأمثال**» لأبي العباس، المفضّل بن محمد الضَّبّي (ت١٧٨هـ)، و«**الأمثال**» لأبي فيد، مؤرج بن عمرو بن الحارث السدوسي (ت١٩٥هـ)، و«**الأمثال**» لأبي زيد، سعيد بن أوس الأنصاري (ت٢١٥هـ)، و«**الأمثال**» للأصمعي، عبد الملك بن قريب (ت٢١٦هـ)، و«**الأمثال**» لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٣هـ) و«**الأمثال**» لابن السكّيت، أبي يوسف يعقوب بن اسحاق (ت٢٤٤هـ)، و«**الأمثال**» لمحمد بن حبيب البغدادي (ت٢٤٥هـ)، و«**الأمثال**» للجاحظ، أبي عثمان، عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ)، و«**الأمثال**» لأبي عكرمة الضبّي، عامر بن عمران بن زياد الضبّي (ت٣٥٠هـ)، و«**جمهرة الأمثال**» لأبي هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت٣٩٥هـ)، و«**الأمثال**» لابن رفاعة زين بن عبد الله بن مسعود (بعد ٤٠٠هـ)، و«**أمثال الثعالبي**» المسمّى «**الفرائد والقلائد**» لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، و«**الأمثال**» لأبي الفضل، عبد الله بن أحمد الميكالي (ت٤٣٦هـ)، و«**الأمثال والحكم**» للماوردي، أبي الحسن علي بن محمد (ت٤٥٠هـ)، و«**فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**» لأبي عبيد البكري، عبد الله بن عبد العزيز (ت٤٨٧هـ)، و«**مجمع الأمثال**» لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت٥١٨هـ) وهو أَجْمَعُها، وفيه شرح، و«**الأمثال**» لإسماعيل بن محمد التميمي (ت٥٣٥هـ)، و«**الأمثال والحكم**» لأبي بكر الرازي، محمد بن أبي بكر (ت٦٦٦هـ).

ومن الكتب المساعدة في معرفة الأشعار: دواوين الشعراء، وهي تجمع قصائد كل شاعر، وقد ظهر لعالَم الطباعة دواوين لكثير من الشعراء تزيد على مائتي ديوان، لكبار الشعراء العرب، ومنها «**ديوان النابغة الذبياني**» و«**ديوان كعب بن زهير**» و«**ديوان لبيد بن ربيعة العامري**» «**ديوان امرئ القيس**» و«**ديوان زهير بن أبي سلمى**» و«**ديوان عنترة**» و«**ديوان المتنبّي**» و«**ديوان حسّان بن ثابت**"...

كما وضع العلماء شروحاً لبعض الدواوين، ومنها: «**شرح ديوان المتنبّي**» للواحدي أبي الحسن، علي بن أحمد (ت٤٦٨هـ)، و«**شرح ديوان امرئ القيس**» لأبي بكر عاصم بن أيوب البطليوسي (ت٤٩٤هـ)...

وقد وضع شيخ المحققين العرب المرحوم محيي الدين عبد الحميد المصري (ت١٣٩٣هـ) «**معجم الشواهد الشعرية**» رتّبه على القوافي، وخرّج أبياته، وبيّن أوزانها.

مثاله: قال الشاعر:

بَكَى صاحِبي لمَّا رأى الدَرْبَ دُونَه وأيْقَنَ أنّا لاحِقان بِقَيْصَرا
فقلتُ له لا تبكِ عَيْنُك إنّما نحاوِلُ مُلكاً أو نمُوتَ فَنُعْذَرا[1]

التخريج: (١) البيتان لامرئ القيس، وهما من البحر الطويل (انظر، **ديوان امرئ القيس** ص٩٥، **ومعاني القرآن** للفرّاء ٢/ ٧٠).

٧ - توثيق نقول العلماء:

وممّا يعلّقه الباحث في هوامش بحثه، ذكر مصادر نقولاته التي يستشهد بها في بحثه، وقد تقدم في التمهيد ص٨٤ أن من شروط البحث العلمي دِقَّةَ المعلومات، وتوثيقها بذكر مصادرها، كما تقدم فيه ص٨٦ أن من شروط الباحث الجيّد الأمانة العلمية، وهي التزام نقل النصوص كما هي من مصادرها بدون زيادة أو نقصان أو تحريف أو تبديل في نصوصها أو معانيها، والتجرُّد في فهمها، وتوثيقها بنسبتها إلى أصحابها، ومِن أجل هذا فإن تدوين المصادر والتعليقات في هوامش الأبحاث أمر جوهريّ في تقديرها، وإنّ الإهمال أو الإخلال به يُعتبر خَدْشاً في أمانة البحث، وعَيْباً لا يُمكن التغاضي عنه، أو التهاون به.

وتتعدّد أساليب الإشارة إلى المصادر المُستفاد منها في البحوث والدراسات، إلّا أنها تهدف جميعاً إلى غاية واحدة هي: إفادة القارئ إفادة تامّة بمعلوماتٍ كاملة عن المصدر المأخوذ منه، سواء كان هذا المصدر كتاباً، أو مقالاً، أو رسالة جامعية لم تُنشَر، أو أوراقاً مقدمة لندوة أو مؤتمر، أو قرص (C. D) أو صفحة على الإنترنيت.

وفيما يلي بيان موجز لقواعد الإشارة إلى المصادر التي ينقل منها الباحث، وهذه النقولات إما أن تكون:

أولاً: نقلاً من كتاب مطبوع لأحد العلماء، مُحقَّق أو مُترجَم، فيحدِّد أوّله وآخره بوضعه ضمن قوسَين هكذا، قال النووي: (**يشترط في الضمان والكفالة لفظٌ يُشْعِر بالالتزام، كـ: ضَمِنْتُ دَيْنَكَ، أو تَحَمَّلْتُهُ، أو تَقَلَّدْتُه، أو تَكَفَّلْتُ بِبَدَنه**..)[2] ويُوثّق نقله في الهامش بذكر ما يلي: المؤلف بشهرته، ثم اسم المصدر، ثم الجزء والصفحة، ثم الكتاب، ثم الباب، ثم معلومات الطبع بين قوسين: اسم المحقّق أو المترجم، ثم البلد

الناشر، ثم الدار الناشرة، ثم رقم الطبعة، ثم تاريخ الطبع بالسنين الهجرية ومعادلتها بالميلادية، ثم عدد المجلدات، أو الأجزاء أو الصفحات إن كان الكتاب مؤلفاً من جزء واحد، على النحو التالي:

١ - النووي، «**منهاج الطالبين ٢/ ١٥٠**»، كتاب التفليس، باب الضمان (تحقيق أحمد عبد العزيز الحدّاد، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، ٣مج).

ثانياً: أو نقلاً من مقال منشور في مجلة، فيذكر كاتب المقال، وعنوان المقال، واسم المجلة، ورقم المجلّد، وتاريخ صدور المجلة، ورقم العدد، وعدد صفحات المقال، ورقم الصفحات المشار إليها، على هذا النحو:

٢ - عمر يوسف حمزة، «**القراءات وأثرها في توجيه التفسير**»، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، السنة ١٤، ربيع الآخر ١٤٢٠هـ، ع٣٨، ص-ص: ١٥-٦٠.

ثالثاً: أو بحثاً مقدّماً لمؤتمر أو ندوة: فيذكر اسم مقدّم البحث، وعنوان البحث، واسم المؤتمر أو الندوة، ومكان انعقاده، وتاريخه، وعنوان الكتاب، (إذا كان منشوراً) وبلد النشر، والناشر، وتاريخ النشر، ورقم الصفحة على هذا النحو:

٣ - السيد عتلم، عبد الحميد، «**الإمام السيوطي محدّثاً**» بحث ألقي في «**ندوة الإمام جلال الدين السيوطي**» التي أقامها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالقاهرة عام ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م، ونشر ضمن كتاب «**الإمام جلال الدين السيوطي**» ص-ص(٢٩١-٢٧٤). القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، ١ج.

رابعاً: أو بحثاً من كتاب أسهم فيه كثير من المؤلفين، أشرف عليه واحد، فيذكر المعلومات الآتية: كاتِبَ البحث أو الفصل، عنوان البحث، اسم المُحرِّر أو المشرف، مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر، على النحو التالي:

٤ - محمد عبد السلام محمد، «**مقارنة بين الشريعة والقانون الوضعي**» فصل من كتاب «**دراسات في الثقافة الإسلامية**» ص - ص (٣٣٤-٣٥٢) لمجموعة من الباحثين، إشراف د. علي أحمد السالوس، الكويت، مكتبة الفلاح، ط٢، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ٦٢٤ص.

خامساً: أو بحثاً أو مقالاً في كتاب دوري ساهم فيه عِدَّة كُتّاب، فيذكر المعلومات

الآتية: كاتب البحث، أو المقال، عنوان البحث، عنوان الكتاب، رقم الكتاب - إذا كان دورياً -، مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات على النحو التالي:

٥ - الشرفي، عبد المجيد السوسوه، **«الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي»** ص٢٤، كتاب الأُمَّة (٦٢)، سلسلة دورية تصدر كلّ شهرين عن وزارة الأوقاف القطرية، قطر، ذو القعدة، ١٤١٨هـ، السنة ١٧، ١٤٨ص.

سادساً: أو بحثاً أو رسالة جامعية غير منشورة، فيذكر المعلومات الآتية: كاتب البحث، عنوان البحث، الصفحات، الدرجة التي قُدِّم البحث للحصول عليها (بحث تخرُّج، دبلوم، ماجستير، دكتوراه)، الجامعة، الكلية السنة التي قُدِّمت فيها، على النحو التالي:

٦ - محمد زكي عبد السميع، **«الدلالات البيانية لفواتح السُوَر في القرآن الكريم»**، ص١٥، رسالة ماجستير، جامعة بيروت العربية، كلية الآداب، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

سابعاً: أو نقلاً من كتاب مخطوط لأحد العلماء لم يُطبَع بعد، فيذكر المعلومات الآتية: اسم المؤلف، اسم الكتاب، بيان أنه مخطوط، اسم البلد، اسم المكتبة التي يوجد فيها المخطوط، رقمه في المكتبة، (وقد يوجد رقمان عام وخاص، فليذكر الرقمين) عدد أوراقِه، تاريخ نسخه، اسم الناسخ، على النحو التالي:

٧ - الأردبيلي، **«الأنوار لعمل الأبرار»** (مخطوط) ج٢، ق١٥/أ، الهند، خدابخش، بنكيبور [١٨٦٥] في ١٦٨و، نسخه إسماعيل بن حسن الغندجاني، سنة ٧٧٦هـ.

ثامناً: أو قرصاً (C. D) من أقراص الحاسوب الآلي (الكمبيوتر) وهي على نوعين:

١ - نوع يكون مصدراً للمعلومات الجديدة، فيصحّ النقل منه والإشارة إليه.

٢ - نوع يُخزَّن فيه عدد من المصادر القديمة، فيُستعان به في استخراج المعلومة المطلوبة بسهولة وسرعة، لكن هذا النوع لا يصّح الإشارة إليه، بل ينبغي الرجوع للمصادر التي أشار إليها - إن توفّرت - وذلك بسبب احتمال الخطأ فيه أثناء إدخال المعلومات.

وتكون الإشارة إلى هذه الأقراص بذكر: اسمها، وبيان أنها أقراص، وبيان الشركة المصدِّرة لها، وعنوانها، وتاريخها، على النحو التالي:

٨ - **موسوعة الحديث الشريف**، (C. D) شركة البرامج الإسلامية الدولية

(جيسكو)، القاهرة، المنطقة الحرّة العامة، مدينة نصر، (الإصدار الثاني ١٤١٩هـ/ ١٩٩٧م).

تاسعاً: أو **صفحة على الإنترنيت**، فتكون الإشارة إليها بذكر عنوانها، على النحو التالي:

٩ - http: // www.albadr-alkamel.com

قواعد ذكر المصادر في الهامش:

١ - يُبْدَأ بذكر اسم المؤلف حسب شهرته، ثم اسم الكتاب، ثم الجزء والصفحة، ثم الكتاب والباب، ثم معلومات طبع الكتاب بين قوسين (اسم المحقق، البلد الناشرة، ورقم الطبعة، وتاريخها، وعدد الأجزاء أو الصفحات).

٢ - يُذكَر المصدر كاملًا في المرة الأولى التي يَرِدُ فيها مع ذكر معلومات الطبع وأما في المرة الثانية وما بعدها فيُذكَر اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ورقم الصفحة المُشار إليها، دون معلومات الطبع.

٣ - إذا تعاقبت الإشارة للمصدر نفسه في هامشين متتاليين في الصفحة نفسها يُذكَر المصدر كاملًا في المرة الأولى، ويُشار إليه في المرة الثانية بعبارة: «**المصدر نفسه**» مع إثبات رقم الصفحة المغاير للمرّة الأولى.

٤ - إذا تعاقبت الإشارة للمصدر نفسه مرتين أو أكثر في الصفحة نفسها لكن فُصِلَ بينهما بمصدر آخر، فيقال فيما بعد الأول: «**المصدر السابق**» مع إثبات رقم الصفحة المغاير.

٥ - عندما يكون الاقتباس من صفحات متعدِّدة ومتفرِّقة من مصدر واحد يشار إلى كل صفحة برقمها مفصولًا بينهما بفاصلة.

٦ - عندما يكون الاقتباس من صفحات متعاقبة وبشكل متصل، فإنه يُدوَّن رَقمي الصفحة الأولى والأخيرة مفصولًا بينهما بشرطة، ص - ص: ٣٠-٣٥.

٧ - يُرمَز للكلمات كثيرة الاستعمال بالرموز، وهي:

ص = صفحة.	ج = جزء.	مج = مجلد.	تح = تحقيق.
مط = مطبعة.	ط = طبعة.	ت = توفي.	هـ = هجرية.
م = ميلادية.	ع = عدد.	س = سنة.	خ = مخطوط.
ل = لوحة.	و = ورقة	د = دكتور	أ.د. = أستاذ دكتور

د.ت = دون تاريخ　　د.ط = دون طبعة.

م.ن. = المصدر نفسه.　　م.س. = المصدر السابق.

اقتباس النصوص[١]:

إن الباحث لا يبدأ من فراغ، إذ لا بدّ أنه سُبِق بدراسات العلماء وتجارب الباحثين، والبحث العلمي أساساً عملية بناء متتابعة من الباحثين يضمُّ كلّ واحد منهم إلى العلم والمعرفة ما يتوصل إليه فكره، فكلّ منهم يضع لَبِنة في بناء وتكوين المعرفة الإنسانية، وبذلك تبني الأمم حضاراتها فيُكمِل الخلف ما أنجزه السلف.

والبحث العلمي يفرض الاطلاع على بحوث وأعمال الآخرين في نفس الحقل والتخصص، فليس غريباً أن تحتوي الكتابات العلمية في أيّ موضوع أو مادة على اقتباسات منقولة من مؤلفات وكتابات العلماء والكتّاب السابقين.

ومن الضروري معرفة كيفية الاستفادة منها بشكلٍ ووضعٍ صحيح...

إن الاقتباس المناسب في المكان المناسب والإشارة إلى مصدره دليل على القراءة الواسعة للكاتب والمعرفة التامة بالأفكار والبحوث القديمة والحديثة حوله.

إذا اقتبس الباحث من المؤلفات والمقالات وضعها جنباً إلى جنب مع آرائه الخاصة ولكن عليه ألّا يَدَّعِيها لنفسه. إن اقتباس الآراء وعدم نسبتها إلى أصحابها عمل خاطئ، وتجنٍّ على الحقيقة، وربما كلف الواحد مستقبله، فيصبح وَصْمَةَ تلازمه مدى الحياة يتحدث بها الوسط العلمي في احتقار.

وللأسف فإنها شائعة بين الطلبة وهي أحيانا تكون غير مقصودة، نظراً لأن الطلبة لا يعرفون طريقة المزج والتوفيق بين آرائهم وبين آراء الغير.

وهذه غلطة علمية من الممكن تصحيحها، ولكن المشكلة الحقيقية أن تجد البعض يُطلِقون لأنفسهم العنان في السرقات المتعمدة، ناسخين قطعةً أو فصلًا كاملًا من كتابٍ أو مقالة، وفي النهاية ينسبونها إلى أنفسهم، إنها جناية كبيرة ومخادعة، بل إنه عمل غير شريف، ولو اكتشفت هذه الحقيقة فإنها ستكون لها نتائج وخيمة، وأي واحد له معرفة بأساليب العلماء والكتاب فإنه سيدرك مباشرة فيما إذا كانت تلك القطعة أو الفصل من

(١) عبد الوهاب أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، ص٨٦ (بتصرُّف).

عمله أو من عمل الآخرين، ومن أجل تفادي هذا النوع - أعني السطو على عمل الغير - أقدّم بعض الاقتراحات:

أ - نسبة الجزء المقتبس بكلماته وعباراته إلى صاحبه حتى ولو كان جملة واحدة نالت الإعجاب بجمال صياغتها، وذلك بوضعها بين قوسين «. . .» ثم الإشارة إلى مصدرها في هامش الصفحة أو البحث.

ب - ألّا يكون ترتيب الموضوع ولا تعبيراته مشابهة لترتيب وتعبيرات الكتاب الذي استفيد منه، وإلا فسيكون هذا عنوان السطو على أعمال الآخرين، والطريقة المثلى لتجنب السرقات هو القيام بتلخيص الفكرة وصياغتها صياغة جديدة، ومع القيام بهذا التلخيص والصياغة الجديدة فلا بدّ من نسبتها لصاحبها والاعتراف له بها ولكن من دون كتابة علامة التنصيص «. . .».

ج - إن أيّة فكرة أو تفسيرات للواقع جرى جمعها أو اقتباسها من مؤلف لا بدّ من الإشارة إليها في هامش الصفحة في الأسفل، أو في نهاية البحث.

هذه المبادئ الكتابية مطلوب الأخذ بها من كلّ باحث في أي عمل كتابي. إن الأمانة العلمية تعتبر من أوليات الفضائل التي يجب أن يتحلى بها العالم والمفكر. وستكون لك سمعة علمية عندما تستعمل هذه المصادر استعمالاً صحيحاً، حتى وعندما يكون نسبة المنسوب لك من البحث قليلاً بالنسبة للأجزاء الأخرى المقتبسة، فإن هذا أفضل بكثير من تشويه ومسخ أعمال الآخرين، إن الطرق والوسائل لمعرفة هذه السرقة لا تخفى خاصة إذا تذكرت أن الذي سيقرأ عملك هو أكثر منك علماً ومعرفة، وسيدرك لأول وهلة المصدر أو المصادر التي نسبت ذلك الجزء منه إلى نفسك بمنتهى السهولة والبساطة، إذ إنه سيشعر بوجود فجوة علمية وسيعرف الطريق إلى البحث والوقوف على الحقيقة.

كن أميناً مع نفسك ومشرفك وأميناً لدراستك، وبغير هذا يستحيل أن تكون عالماً أو مفكراً.

كيفية اقتباس النصوص:

لاقتباس النصوص من المصادر أربعة طرق:

أولاً:

نقل النص كاملًا، يفضل نقل النص كاملًا وبدون تغيير في الحالات التالية:

أ - إذا كانت تعبيرات المؤلف وكلماته ذات أهمية خاصة.

ب - إذا كانت تعبيرات المؤلف مؤدية للغرض في سلامة ووضوح.

ج - الخشية من تحريف المعنى بالزيادة أو النقصان خصوصاً إذا كان موضوعاً ذا حساسية خاصة.

ثانياً: التلخيص:

وذلك بأن يعمد الباحث إلى تلخيص موضوع كامل، أو فكرة بأكملها قد شغلت حيّزاً كبيراً من الصفحات، فيصوغها بأسلوبه في عبارة مركزة، بحيث يحتوي الملخص على جوهر الفكرة، ولبّ الموضوع.

وهذا ليس بالعمل السهل إذ يستدعي قدرة علمية، وكفاءة تعبيرية دقيقة تكتسب بالمران القائم على أسس علمية يدرب عليها الطلاب.

وليس من العدل أخذ فكرة المؤلف ثم إعادة صياغتها بينما هي سليمة وكافية في أسلوبها الأصيل.

وفي مثل هذه الحالة يكتفي بتدوين كلمة «راجع» أو «انظر» بالهامش الأسفل أو في نهاية الفصل، ثم يدوّن اسم المؤلف فعنوان الكتاب ثم الصفحات كالطريقة المتبعة، فقد جرى الاصطلاح بأن تشير هذه الكلمة إلى تصرف الكاتب في النقل.

ثالثاً: الشرح والتحليل:

تناول الباحث فكرة أو موضوعاً تعرّض له أحد المؤلفين فيصوغه في عبارته وأسلوبه بطريقة مفصّلة وتوضيح أوسع.

رابعاً: الجمع بين التلخيص أو الشرح وبين اقتباس النص:

وذلك بأن يتعرض لنقطة في أسلوبه تلخيصاً أو تحليلًا ثم يردفها بنصّ من نصوص المؤلف، أو يجعل من بعض النصوص الأصلية مقدمة لتلخيص أو شرح وتحليل من أسلوبه.

خامساً: إضافة تعليقات شخصية:

يستحسن في بعض الأحيان عمل بعض التعليقات الضرورية على النصوص التي يجري اقتباسها، وهنا لا بدّ من تمييز هذه التعليقات بحيث يكتشفها القارئ، وذلك بوضع الكلمة الأولى بين شرطتين، أو وضع خط تحتها لتكون بمثابة علامة للقارئ يدرك منها الفرق بين الكاتبين.

ويضبط هذه الأنواع من اقتباس النصوص قواعد عامة يلزم التقيد بها والسير على ضوئها في كتابة البحوث العلمية وهي:

١ - وضع الفقرات المقتبسة نصاً بين قوسين كبيرين (. . . .). أو قوسين صغيرين «. . . .».

٢ - إذا كانت الفقرات المراد اقتباسها هي أيضاً مقتبسة من كتاب آخر فلا بدّ من استعمال قوسين صغيرين داخل القوسين الكبيرين للإشارة إلى أن المصدر نفسه قد اقتبسها من كتاب آخر (. . .«. . . .». . .). أو العكس وفق ما يناسب الكاتب.

٣ - عند حذف أية عبارة أو جملة من الفقرة المقتبسة يشار إلى ذلك بوضع ثلاث نقط (. . .) مشيراً إلى حذف في ذلك الموضع.

٤ - في حالة إضافة عبارة تفسيرية أو تعليق داخل الفقرة المقتبسة فإنها توضع بين قوسين معقوفين [ ] لتوضيح الفرق بين عبارة الكاتب والعبارة المقتبسة.

٥ - تنقل الفقرة المقتبسة وإن تخللتها أخطاء - سواء كانت أخطاء تعبيرية أو فكرية أو إملائية - كما هي بخطئها ويكتب بعد الخطأ بين قوسين كلمة (هكذا) إشارة إلى أن الخطأ بالأصل.

٦ - الدقة في استعمال العلامات الإملائية من نقط، أو فواصل، أو علامات استفهام، أو تعجب بنفس الكيفية والطريقة التي استعملها الأصل.

٧ - التأكد من صحة نقل الفقرة المقتبسة بتفاصيلها نقلًا صحيحاً ومن دون خطأ، وأن اقتطاعها من المصدر وضمها إلى البحث لا يتسبب في تغيير أو تشويه الفكرة، فإنّ أخذ جملة معينة، أو عبارة قصيرة لها صلة بما قبلها وما بعدها غالباً ما يغير المعنى، او يؤدي إلى معنى غير الذي قصده المؤلف.

٨ - وأخيراً ومن قبيل التأكيد لا بد من التصريح بأسماء الكتب والمؤلفين الذين تم الاستعانة بمؤلفاتهم اعترافاً بفضلهم فهذا عنوان الشرف والأمانة العلمية.

مناقشة الآراء والترجيح:

وممّا يجب أن يتنبّه إليه الباحث في بحثه هو أنه قد تصادفه آراء كثيرة في مسألة واحدة، فعليه أن يُحْسِنَ عرضها بتجرُّد، وينسب كل قول لقائله باحترام تام، ولا يترك القارئ يَحار في أصحّها وأصْوَبها، بل عليه أن يختار الأقوى دليلًا والأصحّ من بين جميع

الآراء وليدعم به فكرته، وأن يُرَجِّح بين الآراء المتعارضة، ويدرسها ويوازن بينها، ليبيّن للقارئ صحيحها من سقيمها وأقربها للدليل.

وفي حال مناقشة رأي نقله في المتن لأحد العلماء، أو شَرْحه، أو الردّ عليه، أو التدليل لرأيه هو، أو الإشارة إلى مصادر للتوسع في البحث في مسألة ما، على الباحث أن يكون مُتَجرّداً ومُنصِفاً ومَوْضوعِيّاً، وألا يقوده التعصب والهوى أو الميل الشخصي في انتقاده للناس، وألا يُجَرِّحَ أحداً ولا يكيل بالشتائم والسباب لخصمه، بل يجعل الردَّ عِلْميّاً، فيناقش آراء خصمه بالحُجّة والبراهين والأدلة العلمية ويبيّن ضعفها وزيفها وفسادها، فتسقط أمام القارئ دونما حاجة للسّباب والتجريح الشخصي، وليستعن في هذا بكتاب «**أدب البحث والمناظرة**» لحسين والي (ت١٣٥٤هـ).

إن الهدف من كتابة البحث هو إظهار الحق، والوصول للحقيقة، وليس عرض القُدرات العلمية، فهذا الشأن ليس مكانه البحث العلمي، وقديماً قال الشافعي رحمه الله: «**ما ناقَشْتُ عالِماً إلّا غَلَبْتُه، وما ناقشتُ جاهلًا إلا غلبني**»، وما ذاك إلّا لأنه طالب حقّ وحقيقة، وليس طالب جَدَل ومناظرة، كما هو شأن كثير من الناس.

هذا وليعلم أن هوامش الأبحاث هي المكان المناسب، لما لا يريد الباحث أن يضعه في المتن، مما يشرد بذهن القارئ، أو يلفته عن الفكرة الرئيسة، إذا أراد الباحث أن يتوسع بشرح فكرة ما، أو يستدل لها، أو يردّ عليها، أو يعلق دونما إزعاج للقارئ وتشتيت لذهنه؛ فلا يقطع عليه تسلسل الأفكار والمعاني.

الإشارة إلى مصادر أخرى:

مما يساعد الباحث على نجاح بحثه أيضاً إحالة القارئ في معلومةٍ ما إلى مصادر أخرى متخصّصة غنية بالمعلومات، ينصح القارئ الذي يريد التوسُّع بالرُّجوع إليها، إذا رأى الباحث بالتوسُّع فيها في بحثه خللًا أو خروجاً عن مقصده.

ترابط البحث وإحالة القارئ إلى نقطة سابقة أو لاحقة:

ومما يزيد البحث نجاحاً ترابط البحث، وتنبيه القارئ إلى نقطة سابقة أو لاحقة فيه مرتبطة بما يقرأه في الصفحة التي بين يديه، وفي هذه الحالة، وقبل البدء بطبع الكتاب سيكون مكانها فراغاً حتى الانتهاء من طبع البحث، ليتمّ تحديد الصفحات التي يُراد من القارئ الرجوع إليها، فيعود إليها في مكانها الصحيح.

تجنب التكرار:

ومما يزيد البحث قوّة ونجاحاً، عدم التكرار وتلافيه؛ لأنه مزعج للقارئ، ولا فائدة من ذكره، ويزيد من الحشو والتطويل، وهما من عيوب البحث العلمي الرصين، فالقارئ يستمتع بكل نافع ومفيد وجديد.

الرسم الإملائي وعلامات الترقيم

إن البحوث العلمية هي مِرْآة العصر، أو الصورة التي تعكس تطوّره فِكراً وشكلاً، وإن الكتب التي تهتمّ بمناهج البحث العلمي تؤكّد على هذا الجانب، وتعلّق عليه أهميَّة كبيرة لإبرازه في المظهر المناسب.

علامات الترقيم:

هي العلامات التي يضعها الباحث في النص، لتُساعد القارئ على فهمه، وبيان مقصوده، بسهولة ويسر، كالنقطة والفاصلة وعلامات التعجُّب والاستفهام... وإن استعمال هذه العلامات استعمالاً صحيحاً أصبح من ضرورات البحث العلمي اليوم؛ لأنها تُزيل التعقيد والغموض الذي يكتنف النص بدونها، حيث تتّصل العبارات والجُمل بعضها ببعض، وتتداخل تداخُلاً تامّاً بحيث لا يُدرِك الفواصل بينها، ومَقاطعَ الوقفِ فيها إلّا عالِمٌ ذو ممارَسَة وَدُرْبَةٍ طويلة.

وفيما يلي عرض مُفصَّل لطرق استعمالها وبيان موضعها بالنسبة للبحث:

أولاً: النقطة (.) وتستعمل في الحالات التالية:

١ - في نهاية الجملة التامة المعنى، المستوفية مكملاتها اللفظية.

٢ - عند انتهاء الكلام وانقضائه.

٣ - بعد الكلمات المختصرة مثل (هـ.) و(م.)، اختصاراً للكلمتين «**هجرية**» و«**ميلادية**».

٤ - تحذف في حالة وجود التباس بينها وبين الصفر في الرقم فمثلاً: ج. وص. اختصاراً لكلمة «**جزء**» و«**صفحة**» فوضع الصفر بعدها يوجد لبساً في زيادة الرقم الذي يليه من أجل ذلك وجب حذفها.

٥ - بين اسم المؤلف وعنوان الكتاب ومعلومات النشر في قائمة المصادر (البيبلوجرافية).

ثانياً: الفاصلة (،) وتستعمل في الأحوال التالية:

١ - بين الجمل المتعاطفة.

٢ - بين الكلمات المترادفة في الجملة.

٣ - بين الشرط والجزاء، وبين القسم والجواب إذا طالت جملة الشرط أو القسم.

٤ - بعد «نعم» و«لا» جواباً لسؤال تتبعه الجملة.

٥ - بعد المنادى في الجملة، وبعد مخاطبة المرسل إليه في الرسائل، وبعد عبارة الختام التي تجيء قبل توقيع المرسل.

٦ - بعد أرقام السنة حين يبتدأ بها في الجملة، أو بعد الشهر، واليوم.

٧ - بين اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ومعلومات النشر أثناء تدوين المصادر في الهوامش.

٨ - بعد جميع المختصرات في تدوين المصادر في الهوامش إلا بعد مختصر الصفحة منعاً للالتباس في الأرقام.

٩ - بين شهرة المؤلف واسمه في الفهرسة، وبين معلومات النشر بعد البلدة.

ثالثاً: الفاصلة المنقوطة (؛) وتستعمل في الأحوال التالية:

١ - لتفصل بين أجزاء الجملة الواحدة حين تكون العبارة المتأخرة سبباً أو علة لما قبلها.

٢ - بين الجملتين المرتبطتين في المعنى دون الإعراب مثل: إذا رأيتم الخير فخذوا به ؛ وإن رأيتم الشرَّ فدعوه.

٣ - في تدوين المصادر في الهامش حين يعتمد المؤلف للفكرة الواحدة أكثر من مصدر واحد، توضع عندئذ الفاصلة المنقوطة بين المصادر تحت رقم واحد.

رابعاً: النقطتان (:) وتوضعان في المواضع التالية:

١ - بعد كلمة «قال» وما شابهها أو اشتق منها مثل «عبَّر»، و«بقوله» الخ. وبعبارة أخرى بين القول والمقول.

٢ - بين الشيء وأقسامه وأنواعه، مثل: الكلمة ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف.

٣ - قبل الأمثلة التي توضح القاعدة.

٤ - قبل الجملة أو الجمل المقتبسة.

٥ - بعد البلدة في تدوين المصادر في الفهرسة، وفي الهوامش.

خامساً: الاستفهام (؟) وتستعمل في الأحوال التالية:

١ - بعد الجمل الاستفهامية، سواء كانت الأداة ظاهرة أم مقدرة.

٢ - بين القوسين للدلالة على شك في رقم، أو كلمة، أو خبر.

سادساً: التعجب أو الانفعال (!) وتستعمل في الأحوال التالية:

١ - للتعبير عن شعورٍ قوي سخطاً كان أم رضاً، استنكاراً أم إعجاباً، وتساعد القارئ على التعبير بنغم خاص.

٢ - بعد الجملة المبتدئة بـ«ما» التعجبية إطلاقاً كان أم استفهاماً، وبعد الجملة المبتدئة بـ«نِعْمَ» و «بِئْسَ» وبعد الإغاثة.

سابعاً: الشرطة (-) وتستعمل في الأحوال الآتية:

١ - في أول السطر في حال المحاورة بين اثنين إذا استغني عن تكرار اسميهما مثل:

قال معاوية لعمرو بن العاص:

ما بلغ من عقلك ؟

- ما دخلت في شيء قط إلا خرجت منه.

- أما أنا فما دخلت في شيء قط وأردت الخروج منه.

٢ - بين العدد والمعدود إذا وقعا في أول السطر.

٣ - بين كلمات في جملة الدلالة على بطء النطق بها، إذ تساعد القارئ على التعبير بنغم خاص.

٤ - في أواخر الجمل غير التامة، دلالة على التردد في إنهائها لسبب ما.

٥ - بعد الأرقام أو الحروف أو الكلمات دلالة على نقص فيها.

٦ - بين الرقمين المتسلسلين بالنسبة لتدوين رقم الصفحات بالهامش مثل:

٣٣-٣٦

ثامناً: الشرطتان (- . . . -) وتستعمل في الأحوال التالية:

ليفصلا جملة أو كلمة معترضة، فيتصل ما قبلها بما بعدها.

تاسعاً: القوسان المزهّران ﴿ . . . ﴾:

وهما خاصان بآيات القرآن الكريم.

عاشراً: الشولتان المزدوجتان « »:

١ - يوضع بينهما الحديث النبوي الشريف.

٢ - توضع حول أسماء الكتب، عناوين القصائد، والمقالات.

حادي عشر: القوسان ( ): يجري استعمالها في العبارات الآتية:

١ - توضع بينهما العبارات المقتبسة حرفياً من كلام الغير، والموضوعة في ثنايا كلام الناقل، ليتميز كلام الغير عن كلام الناقل.

٢ - يوضع بينهما معاني العبارات والجمل التي يراد توضيحها.

٣ - يوضعان حول الأرقام، وقعت في النص أم في الهامش دلالة على المصدر المعتمد.

٤ - حول الأرقام الواردة في الجمل في النص.

٥ - حول إشارة الاستفهام بعد خبر، أو كلمة، أو سنة دلالة الشكّ فيه.

٦ - حول الأسماء الأجنبية الواردة في سياق النصّ على أن تكون بأحرفها الأجنبية.

٧ - حول معلومات النشر المدونة بالهامش.

ثاني عشر: القوسان المعقوفان [ ]:

١ - يوضعان حول كل زيادة تقع في الاقتباس الحرفي، أو حول كل تقويم فيه، وهناك من يفضل الإشارة إلى التقويم والتصحيح في الهامش.

٢ - يوضع بينهما تخريج الآيات القرآنية إذا وُضِع التخريج في المتن عقب الآية.

٣ - يوضعان حول أي من بيانات النشر غير الموجودة في صفحة العنوان.

ثالث عشر: النقط الأفقية (. . . .):

١ - توضع بعد الجملة التي تحمل معاني أخرى لحثّ القارئ على التفكير.

٢ - للاختصار وعدم التكرار بعد جملة أو جمل.

٣ - للدلالة على أن هناك حذفاً في الاقتباس الحرفي.

٤ - بدلاً من عبارة إلى آخره (الخ) في سياق الحديث عن شيء ما.

الرسم الإملائي

هو كيفية كتابة الكلمات، ويقوم على أمرين:

١ - اعتماد نوع خطّ من أنواع الخطوط العربية الرئيسة الست: وهي الرُّقْعَةُ، والنَّسْخُ، والثُّلُث، والكوفي، والديواني، والفارسي، على النحو التالي:

الرُّقْعَة: بسم الله الرحمن الرحيم

النَّسْخُ: بسم الله الرحمن الرحيم

الثُّلُث: بسم الله الرحمن الرحيم

الكوفي: **بسم الله الرحمن الرحيم**

الديواني: بسم الله الرحمن الرحيم

الفارسي: بسم الله الرحمن الرحيم

كان الخطّ «**الكوفي**» الخالي من النقط والشكل هو المعتمد في أول ظهور الإسلام، وقد كُتِبتْ به المصاحف القديمة، ثم نشأ النقط عند العرب، وكان يعني أول أمره الشكل: الفتحه، والضمة، والكسرة، والسكون، ثم أدخل العلماء النقط المتعارف عليها اليوم للتمييز بين الحروف كالباء والياء، والتاء، والثاء، والنون.... ثم حلَّ خط النسخ محل خط الرقعة بعد ذلك.

وأما المعتمد اليوم في المدارس لتعليم الطلاب الخط فهو خط «**الرقعة**» لسهولته، كما أن المعتمد من الخطوط لطباعة الكتب والأبحاث هو خط «**النسخ**» لجماله ووضوحه وعدم تعقيده، وقد كُتِبَت معظم المصاحف الشريفة به، ويُستعمل خط «**الثُّلُث**» لعناوين الكتب لجماله ووضوحه، أما سائر الخطوط فتُستعمل للتذويق والتنميق والتجميل والتنويع.

٢ - اعتماد رسم الكلمات على قواعد معَيّنة لبعض الحروف، كالهمزة، والهاء، والحروف المنقوطة، والوصل والفصل، والمَدِّ والقَصْر، والزيادة والنقص، وسائر قواعد الكتابة العربية، والرسم الإملائي.

وقد تطوَّر الرسم الإملائي عند العرب مع مرور الزمن، وتغيّر كثيراً منذ نشأته حتى زماننا هذا ومن أمثلة ذلك رسم الكلمات التالية: إسمعيل، وإسحق، وإبرهيم، وساهم في تطويره أئمة اللغة في كل زمان، حتى وصل إلى أيامنا هذه مكتملاً ناضجاً، ووضعت له كتب تجمع قواعده.

وقد أصبح «**علم الإمْلاء**» مؤخراً عِلْماً مستقلًا من علوم اللغة العربية كالنحو والصرف، والإنشاء، والبلاغة، والعروض، يُدَرَّسُ إلى جانب الخطّ العربي في بعض المدارس المهتمّة باللغة العربية، لتنشِئة الطلاب منذ صغرهم على القراءة والكتابة السليمتين. ومن أهم المراجع في ذلك «**كتاب الإملاء**» و«**تمرين الإملاء**» كلاهما للشيخ حسين بن حسين بن إبراهيم والي الحسيني الشافعي المصري (ت١٣٥٤هـ) المفتش الأول للأزهر والمعاهد الدينية بمصر، وقد طبعا بمصر عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، وظهرت لهما طبعات كثيرة بعد ذلك، منها طبعة دار القَلَم في بيروت عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

وفيما يلي عرض لقواعد الإملاء المعاصرة:

اللام الشمسية واللام القمرية:

اللام الشمسية هي: أل التعريف التي تأتي في مقدمة الأسماء ويأتي بعدها الحرف الثاني مشدَّداً في اللفظ. ومن مميزاتها أنها تُكتَب دون أن تُلفظ.

حروفها: إن الحروف التي تكتب بعد أل الشمسية هي أربعة عشر حرفاً، وتكون كلها مشدّدة (أي تخرج من الفم بشدّة). وقد جُمعت هذه الحروف في أول حروف الكلمات الآتية:

طِبْ ثُمَّ صِلْ رَحْماً تَفُزْ ضِفْ ذَا نِعَمْ دَعْ سوء ظَنٍّ زُرْ شريفاً للكرم

مثاله: الناس، الضَّيم، الشمس.

اللام القمرية: هي عبارة عن «**أل التعريف**» التي تأتي في بداية الاسم ويكون ما بعدها حرفاً متحركاً خالياً من الشد.

مميّزاتها: هي التي تلفظ قبل أن تكتب.

حروفها: إن الحروف التي تأتي بعد «**أل القمرية**» هي أربعة عشر حرفاً وتوجد في حروف الكلمات الآتية: ابْغِ حَجَّك وخَفْ عَقيمَهُ.

مثاله: المؤمنون، الكتاب، الحجاج.

بعض الحروف الزائدة التي تتقدم الكلمة:

من الحروف الزائدة المهمة التي تتعرض لمقدمة الاسم: «**الواو، الفاء، الكاف، اللام، والباء**».

التعريف: الحرف الزائد هو الحرف الذي إذا نَزَعْتَهُ من الكلمة لم يتغيَّر معناها.

التوضيح: كثيراً من الأحيان يحدث التباس وشكٌ عند البعض في كتابة الكلمة عندما تكون مبدوءة بحرف من الحروف السابقة هل يوجد بعدها ألف أم لا ؟ هل يوجد بعدها أل الشمسية أم لا ؟ وحتى نزيل الغموض ونخرج منتصرين من هذا المأزق ؛ نلفظ الكلمة خالية من هذا الحرف، فيظهر الحرف الذي يوجد فيه التباس واضحاً كل الوضوح وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

لاصطيادها: فتصل الكلمة إلى أُذُن البعض خالية من الألف، فلو لفظنا الكلمة خالية من الحرف الأول الزائد لأصبحت «اصطيادها» وبعد ذلك نرْجِعُ الحرف الزائد إليها مباشرة فتكتب «لاصطيادها». وكذلك نُعمل هذه الطريقة في جميع الحروف الزائدة التي بدورها تعمل التباساً في كتابة بعض الحروف من الكلمة.

أمثلة: والطوارىء، لاصطيادها، فالثاني.

التنوين في آخر الكلمة:

أقسامه: ينقسم التنوين إلى ثلاثة أقسام:

١ - تنوين الضم ويُكتب ضمتين فوق الحرف الأخير من الكلمة مثل: كتابٌ.

٢ - تنوين الكسر ويكتب كسرتين تحت الحرف الأخير من الكلمة مثل: كتابٍ.

٣ - تنوين النصب ويكتب فتحتين فوق الحرف الأخير من الكلمة مثل: كتاباً.

التعريف: تنوين النصب عبارة عن فتحتين توضعان على ألف بعد آخر حرف من حروف الاسم في بعض الحالات مثل: رأيت غُلاماً. أو فتحتين توضعان على آخر حرف من حروف الاسم بدون زيادة ألف مثل: اشتريت مسطرةً.

الحالات التي لا تزاد فيها الألف عند النصب:

١ - الاسم الذي ينتهي بتاء مربوطة مثل: عائشة، فاطمة.

٢ - الاسم المنتهي بألف ليّنة سواء كانت ألفاً ممدودة أو ألفاً مقصورة مثل: عصا، فتى.

٣ - الاسم الذي ينتهي بهمزة متطرفة على ألف مثل: ملجأ، مخبأ.

٤ - الاسم المنتهي بهمزة متطرفة بعد ألف مثل: سماء، شتاء.

الحالات التي تزاد فيها الألف عند تنوين النصب:

١ - إذا انتهى الاسم بحرف صحيح مثل: كتاباً، قلماً.

٢ – الاسم المُنتهي بتاء مفتوحة مثل: بنتاً، وقتاً.

٣ – الاسم المنتهي بهمزة متطرفة قبلها صحيح ساكن مثل: جزءاً، ردءاً.

٤ – الاسم المنتهي بهمزة متطرفة قبلها واو مثل: سوءاً، مملوءاً.

٥ – الاسم المنتهي بهمزة متطرفة قبلها ياء أو حرف صحيح مكسورٌ تكتب فيها الهمزة على نبرة وتزاد ألف فوقها فتحتان مثل: شيءٌ – شيئاً، مجيء – مجيئاً.

التاء المفتوحة والتاء المربوطة:

التاء المفتوحة: هي التاء التي إذا لفظت مُسَكَّنة فإنها تُنْطَقُ تاءً وتبقى على حالها مفتوحة.

الحالات التي تأتي فيها التاء مفتوحة:

١ – تاء التأنيث والتاء المتحركة في آخر الفعل مثل: شَرِبَتْ، أَكَلْتُ.

٢ – التاء الأصلية في آخر الفعل مثل: باتَ، ماتَ، فاتَ.

٣ – التاء التي ينتهي بها جمع المؤنث السالم مثل: مسلمات، مؤمنات.

٤ – تاء الاسم الثلاثي الساكن الوسط مثل: بنت، زيت، مقت.

٥ – تاء جمع التكسير الذي يحتوي مفرده على تاء مفتوحة مثل: أوقات، أموات.

٦ – تاء الاسم العلم المفرد المذكَّر مثل: شوكت، عصمت، نشأت.

التاء المربوطة: هي التاء التي إذا سُكِّنت لُفِظَت هاءً.

الحالات التي تأتي فيها التاء مربوطة:

١ – تاء الاسم المفرد المؤنث غير الثلاثي الساكن الوسط سواءً كان في الأعلام أم غير الأعلام مثل: فاطمة، سَبُّورة، شجرة.

٢ – تاء جمع التكسير الذي لا يوجد في مفرده تاءً مفتوحة مثل: قاضي، جمعها قضاة، حافي حفاة، عاري عراة.

الهمزات في وسط الكلمة:

كتابة الهمزة المتوسطة على ألف:

١ – إذا كانت الهمزة مفتوحة والحرف الذي قبلها مفتوحاً مثل: سَأل.

٢ – إذا كانت الهمزة مفتوحة والحرف الذي قبلها ساكناً مثل: مَشْأَمَة.

٣ - إذا كانت الهمزة ساكنة والحرف الذي قبلها مفتوحاً مثل: فأْر.

أحكام الهمزة المتوسطة:

كتابة الهمزة المتوسطة على السطر:

١ - إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها ألفاً ساكنة مثل: جَأَت، عباءَة.

٢ - إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها واو ساكنة مثل: مُرُوءَة، سَوْءَه.

٣ - إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها حرفُ واوٍ مشدّداً مثل: مُتَبَوَّءَهُمْ.

كتابة الهمزة المتوسطة على واو:

١ - إذا جاءت الهمزة مضمومة والحرف الذي قبلها مباشرة مضموماً أو مفتوحاً أو ساكناً مثل: رُؤوس، كؤوس، لَؤُمَ، رَؤوم، تثاؤُب، التَّثَاؤُمْ.

٢ - إذا جاءت الهمزة مفتوحةً والحرف الذي قبلها مباشرة مضموماً مثل: لُؤَيْ.

٣ - إذا جاءت الهمزة ساكنة والحرف الذي قبلها مباشرة مضموماً مثل: مُؤْلم.

كتابة الهمزة المتوسطة على نبرة:

١ - إذا جاءت الهمزة مكسورة والحرف الذي قبلها مباشرة مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً أو ساكناً مثل: يَئِسَ، سُئِلَ، أفْئِدة، وائِل.

٢ - إذا جاءت الهمزة مضمومة وما قبلها مكسوراً مثل: مِئون (جمع مِئة).

٣ - إذا جاءت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسوراً مثل: فِئَةْ، رِئَةْ.

٤ - إذا جاءت الهمزة ساكنة وما قبلها مكسوراً مثل: بِئر، زِئر.

أحكام الهمزة المتطرفة:

١ - تكتب الهمزة المتطرفة على ألف إذا جاء ما قبل الهمزة حرفٌ مفتوح مثل: ملجأ، خطأ، قرأ، يدرأ.

٢ - تكتب الهمزة المتطرفة على ياء إذا جاءَ ما قبل الهمزة حرف مكسور مثل: ملاجئ، طوارئ، مخابئ.

٣ - تكتب الهمزة المتطرفة **على** واو إذا جاءَ ما قبل الهمزة مباشرة حرفٌ مضموم مثل: التباطُؤ، يجرُؤ.

٤ - تكتب الهمزة المتطرفة على السطر في الحالات الآتية:

أ – إذا جاء قبل الهمزة حرف صحيح ساكن مثل: جُزْء، عِبْء.

ب – إذا جاء قبل الهمزة حرف واو مثل: سُوء، ضَوْء.

ج – إذا جاء قبل الهمزة حرف ألف مثل: سماء، بخلاء، سناء.

د – إذا جاء قبل الهمزة حرف ياء مثل: بطيء، مجيء، شيْء.

الألف اللينة:

وهي قسمين: الألف الممدودة، والألف المقصورة.

الألف الممدودة:

١ – تأتي في الأسماء المبنية مثل: الضمائر، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام والشرط مثل: هذا، أنا، ذا، ماذا، إذا. وقد شذَّ منها خمس كلمات وهي: أنَّى، متى، لدى، أولى (اسم إشارة) ، والأُلى (اسم موصول).

٢ – الفعل والاسم الثلاثيين اللذين انقلبت ألفهما اللينة عن واو، وحتى تعرف ما هو أساس الألف في الأسماء الثلاثية تتبع الخطوات التالية:

أ – تجمعها جمع مؤنث سالم مثل: خطا، خطوات.

ب – تُثنِّيها مثل: عصا، عصوان.

فالألف في خطا وعصا عند الجمع أو التثنية لاحظنا أن أصلها واو، أما بالنسبة إلى الأفعال الثلاثية فإننا نتبع الخطوة التالية: إذا كان الفعل ماضياً فإننا نحوله إلى مضارع مثل: علا، يعلو، فأصل الألف واو إذا تكتب ألفاً ممدودة.

٣ – الأسماء الأعجمية سواءً كانت ثلاثية أو فوق الثلاثية سواءً كانت أعلام أو غير أعلام مثل: أغا، يهوذا، ألمانيا، موسيقا.

وقد شذَّت عن هذه القاعدة الأسماء: موسى، عيسى، كسرى، بخارى.

٤ – كل اسم أو فعل خُتم بألف قبلها حرف الياء وهو غير علم مثل: يحيا، الدنايا، الخطايا.

الحالات التي تكتب فيها الألف الليّنة ياءً (ألفاً مقصوره):

١ – إذا كانت ألف الاسم الثلاثي منقلبة عن ياء، ولكي نعرف كيف نقلب الألف الليّنة عن ياء نتّبع إحدى الطريقتين الآتيتين:

أ – نثنّي الاسم مثل: فتى، مُثنّاها فَتَيان (أي إن الحرف الثالث في فتى

وهو الألف عندما ثنينا الكلمة أصبح الحرف الثالث ياء) أي: تكتب الألف اللينة في «**فتى**» ألفاً مقصورة.

ب - نجمع الاسم جمعاً مؤنثاً سالماً مثل: فتى، فتاة، فتيات، رحى، رحاة، رحيات.

٢ - إذا كانت الكلمة جمعاً وانتهت بألف فإننا نرجعها إلى مفردها، فإن كانت الألف منقلبة عن ياء كتبت ألفاً مقصورة دون أن تتغير، وإن كانت منقلبة عن واو كتبت ألفاً ممدودة مثل: قرى مفردها قرية، أي: إن الحرف الثالث في الجمع جاء في المفرد ياءً.

٣ - إذا كانت الكلمة فعلاً ثلاثياً منتهية بألف لينة فهنا نتبع إحدى الطرق التالية:

أ - إن كان الفعل ماضياً فإننا نحوله إلى مضارع مثل: رمى فعلها المضارع يرمي، فالألف في الفعل الماضي انقلبت ياءً في الفعل المضارع.

ب - أو نوصل الفعل بضمير من ضمائر الرفع المتصلة مثل: كوى، كويْتُ.

٤ - كل الأسماء غير الأعلام والأفعال الرباعية فما فوق تكتب ألفها اللينة ياء ما عدا المسبوقة بياء فتكتب ألفها اللينة ألفاً ممدودة مثل: مستشفى، كبرى، صغرى، نجوى.

٥ - تكتب الألف اللينة ياءً في أسماء الأعلام التي يجيءُ فيها الحرف الذي قبل الألف ياءً مثل يحيى بن عبد الله.

حذف همزة الوصل في كلمتي ابن وابنة وزيادتها في أواخر الأسماء والأفعال:

حذف همز الوصل في كلمتي ابن وابنة:

١ - إذا وقعتا بين اسمين علمين ضمن الشروط التالية:

أ - أن تكون كلمة ابن وكلمة ابنة مفردة، مثل: حفصة بنت عمر بن الخطاب، أما إذا ثُنيت أو جُمعت فإن الألف تثبت.

ب - أن يكون العلم الذي يسبق كلمة ابن أو كلمة ابنة غير منوّن ثبتت الألف مثل: خالدُ ابن الوليد.

ج - ألّا تقعا في أول السطر فإن جاءتا في أوّله ثبتتا.

٢ - إذا دخلت على ابن وابنة همزة الاستفهام فإنها تحذف مثل: أبن الوليد أنت؟

٣ - إذا دخل على ابن وابنة حرف النداء: الياء، مثل: يا بن أمير المؤمنين.

زيادة الألف في آخر الكلمة:

١ - إذا اتصل بالفعل الماضي ضمير واو الجماعة مثل: كتبوا، شربوا.

٢ - إذا اتصل بفعل الأمر ضمير واو الجماعة مثل: اذهبوا، اجتهدوا.

٣ - الأفعال الخمسة المنصوبة أو المجزومة المتصلة بواو الجماعة مثل: لن تفعلوا ما أمرتم به، لم تكتبوا الدرس.

٤ - تزاد الألف في آخر الاسم الذي علامة نصبه التنوين مثل: قرأتُ كتاباً.

المبحث الرابع
وضع المقدمة والخاتمة

مقدمة البحث:

بعد إتمام الكتابة الأولى للموضوع «**المسودة**»، والاستعراض التام له، واستيفاء الكتابة في جزئياته وكلياته تكون قد اتضحت صورة البحث تماماً، واكتمل بناؤه العلمي، وحينئذ يكون من السهل تحديد النقاط وحصر المعلومات التي يرغب في تدوينها في المقدمة، فمقدمة البحث هي مطلع الرسالة وواجهتها الأولى، فلا بدّ أن تبدأ قوية متسلسلة الأفكار، واضحة الأسلوب متماسكة المعاني.

يبدأ المقدمة بالبسملة والحمد لله والثناء عليه، والصلاة والسلام على رسول الله محمد ﷺ فإن هذا أمر يندب البدء به في كل عمل، والأعمال العلمية خاصة، تحقيقاً للحديث النبوي القائل: «**كلّ عمل لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر**» أي: مقطوع البركة، فأصبح هذا شعار المؤلفين من علماء الإسلام في مختلف المجالات العلمية النظرية والتطبيقية على مرّ العصور والأجيال.

ويمكن أن تحتوي المقدمة على الأغراض والأفكار التالية:

أولاً : الإشارة إلى قيمة وأهمية البحث.

ثانياً : شرح الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بهذا الموضوع بالذات أو بجانب من جوانبه.

ثالثاً : التنويه للقارئ عن الآفاق المتعدده للبحث غير الجانب الذي جرى عليه البحث والدراسة

رابعاً : بيان خطة البحث وتقسيمه إلى أبواب وفصول ومباحث.

خامساً : تحديد المنهج الذي سلكه الباحث في معالجة موضوعات البحث.

سادساً : تحديد معاني الاصطلاحات التي جرى استعمالها خلال عرض البحث وبيان المقصود منها.

سابعاً : الدراسات والأعمال العلمية السابقة التي أسهمت في تطور الموضوع وخصائص كل لتتبين المقارنة من خلال ذلك بينها وبين الإضافة الجديدة التي أضافها البحث.

والمفروض في المقدمة أن تكون ذات صلة وثيقة بموضوع الرسالة، لأنها تعتبر البداية الحقيقية للبحث، وأن تحرر في أسلوب علمي متين بحيث تكسب اهتمام القارئ، كما ينبغي أن تكون توضيحاً لأفكار البحث وإعطاء صورة مصغّرة عنه بذكر التقسيمات الأساسية لمباحثه وترتيبها ترتيباً منطقياً يتذوقه القارئ من خلال استعراضه لها.

خاتمة البحث:

خاتمة البحث أهمّ جزء فيه، والبحث كله لا يعني للقارئ شيئاً حتى تقدم له النتيجة أو النتائج التي توصل إليها من البحث، والتي يجري عرضها في الخاتمة، في هذا الجزء من البحث يجري التعرض لموضوعاته بصورة مختصرة وكأنها مقدمات يقصد منها أن تقود إلى النتيجة أو النتائج في شكل طبيعي، وفي سبيل هذه الغاية يتطلب الأمر الكثير من التحليل والتركيز على أهمية بعض النقاط الرئيسية بحيث تلامس تفكير واهتمامات القراء. بالإضافة إلى أنه لا بدّ من وقفة تأمل بالنسبة لتفريعات الموضوع والأفكار العامة ذات الصلة الوثيقة بنتيجة البحث أو خاتمته.

نتيجة البحث هي لا شكّ المساهمة الأصيلة والإضافة العلمية التي تنسب للباحث بلا مزاحمة أو منافسة. إنها الدليل الواضح الملموس على قيمة البحث والدراسة، ليس هذا فحسب بل إنه المرآة الحقيقية لمستوى الباحث ومقدار فهمه للمادة العلمية التي يعرضها على القراء. وهي أيضاً آخر ما يلامس نظر القرآء فلا بدّ من إحكامها فكراً، وأسلوباً، وصياغةً، وترتيباً، حتى يكون الانطباع الأخير ذا أثر بالغ في نفس القارئ.

الملاحق والذيول:

يمكن للباحث أن يكتب بحثاً علمياً يشتمل على جداول بيانية، أو إحصائيات، أو صور، أو خرائط، أو بيانات... وهذه الأمور مكانها بعد انتهاء البحث، في ملاحق خاصة.

بينما يفضل بعض الباحثين المتأخّرين وضعها في مكانها من البحث عند الكلام عنها ودراستها، وذلك كي لا يتشتّت ذهن القارئ بالبحث عنها، فإذا وُضِعت في مكانها من البحث عند الكلام عنها يجدها الباحث أمامه دونما عناء وبحث وتفتيش، ممّا يؤدي الغرض المطلوب بصورة أفضل.

مراجعة البحث قبل دفعه للطبع:

هي مرحلة تنقيح البحث وتهذيبه، وبداية الانتهاء منه ووضعه في الصورة المناسبة المرغوبة، وبنظرة واقعية إلى هذه المرحلة من البحث نجد أنها تأتي في أعقاب جهد متتابع وصبر طويل على معاناة البحث ومشاكله لفترة تعدّ بالسنين أحياناً، والحديث الشريف يقول: «**إن النفوس إذا كلت عميت**» فليس غريباً أن يعتري الباحث عند خطوة من خطوات البحث شيء من الكلل، فمن ثم ينبغي أن يعطي لنفسه فرصة من الراحة والاستجمام بعد الانتهاء من مسودة الرسالة.

إن هذه الفترة سيكون لها أثرها الطيب ومردودها الحميد في البحث وإخراجه في الشكل العلمي المطلوب، إذ تتجدد نفس الباحث وتبدو نتائج هذا على الدقة في مراجعة البحث وسرعة التنبه لاستدراك الأخطاء، وتلمس مواضع النقص أو الزيادة، فالاستمرار بدون توقف مدعاة إلى تجاوز الكثير من الأخطاء وعدم التنبه لها، وبطبيعة الحال يصبح الخلل واضحاً في البحث فيكون سبباً في تقليل أهميته والانخفاض بمستواه العلمي.

ومن الجوانب التي ينبغي التأكد من وجودها وتأملها بدقة أثناء هذه المرحلة:

أولاً : سلامة الجمل والعبارات من الأخطاء النحوية واللغوية، ولا مانع من الاستعانة ببعض المتخصصين في هذا المجال لتصحيحه وتنقيحه.

ثانياً : وضوح الأفكار والمعاني ومراعاة الترابط والتلاحم بينها، وهذا بدوره يعني أيضاً البحث عن الغامض والمشكل منها سواء كان بسبب الأسلوب أو استعمال العلامات الإملائية استعمالاً خاطئاً.

ثالثاً : كفاءة المقدمة وعرضها للموضوع عرضاً واضحاً سليماً، وبيان الهدف منه، والطريقة التي جرى السير على ضوئها في معالجة مباحثه ومشكلاته.

رابعاً : صياغة العناوين الرئيسية ووضعها في أماكنها المناسبة، إذ المفروض في العناوين الإيجاز مع استيفاء المعنى المقصود.

خامساً : تدرُّج الأفكار وتطوُّرها من مبحث إلى آخر ومن نقطة إلى أخرى بحيث تقود كلّها مجتمعة إلى نتيجة البحث.

سادساً : البدء من أول السطر عند تدوين فكرة معينة أو نقطة مهمة ليبدو البحث أكثر تنسيقاً.

سابعاً : استعمال العلامات الإملائية استعمالاً صحيحاً.

ثامناً : إعطاء عناية كافية لنقل الآيات القرآنية ورسمها مطابقاً للرسم العثماني، كما ينبغي العناية بنقل الأحاديث النبوية الشريفة.

تاسعاً : تجنب التكرار والإعادة سواء في العبارات أم في الأفكار، فالتكرار باعث على السآمة والملل.

عاشراً : التأكد من أن كل ما حوته الرسالة مهم، وذو علاقة وثيقة بالبحث.

وأخيراً ليعلم أن البحث الجيد يحتاج إلى اهتمام كبير ودقة تامة، وسيدرك القارئ هذا الجهد من خلال التعبيرات والعرض للموضوع.

الفصل الثالث

المرحلة النهائية للبحث

بعد أن يفرغ الباحث مِن المرحلتين الإعدادية والعملية في إعداد بحثه وكتابته ومراجعته ينتقل إلى المرحلة النهائية، وهي طبعه وتصحيحه، ووضع فهارسه، ثم تجليده، وأخيراً مناقشته. وقد قسمنا الكلام فيه ضمن أربعة مباحث.

المبحث الأول

طباعة البحث

مواصفات طباعة البحث:

يتقدّم الباحث إلى إدارة الجامعة بطلب الموافقة على طبع بحثه، ويُمنع من طباعته قبل أخذ الموافقة الرسمية من أستاذه المشرف وإدارة الجامعة.

بعد أخذ الموافقة على الطبع، على الباحث أن يختار مَكْتَباً تجاريّاً لطباعة الأبحاث الجامعية، فيتعاقد معه على طبع بحثه وفق الشروط التي تزوّده بها إدارة الجامعة، وهي (حسب المواصفات الأخيرة لطباعة الكمبيوتر):

حجم الورق: (٢١×٣٠) سنتم، ويسمى (A4) في عُرف الطباعة.

حجم الحرف: (١٨) للمتن، و(١٦) للهامش.

حجم الصفحة المطبوعة: (١٥×٢٥) سنتم.

عدد الأسطر في الصفحة الواحدة: من ٢٥ إلى ٢٧ سطراً.

عدد الكلمات في السطر الواحد: من ١٣ إلى ١٥ كلمة.

عدد الصفحات في البحث: (٥ - ١٠) لطلاب المرحلة الإبتدائية.

(١٠ - ١٥) لطلاب المرحلة الثانوية.

(٢٥ -٥٠) لطلاب المرحلة الجامعية.

(٢٠٠ - ٣٠٠) لطلاب الدبلوم أو الماجستير.

(٣٠٠ - ٥٠٠) لطلاب الدكتوراه.

إذا دفع الباحث بحثه للطابع يتّفق معه على هذه المواصفات، دونما إخلال بها، لأن إدارة الجامعة قد ترفض البحث فاقد هذه الشروط، أو أحدها، لأن بعض المكاتب التجارية يتلاعب بهذه الموصفات لمصلحته في تكثير صفحات البحث، ليجني أرباحاً أكثر، فيكبّر حجم الحرف مثلًا، أو يقصّر طول السطر، أو يزيد المسافة بين الأسطر ليُوسِّع بينها، أو يقلّل عدد الأسطر في الصفحة الواحدة، أو يُصَغِّر حجم الصفحة المطبوعة، ويمكنه أن يطبع بحثاً من (٥٠) صفحة في (١٠٠) صفحة، فليتنبّه الباحث لهذا ! . . .

تصحيح البحث:

إن تصحيح البحث يعني قراءته قراءة متأنّية، والإشارة بقلم أحمر إلى كل خطإ طباعي وقع فيه الطابع، فيُشير إليه بإحاطته بدائرة ثم يسحب خطّاً منه إلى هامش الصفحة حيث يكتب تصويبه.

وقد أخبرني أكثر من طابع أن معظم الأخطاء ينشأ من سوء خط الباحث أثناء كتابة بحثه، فعلى الباحث أن يتنبّه لهذا الأمر ويكتب بحثه بخط واضح حتى لايُشْكِل على الطابع، كما عليه أن يدفع إليه بحثه متسلسلًا مرقّم الصفحات، دون تشويش أو اضطراب في داخل الصفحات، وليعلم أنه لا مجال لتعديل معلومات البحث بعد دفعه للطبع، فليعدّل ما شاء قبل دفعه.

وبعد الفراغ من القراءة والتصحيح يردّه للطابع لينفّذ تصحيح الأخطاء، ويسحب للبحث صورة جديدة مصحّحة، يسلّمها لصاحب البحث لمراجعة تنفيذ التصويبات، وهذا يسمى «**بالتصحيح الأول**» وللباحث ثلاثة تصحيحات يُصَحِّح فيها بحثه حتى يصبح صحيحاً، خالياً من أي خطإ طباعي يُشين البحث.

المبحث الثاني

وضع الفهارس الفنية

أهمية الفهارس:

بعد الفراغ من كتابة البحث وطبعه يبقى أمام الباحث وضع الفهارس الفنية له، إذْ أصبح بإمكانه إحالة القارئ إلى أرقام الصفحات المطبوعة الثابته، ويخطئ كثير من

الباحثين حين يضعون الفهارس قبل طباعة البحث، ذلك أنهم سيضطرون إلى إعادة الإحالة إلى أرقام الصفحات بعد أن تأخذ وضعاً نهائياً بعد الطبع والتصحيح، فمن المنطقي وضع الفهارس بعد الطبع لهذا السبب..

إن الأبحاث الناجحة هي التي تشتمل على فهارس في آخرها تسهل على القارئ مهمّة التفتيش والحصول على مسائله من الكتاب بسهولة ويُسر، فتوفّر عليه الجهد والوقت وهما عاملان مهمّان في حياة الباحث.

إن العلم في البحث كالجواهر الثمينة المحفوظة في صندوق، والفهارس بمثابة المفاتيح لهذا الصندوق، ولن يستطيع الحصول على الجواهر إلا من امتلك المفاتيح.

طريقة إعداد الفهارس:

يبدأ الباحث بتقطيع أوراق صغيره (بطاقات) مَقاسُها (٧×١٠,٥) سنتم ويُفَضَّل أن تكون ملوّنه، ويكون عدد ألوانها بعدد فهارس البحث، ويخصّص لكل فهرس لون، فالأحمر مثلاً للآيات، والأخضر للأحاديث وهكذا...، ثم يقرأ الباحث بحثه صفحة صفحة وسطراً سطراً وكلمة كلمة قراءة متأنية ويستخرج من كل صفحة ما فيها من آيات، وأحاديث، وأعلام، ومصادر، ومراجع... كل معلومة على بطاقتها الخاصة، فيتجمّع لديه مجموعات عند نهاية قراءة البحث، واحدة للآيات، وأخرى للأحاديث، وهكذا... ثم يقوم بترتيبها، ثم نسخها في حجم أوراق إلى البحث، ويدفعها للطبع والتصحيح، ليلحقها بالبحث.

أما عن الفهارس التي توضع في البحث فهناك فهارس أساسية توضع في كل بحث، وأخرى ثانوية تعود لموضوع وتخصُّص البحث.

أولاً: الفهارس الأساسية

إن الفهارس الأساسية لكل بحث خمسةٌ، وهي: فهرس الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، والأعلام، وثَبْت المصادر والمراجع، ومحتويات البحث. وسنتكلم عن كل واحد منها، وعن أهميته وكيفية إعداده.

١ - فهرس الآيات القرآنية:

إن فهرس الآيات القرآنية يعني قراءة البحث كاملاً، واستخراج آياته كلها واحدة واحدة، وترتيبها حسب تسلسل السور والآيات في القرآن الكريم.

طريقة الإعداد:

حينما يريد الباحث تسجيل الآيات القرآنية على البطاقات الخاصة بها، يجعل لكل آية بطاقة يسجّل فيها المعلومات الآتية: اسم السورة، ورقم الآية، وطرف الآية، ورقم الصفحة على النظام الآتي:

يجعل من اسم السورة عنواناً للبطاقة، ويضع قبل اسم السورة رقمها، فسورة الفاتحة مثلاً رقم (١)، وثم البقرة (٢)، وآل عمران (٣)، ثم يكتب طرف الآية، بحدود (٧-٨) كلمات، ويضع عن يمينها رقم الآية، وعن يسارها رقم الصفحة.

عند استتمام قراءة البحث وبعد الفراغ من تسجيل البطاقات، يتجمّع لدى الباحث مجموعة الآيات بشكل غير مرتّب، فيبدأ بترتيب البطاقات حسب تسلسل السُوَر في القرآن الكريم، فيبدأ بالفاتحة ذات الرقم (١)، ثم البقرة ذات الرقم (٢)، ثم آل عمران ذات الرقم (٣)... ويرتّب الآيات الخاصّة بالسورة الواحدة حسب تسلسلها، وبذلك ينتهي من إعداد هذا الفهرس، فيبيّضه.

٢ - فهرس الأحاديث:

يشمل هذا الفهرس أقوال النبي ﷺ ولو كانت كلمة واحدة كـ: (نعم) أو (لا)، وأفعاله، وصفاته، وتقريراته، ويشمل الآثار وأقوال الصحابة، ويفضّل بعض الباحثين إفراد آثار الصحابة في فهرس خاص.

كيفية إعداده وترتيبه:

يسجّل الباحث على البطاقة طرف الحديث الأول (٧-٨) كلمات، ثم راوي الحديث من الصحابة، ثم رقم الصفحة على يسار الحديث. وفي حال اشتمال الحديث على حكاية وقول للنبي ﷺ، يدوّن الباحث بطاقتين: واحدة للحكاية، وأخرى لقول النبي ﷺ. بعد الفراغ من قراءة البحث يتجمّع لدى الباحث مجموعة بطاقات الأحاديث جميعها غير مُرَتَّبة، فيقوم بترتيبها على حروف المعجم، حَسَب الحرف الأول، فالثاني، فالثالث مراعياً القواعد التالية:

١ - هناك نظامان للترتيب: أحدهما «**كَلِمي**»، والآخر «**حَرْفي**»، مثاله الكلمتان: (إذا مَسَّ) و(أذابَ)، ففي النظام الكَلِمي تأتي الأولى قبل الثانية، وفي النظام الحرفي تأتي الثانية قبل الأولى، والمفضَّل منهما هو النظام الكَلِمي، بسبب مُراعاة قانون الخالي أوّلاً:

٢ - للهمزة والألف مسائل كثيرة، منها أن بعض اللغويين اعتبرهما حرفين مستقلّين، وجعل مكان الهمزة في الترتيب أول حروف الهجاء (ء) وجعل الألف حرفاً آخر، فارتأى وضعها على (اللام) وسماها (اللام ألف) ووضعها قبل (الياء) آخر الحروف، وأصبح عدد الحروف على هذا عنده (٢٩) حرفاً.

بينما ذهب البعض الآخر إلى وضع (الألف) أول الحروف، ورسم الهمزة فوقها هكذا (أ)، واعتبرها حرفاً واحداً، ولم يميّز بينهما، فيكون عدد الحروف عنده (٢٨) والمفَضَّل في الفهرسة هو الرأي الثاني. وعلى هذا توضع الكلمات المبدوءة بالألف مهموزة كانت أم غير مهموزة في أول الألف، والكلمات المبدوءة بـ(لا) في أوّل اللام.

ومن مسائل الهمزة حرف المد (آ) وهي في الأصل همزة تلاها حرف المد (ا) فإذا فككناهما كان رسمها هكذا (ء ا) ولكن العلماء رسموها (آ)، وعلى هذا توضع الكلمات التي تبدأ بها في أول الهمزة، مثاله: (آمين) توضع قبل (أبانا).

ومن مسائل الهمزة رسمها على الواو، مثل (سؤر)، أو الياء مثل (بئر)، فتُعتبران (واواً) و(ياءً) دون اعتبار للهمزة، هكذا: (سور) (بير)، (عايشة)...

ومن مسائل الهمزة والألف، همزتا الوصل والقطع، ولا تمييز بينهما في الفهرسة، مثاله: (أقام)، و(اتّبع).

ومن مسائلهما (أل) التعريف التي تُزاد في أول الأسماء، ولا اعتبار لها، ويعتبرها الباحث غير موجودة، وينظر إلى الحرف التالي لها مثاله: (البيت) ، و(أمَّنا) توضع الثانية قبل الأولى، وأما اسم الجلالة (الله) و(اللهم) والأسماء الموصولة (الذي) (التي)... فأل التعريف فيها أصلية وليست مزيدة. وكذلك إذا سُبِقَت (أل) التعريف بحرف مثل (بالبيت) لا تُحذف من الاعتبار.

٣ - لا اعتبار للحركات وقوّتها في الفهرسة، فعلى هذا لا تمييز بين (إن) و(أن) وتوضعان حَسَب الحرف الذي يليها.

٤ - لا اعتبار للشّدَّة فوق الحروف، وتوضع الكلمات المرسومة بها حسب الحرف الذي يليها.

٥ - التاء المربوطة (ة) و(ة) تُعتبر هاء، مثاله (الصلاة) ، (القيامة).

٦ - الألف المقصورة (ى) تُعتبر حسب رسمها: (ياءً).

فهرس الأعلام:

عندما يقرأ الباحث بحثه لوضع فهارسه، تُواجِهُه مشكلة ورود الأعلام في بحثه بأشكال كثيرة فتارةً يَرِدُ العلم بكُنيته كـ: (أبو داود) فقط دون اسمه وتارة منسوباً لأبيه كـ: (ابن عباس) وتارة بشهرته كـ: (إمام الحرمين) أو نسبته كـ: (البخاري) ونادراً ما يأتي اسمه كاملًا، فما هو موقف الباحث إزاء هذه المشكلة ؟

على الباحث أن يبحث في مصادر التعريف بالأعلام، ككتاب «**الأعلام**» للزركلي، و«**معجم المؤلفين**» لعمر رضا كحالة، أو غيرهما، عن الاسم الثلاثي الكامل مع الكنية والشهرة والنسب لكل عَلَم لم يرد باسمه، ثم يكتب بطاقتان للعَلَم الواحد: **الأولى**: للكُنْيَة التي ورد فيها في البحث مع التعريف باسمه كاملًا مع كنيته هكذا: أبو داود = سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني. وتسمّى بطاقة إحالة، **والثانية**: بطاقة لاسمه كاملًا مع كنيته وأرقام الصفحات التي ورد فيها في البحث هكذا: سليمان بن الأشعث، أبو داود السجستاني: ٣، ٧، ٩، ١٢، ٢٥...

وهكذا يفعل مع كل علم لم يرد باسمه الصريح، كـ: (ابن عباس) و(إمام الحرمين) و(البخاري) يكتب لكل واحد بطاقتين، **الأولى**: تسمّى بطاقة إحالة وفيها التعريف بالعَلَم فقط دون أرقام الصفحات، **والثانية**: بطاقة الاسم، وفيها أرقام الصفحات الموجود فيها.

وقد يكتب الباحث ثلاث بطاقات لِلعَلَم الواحد، وذلك حينما يرد الباحث في البحث أكثر من مرّة، ويأتي على أكثر من شكل واحد، كـ: (إمام الحرمين) و(الجويني) ففي هذه الحالة يَكتب له الباحث بطاقتي إحالة، وبطاقة اسم.

بعد تجميع بطاقات الأعلام، بقي على الباحث ترتيبها على حروف المعجم، وهنا اختلفت مناهج الباحثين، فمنهم من يضع خمسة فهارس مستقلة، تشكّل بمجموعها الأعلام، وهي: فهرس الأسماء، فهرس الكنى، فهرس الأبناء، وفهرس الأنساب، وفهرس الشهرات، ثم يفرد النساء بخمسة فهارس أيضاً، وممّن اتبع هذه الطريقة الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في كتبه لاسيَّما «**تقريب التهذيب**».

لكن المفضل في الأزمنة المتأخرة دمج الجميع في فهرس موحّد على الترتيب الألفبائي وفي هذه الحالة يُحذف من الاعتبار الكلمات (أبو) و(ابن) و(أم) ويوضع العَلَم حسب الحرف الذي يليها، إضافة إلى حذف (أل) التعريف من أول الأسماء كما سبق وتقدَّم، وممن اتّبع هذه الطريقة: الشيخ شعيب الأرنؤوط في فهارس كتاب «**سير أعلام النبلاء**» للذهبي (ت٧٤٨هـ) وهي طريقة سهلة جداً تساعد الباحث في العثور على العَلَم منه بأسرع وقت دونما جهد كبير، وكشف في أكثر من موضع.

٤ - ثَبَتُ المصادر والمراجع:

اختلف الباحثون في مكان هذا الثَبَت، فمنهم من يُفضِّل وضعه في آخر البحث قبل الفهارس، ولا يعتبره منها، ومنهم مَن يفضّل وضعه في آخر الفهارس قبل فهرس المحتويات، والرأي الثاني هو المُفضّل.

ويشتمل هذا الفهرس على أسماء جميع المصادر والمراجع التي رجع إليها الباحث على اختلاف أنواعها، كتباً مطبوعة كانت أم مخطوطة، أو مجلّات، أو دوريات، أو منشورات، أو وثائق، أو صفحات إنترنيت، أو أقراص الحاسوب (C. D.)، ويفضّل بعض الباحثين، إفراد كل نوع من هذه المصادر ضمن مجموعة مستقلّة، بينما يفضّل البعض الآخر دمج الكلّ في فهرس واحد على الترتيب الألفبائي.

وهناك ثلاثة أنظمة لترتيب هذا الفهرس: (الأول) ترتيبه حسب أسماء المؤلِّفين، (والثاني) ترتيبه حسب أسماء الكتب، (والثالث) ترتيبه حسب الموضوعات، مبتدأ بعلوم القرآن ثم الحديث، ثم العقيدة، ثم الفقه وأصوله. . . والمُفَضَّل هو الترتيب على أسماء المؤلفين، لعدّة أسباب:

أولها: انسجامه مع ذكر المصادر في داخل البحث، لأنها تبدأ هناك بذكر المؤلف.

ثانيها: إمكانية تعدُّد مصادر المؤلف الواحد، فلا يتكرّر ذكر اسمه، وتُجمع جميع كتبه في مكان واحد تحت اسمه.

لكن ما هي المعلومات التي يذكرها الباحث لكل مصدر ؟ وكيف يكتبها ؟

هناك عشرة معلومات ينبغي ذكرها لكل مصدر، على النحو التالي: شهرة المؤلف، ثم اسمه الثلاثي، ثم سنة وفاته بين مزدوجين، ثم اسم الكتاب، ثم اسم المحقق أو المُتَرجِم، ثم البلد الناشرة، ثم اسم دار النشر، ثم رقم الطبعة، ثم تاريخها بالسنين الهجرية، ومعادلتها بالميلادية، وأخيراً عدد المجلّدات أو الأجزاء أو الصفحات على النحو التالي:

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، تقديم د. يوسف المرعشلي، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ٤مج + فهارس.

٥ - فهرس المحتويات:

وهو يشتمل على جميع عناوين البحث الرئيسية، من كتب، وأبواب، وفصول، ومباحث، ومسائل... ويوضع رقم الصفحات على يسار الصفحة، ومن المفضَّل وضع العناوين الرئيسية في وسط الصفحة لإبرازها.

ويُفَضّل بعضُ الباحثين وضع هذا الفهرس في أوّل البحث، بعد المقدّمة، ليكون القارئ على علم بمحتوياته قبل الدخول بقراءته، بينما يفضّل البعض الآخر وضعه في آخر البحث، وهو المفضّل الذي جرى عليه المتأخّرون.

هذه هي أهم الفهارس الرئيسية التي لا غنى عنها لكل بحث، وننتقل للكلام عن الفهارس المتخصصة.

ثانياً: الفهارس المتخصّصة

هناك أنواع من الفهارس الخاصّة بكل بحث ينبغي وضعها، وتساعد القارئ أيضاً على استخراج مسائله من الكتاب بسهولة وسرعة، ويعود تقدير هذه الفهارس لموضوع البحث، فالبحث النحوي يحتاج لذكر فهرس الأدوات والمواضيع النحوية، والموضوع التاريخي يحتاج لوضع فهرس الأمكنة والأزمنة والأيام والتواريخ المشهورة، إما على حروف الهجاء، أو على السنين، والبحث الفقهي الواسع يحتاج إلى فهرس يكشف عن مسائله الفقهية بسهولة، والبحث الأدبي يحتاج إلى فهرس للأشعار والأمثال، والبحث البيليوغرافي الغني بذكر الكتب والرسائل، يحتاج إلى فهرس بأسماء الكتب والرسائل على ترتيب حروف المعجم... وهكذا تفرض طبيعة كل بحث نوعاً متخصصاً من الفهارس لا تتطلّبه الأبحاث الأخرى.

صفحة العنوان

إنّ صفحة عنوان البحث هي أهم صفحة فيه، ويجب أن تحتوي على المعلومات التالية: اسم الجامعة، والقسم، وعنوان البحث، والدرجة العلمية، واسم الطالب، واسم المشرف، وبلد التقديم، وسَنَته، على النحو التالي:

جامعة بيروت الإسلامية
كلية الشريعة
قسم الدراسات الإسلامية

الصَّـــلَاحُ
في القرآن الكريم

(رسالة ماجستير)

إعداد
أحمد شيخ صالح

إشراف
د. يوسف المرعشلي

بيروت
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م

تجليد البحث

بعد طباعة البحث وتصحيحه، ووضع الفهارس العلمية اللازمة له، وموافقة الإدارة على الطبع يقوم الباحث بتصوير ١٠ نسخ من بحثه بصورته النهائية، ويراقب تسلسل صفحاتها واكتمالها، وعدم وجود أية مشكلة فيه من تقديم أو تأخير، أو نقص، ثم يدفعها للتجليد، ويفضل أن يكون الجلد أسودا، ويكتب على صفحة العنوان بالحرف المذهّب ما كتبه في صفحة العنوان الداخلية.

ويفضل البعض كتابة اسم البحث، واسم الباحث واسم الجامعة على الكعب الأيمن للكتاب أيضاً.

ثم يسلّم الطالب ثماني نسخ لإدارة الجامعة، لتسلّمها بدورها إلى قُرّاء البحث الذين يختارهم القسم لمناقشة الرسالة، ويمهلهم مدة أقصاها ثلاثة أشهر لكتابة تقاريرهم حولها، ويكون عدد قُرّاء رسالة الدبلوم أو الماجستير اثنين، ورسالة الدكتوراة ثلاثة - سوى المشرف - وهذه التقارير إما أن تكون إيجابية أو سلبية، وفي حال كونها سَلبية يطلب من الطالب إجراء التعديلات المطلوبة في بحثه قبل المناقشة.

تحدِّد إدارة الجامعة بعد ذلك موعد المناقشة بعد استشارة الأستاذ المشرف وقُرّاء البحث، وتبلّغ الطالب بموعد المناقشة بقرار رسمي، ويُعلن عن موعد المناقشة، ويعلّق على لوحة الإعلانات، ويطبع من القرار عدّة نسخ، ويمكن نشر الإعلان في الصحف والوسائل الإعلامية وفي جامعات أخرى لدعوة الجمهور من الأهل والأساتذة والطلاب ومن يهمّه الأمر لحضور المناقشة.

يُحَضّر الطالب نفسه للمناقشة، ويستحسن له حضور مناقشات رسائل جامعية لتلاميذ قبله ليتعرّف على أسلوب المناقشة وطريقتها.

المبحث الرابع

مناقشة البحث

وهي المرحلة النهائية للبحث، وخاتمة العمل فيه، ويُطلب من الطالب فيها هُدوء الأعصاب، والتحلّي بالأدب والأخلاق وسعة الصدر لما سيسمعه من انتقادات وملاحظات من الأساتذة المُناقشين، وهذه الأمور تدخل في تقويم الرسالة ودرجتها، إضافة لمادّتها العلمية.

تجتمع اللجنة برئاسة المشرف على البحث الذي يمهّد بكلمة عن موضوع البحث وأهمّيته، وعن جهد الطالب فيه، وموقفه منه، ورضاه عنه وعن عمله، ثم يطلب منه عرضاً موجزاً لبحثه في غضون ١٠-١٥ دقيقة.

فعلى الطالب تحضير هذا العرض الموجز لبحثه قبل المناقشة، لقراءته وإملائه على اللجنة والحضور، ويحتوي هذا العرض على تحية اللجنة، وأسباب اختيار بحثه، وأهميته، وخطّته في تقسيمه، وشكراً وتقديراً لأعضاء اللجنة وخاصة لأستاذه المشرف.

تبدأ المناقشة بعد فراغ الطالب من قراءة عرضه، وتكليف رئيس اللجنة أحد المناقشين الذي يكون قد سجّل ملاحظاته على البحث حين قراءته له قبل المناقشة، خلال مهلة الثلاثة أشهر، ويبدأ المناقِش الأول باستعراض جميع ملاحظاته على المضمون والشكل واحدة واحدة، حتى الفراغ منها، وقد يَطْلُب من الطالب إجابَتَهُ عن بعض المسائل، فيجب عليه أن يكون جاهزاً وحاضراً للإجابة على جميع تساؤلات المناقشين بهدوء وأدب ووقار وبرهان.

وبعد أن ينتهي جميع أعضاء اللجنة من عرض ملاحظاتهم، يُطلب الاختلاء لتقويم الرسالة وتقدير علامتها، ثم يُعلن رئيس اللجنة النتيجة بقراءة القرار الصادر عن اللجنة والمُوقَّع منهم جميعاً.

تُعلن النتيجة بعد ذلك وتُعمَّم في لوحات الجامعة، ويُبَلَّغ الطالب قراره رسمياً. وبذلك ينتهي الباحث من بحثه ويصبح صالحاً لنشره وطبعه إذا رغب بذلك.

بعد أن استعرضنا أصول وقواعد كتابة الأبحاث ننتقل إلى بيان القواعد الخاصة بتحقيق المخطوطات وهو ما سنتكلم عنه في الباب الثاني بالتفصيل.